أ.د فضيل دليو

تقنيّات المعاينة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة



الطبعة الورقية: 1437هـ- 2015م

- صنف: 4/575

- الإيداع القانوني: 5985/2015

- ردمك: 3-042-03-9931-978: ISBN

الطبعة الإلكترونية المعدلة (1444- 2023)

"مجانية"

فضيل دليو

تقنيات المعاينة

في العلوم الإنسانية والاجتماعية



الطبعة الورقية الأولى (1437 هـ -2015 م)

الطبعة الإلكترونية المعدلة (1444 - 2023)

"مجانية"

تقنيات المعاينة
في العلوم الإنسانية والاجتماعية

الطبعة الإلكترونية المعدلة (1444- 2023)

معظم منشورات المؤلف متاحة عبر الروابط العلمية العامة الآتية:

https://www.**researchgate**.net/profile/Delliou-Foudil/research
https://**scholar**.**google**.com/citations?user=TfM003kAAAAJ&hl=fr
https://independent.**academia**.edu/foudildelliou/Analytics/activity/documents

إلى ...

المجاهدة والصبورة والمحتسبة:

"زهرة الزهور"

المحتويات

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد،

تعتبر تقنيات المعاينة من أهم المباحث المنهجية المِفصلية في عملية ربط المنطلقات النظرية بالإجراءات التطبيقية في البحوث التحليلية والميدانية والمخبرية على حد سواء.

ويأتي هذا المجهود في مجال منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بهدف مواصلة وتعميق التكوين المتضمن في المواد الخاصة بمنهجية البحث في مرحلة الليسانس وخاصة بعيْد تكملة مادة الاحصاء الوصفي/ الاجتماعي.

إن استعمال العينة لمقاربة معرفة الواقع هو تطبيق عادي في مجال البحث العلمي. ويتمثل هدفه في بناء نماذج محدودة من مجتمع الدراسة للحصول على نتائج قابلة للتعميم على المجتمع المستخرجة منه (في حالة البحوث الكمية عادة). مع ملاحظة طبعا أن استراتيجية المعاينة بمختلف تقنياتها تسمح بالحصول في العديد من الحالات على المعلومات الضرورية مع توفير معتبر للجهد والوقت والمال.

ولتقديم تغطية معرفية عامة حول تقنيات المعاينة العديدة (تفوق الخمسين) والمتنوعة (بتنوع طبيعة البحوث وطبيعة البيانات)، يبدأ العمل بإطلالة تاريخية حول مسار استعمال تقنية المعاينة، ليتوج بمدخل حول المفاهيم الأساسية للمعاينة.

بعد ذلك يأتي الطبق الرئيس والمتمثل في تقديم مختلف أنواع المعاينة الاحتمالية وغير الاحتمالية، المناسبة وغير المناسبة... وهو يعتبر أهم قسم في هذا العمل كما ونوعا.

وأخيرا، تم عرض بعض القضايا المهمة المرتبطة بعمليتي المعاينة العشوائية وغير العشوائية: الحجم، الصدق والثبات والتعميم...

ونحسب أن مجمل هذا العرض، الهادف إلى تقديم جملة معارف نظرية تطبيقية، سيسمح للطلبة –خصوصا- بتكوين خلفية معرفية عامة حول العديد من تقنيات المعاينة، بالإضافة طبعا إلى معرفة كيفية تصميم المراحل المختلفة للعديد منها.

والله ولي التوفيق من قبل ومن بعد.

قسنطينة في: ربيع الأول 1436 هـ.
الموافق لـ: يناير 2015 م.

الفصل الأول

نظرة تاريخية ومفاهيم أساسية

1.1. نافذة تاريخية على تقنيات المعاينة

يقتضي المقام هنا القيام بعرض موجز لأصل نظرية المعاينة من خلال ذكر أهم محطاتها التاريخية المرتبطة ببعض آثارها التطبيقية، مقتدين في ذلك أساسا بما أورده "كيسلي ولوري" (Casley D. J. & Lury D.A.: 1981, 6-9):

إن الأسس الحاسمة التي قامت عليها نظرية المعاينة المعاصرة يمكن أن نجد لها بعض الأثر في نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، إلا أن تطورها الكامل، مع تحليل التوزيع الطبيعي وعلاقته بـ"أخطاء المعاينة"، حدث في مطلع القرن التاسع عشر. ولكن ذلك لم يستخدم كأساس لنظرية المسوح بالعينة إلا بعد مرور وقت طويل.

خلال القرن التاسع عشر، كانت الهيمنة المطلقة للمسح الشامل (Census)، الذي كان مقدسا من طرف المشاركين في لقاءات المعهد الدولي للإحصاء، وكان البعض ينظر إلى "منهج التمثيل" (المعاينة) باعتباره فضولا إحصائيا وبعضهم الآخر يعتبر استنتاجاته ذات نتائج هزيلة.

وفي مناقشات المعهد لعام 1895 قدّم "كيير" (Kiaer) عرضا وصفيا لما قام به في النرويج، وتضمنت بحوثه إجراءات لا زالت تشكل جزء كبيرا من الممارسات المعاينتية بعد مرور أزيد من قرن، وخاصة استعمال المعاينة الطبقية بنسبها المتفاوتة لمختلف الطبقات المختارة للدراسة. إن الاختلاف الرئيس بين إجراءاته، والتي ينصح بها حاليا في هذا المجال، يكمن في كون اختيار الوحدات

النهائية للعينة لا تبدو محددة بدقة، وفي بعض الحالات يترك هذه الاختيار النهائي لتقدير الباحث.

ثم تلتها دراسات حول مدى نجاعة حساب الانحراف المعياري من المعلومات المعاينتية أثبت من خلالها "باولي" (Bowley) وزملاؤه إمكانية أن يتيح ذلك قياس دقة نسب العينة. وكان ذلك يمثل مرحلة حاسمة استخدموا فيها هذه التقنية في عدد من الدراسات المسحية طيلة العشرين سنة الموالية، ولكن استعمالها لم ينتشر بسرعة. وفي عام 1924 عيّن المعهد الدولي للإحصاء لجنة لدراسة "تطبيقات منهجية التمثيل في الإحصاء". وفي ذلك الوقت كانت كلمة "التمثيل" تشمل مناهج الاختيارين العشوائي والقصدي على حد سواء، قبل أن تقتصر على أحدهما، ولكن اللجنة ركزت عملها على تقنيات الاختيار العشوائي. وفي عام 1934 اعتمد المعهد ورقة "نيمان" (Neyman) التي خلصت إلى أن استنتاجات المعاينات القصدية لا يمكن أن تكون مُرضية، وأسست "للتوزيع الأمثل" في المعاينة الطبقية.

لكن المعاينة لم تكن مقبولة بعدُ وكانت تعتبر من طرف المشرفين على معاهد ومكاتب الإحصاء مخاطرة بحثية حتى نهاية الثلاثينيات، إلا أن نجاح الأنشطة الإحصائية الوطنية في الهند وأمريكا والمملكة المتحدة وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية -حيث استخدمت لأهداف عسكرية-، شجع على قبولها، فانتشر البحث بالمعاينة في المجالين العسكري والزراعي... كما تم في الفترة نفسها تدعيم التقنيات التقليدية (البسيطة والطبقية) بالمعاينة العنقودية.

وعلى المستوى الأممي الرسمي، تمثلت أولى الأنشطة الإحصائية للأمم المتحدة في إنشاء لجنة فرعية لمناهج المعاينة الإحصائية ضمّت بريطانييْن، هنديا وأمريكيا (Fisher, Mahalanobis, Yates, and Deming) وأثمرت نشر مؤلف إرشادي لـ"ياتس" (Yates) في عام 1949 ثم مؤلف قيّم آخر لـ"دمينغ" (Deming) في العام الموالي.

عرفت لاحقا تقنيات المعاينة الاحتمالية عدة تطورات لاقت اعترافا واسعا في الأوساط الأكاديمية، وكان ذلك على حساب تقنيات المعاينة القصدية التي لم يُلتفت إليها بجدية إلا بعد الستينيات من القرن الماضي وخاصة المتعلقة منها بالمجموعات السكانية "المستخفية" أو التي يصعب الوصول إليها (Hard to reach)، وهي تعرف حاليا انتشارا متزايدا رافق التقدير الإيجابي الذي أصبحت تحض به الدراسات الكيفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تم مؤخرا تطوير العمل بالمعاينة عبر الإنترنت. وسنتعرض في عملنا هذا لتقنيات المعاينة الاحتمالية والقصدية، المستخدمة منها في البحوث الكمية والكيفية، وذلك وصفا وتمثيلا.

2.1. العينة والمعاينة والمجتمع والوحدات

إن تحديد المفاهيم يختلف باختلاف طبيعة المقاربات المنهجية الكمية والكيفية، وهو ينطبق هنا خاصة على مفهومي العينة والمعاينة ومستلزماتهما.

ولذلك، فقد يكون لكلمة **"عينة"** معنى مزدوج، بحيث يختلف باختلاف طبيعة البيانات المراد تجميعها بواسطتها. إن "المعنى الدقيق" أو "العملي" يشير حصرا إلى نتيجة محاولة جمع أي جزء من كلٍ محدد تحديدا جيدا، أو اختيار عدد قليل من الوحدات من مجتمع حدوده معلومة. أما "المعنى الواسع" فإنه يشير إلى نتيجة أي عملية تستهدف تشكيل عينة أمبريقية للبحث أو على حد تعبير "روز" (Rose : 1982, 49): "اختيار وحدات دراسية" (The selection of units for study) بغض النظر عن طبيعة علاقتها بالمجتمع الكلي (مدى تمثيليتها)، وبعبارة أخرى، ترتبط فكرة العينة ارتباطا وثيقا بفكرة قابلية تفعيل المعرفة (الاستفادة منها) التي سيتم إنتاجها عن طريق البحث وليس بفكرة تمثيليتها. ومن هذا المعنى الثاني، فإن مفهوم العينة يشمل على حد سواء أكبر الدراسات المسحية بالاستبيان أو البحوث المتعلقة بفرد واحد (Pires, Alvaro : 1997).

أما مصطلح **المجتمع** (Population) -في هذا السياق: مجتمع الدراسة- فيتألف من جميع الوحدات التي سيتم تطبيق نتائج البحث عليها. كما يمكن تعريفه باعتباره:

- مجموعة من العناصر التي تكوّن كل الملاحظات الممكنة.
- مجموعة من التدابير أو الإجراءات المتعلقة بحساب جميع الوحدات التي تتوافر على سمة مشتركة.

وأما **إطار أو قاعدة المعاينة** (Base d'échantillonnage) فهو يعرف عادة بأنه عبارة عن قائمة (مادية أو تصورية) محدثة (محيّنة) لجميع العناصر المكونة للمجتمع الذي سوف يتم الاختيار منه، ولكن هذا الإطار يمكن أن يكون أيضا عبارة عن مجرد خريطة أو رسم متضمن لوحدات الاختيار التي تم تحديدها بالكامل.

وعلى العموم، يجب أن تعبر قائمة إطار المعاينة أفضل تعبير ممكن عن المجتمع: كل عضو من المجتمع يجب أن يظهر مرة واحدة فقط.

مثال: إذا أخذنا الحاصلين على شهادة الليسانس، الماستر والدكتوراه في السنوات الخمس الماضية، قد يظهر بعض الأشخاص مرتين أو حتى ثلاث مرات في القائمة، أي كجامعيين من الطور الأول والثاني والثالث، وسيكون لديهم أكثر من فرصة انضمام للمختارين في العينة، لذلك يجب تصفية القائمة من كل المداخل الثنائية والثلاثية (التكرارات) قبل اختيار العينة. وهذا هو الفرق بين المجتمع وإطاره العيني أو قاعدته.

وأما **وحدة المعاينة** (Unité d'échantillonnage) فتتشكل من كل "مكوّن" من مكونات قاعدة المعاينة. إنها تشير إلى المستوى الذي تحدث فيه المعاينة، وقد تكون وحدة المعاينة عبارة عن شخص، عائلة (شقة أو رقم هاتف)، مدرسة، حي، جزيرة... وهي تختلف عن:

- **وحدة التحليل** (Unité d'analyse) أو المستوى الذي يخصه التحليل: في الدراسات الميدانية (دراسات الجمهور)، نختار أسرا مثلا، ولكن التحليل يركز على أفراد. ويمكن التعبير عنها بـ**"الوحدة المرجعية"**: وهي التي نطلب معلومات عنها، على سبيل المثال، الأطفال الذين قدمت أمهاتهم معلومات عنهم. وفي

بحوث تحليل المحتوى، هي وحدة المحتوى المعبرة عن مظهر معنوي للنص أو الصورة والتي يمكن إخضاعها عادة للعد والقياس (كلمة، فكرة، صورة ذهنية...).

- **الوحدة المصرِّحة (**Unité déclarative**)**: تتعلق بالمبحوث الذي يعطي معلومات عن أشخاص آخرين: على سبيل المثال، الأم التي تُسأل عن أولادها، أو الأستاذ عن طلابه...

وفيما يلي مثال يشمل الوحدات الثلاث:

في دراسة حول المواليد الجدد، تكون "وحدة المعاينة" عبارة عن عائلة، و"الوحدة المصرحة" هي أحد الوالدين أو الولي، و"وحدة التحليل" أو "الوحدة المرجعية" هي المولود الجديد.

وفي الأخير، نقدم أهم المشتقات اللغوية للعينة والمتمثل في المعاينة، لنقول بداية أنه يختلف عن لفظ العينة من حيث الطبيعة، فالمعاينة (/Sampling Ēchantillonnage) عملية والعينة (Sample/ Ēchantillon) نتيجتها. ولذلك يشير لفظ "**المعاينة**" ("الشائع" مقابل "**الاعتيان**" الأصح لغويا) في الإحصاء إلى "تقنية اختيار العينة" من مجتمع الدراسة وليس إلى "كمية الوحدات المختارة" (العينة). ولقد أصبح استخدامها شائعا في البحوث الكمية خاصة لاستكشاف ووصف وتفسير خصائص المجتمع مصدر العينة. وهي تخضع في تصميمها وتنفيذها لجملة من المبادئ والإجراءات المنهجية التي تجعل تمثيلها للمجتمع تمثيلا دقيقا. وهو ما نهدف إلى توضيحه، من خلال هذا العرض، للطلبة والباحثين في العلوم الاجتماعية، مع الإشارة طبعا إلى أهميتها أيضا في البحوث الكيفية ولكن بمحددات من ذات الطبيعة الكيفية.

3.1. المسوح الشاملة والعينات والاستدلال الإحصائي

إن القيام بالحصر الشامل لمعرفة خصائص مجتمع معين مكلِف جدا. فهو يقتضي تجنيد العديد من الوسائل البشرية والمادية ويستغرق وقتا طويلا -جمع المعلومات وتحليلها-، بالإضافة إلى كونه غير ضروري في الكثير من الحالات. فمثلا للقيام بتعداد السكان في الجزائر (قرابة 40 مليون في 2014)، قد نضطر إلى طبع حزمة ضخمة من المواد المساعدة -أوراق إحصائية، كراسات الجداول اليدوية، الأوراق التلخيصية- ووضع تنظيم معقد قد يكلف ملايين الدنانير ويستعمل آلاف الإحصائيين (مفتشين مركزيين وجهويين ومحليين ومساعديهم).

وقد يقتضي الأمر في بعض الحالات (التعداد السكاني العام، مثلا) جمع المعلومات من جميع المواطنين لأسباب إدارية وتنموية، فهو يعتبر إطارا مرجعيا ضروريا للعديد من الأعمال والأبحاث. ومع ذلك، فإن هناك تقنيات بديلة لمعرفة خصائص السكان، تختزل الكثير من الجهد والوقت والمال، بالإضافة إلى تحقيقها تحكم أفضل في العمليات ومزيد من الدقة في المراقبة.

تتكون هذه التقنيات من عينات تهدف إلى بناء نماذج مصغرة من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج عادة ما تكون قابلة للتعميم على المجتمع المستخرجة منه. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، بغية الوصول إلى جزء من نتائج المسح السكاني الشامل، نلجأ إلى عينات تبنى على أساس المعلومات المجمعة لتقدم بعض خصائص المجتمع المراد دراسته. ومن جهة أخرى، فإن معلومة مهمة مثل تلك المتعلقة بالأمية أو العمالة أو البطالة، نحصل عليها عن طريق استقصاء السكان الذين هم في سن التعليم أو العمل، والشيء نفسه يمكن قوله عن استبيان الميزانيات الأسرية، لتحديد مستوى دخل الأسرة ومصاريفها.

كل ذلك يعني بأن العينات تسمح بالحصول، في حالات كثيرة، على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد ملموس في الموارد البشرية والاقتصادية وفي الوقت، ودون أن يؤدي ذلك إلى الابتعاد عن الواقع المراد معرفته. لذلك يلجأ عادة في العلوم الاجتماعية لهذه التقنية. وهكذا يمكن الحصول على معلومات دورية (شهرية أو ثلاثية...) حول نسبة تفشي البطالة، الجريمة... فلو لجأنا إلى المسح الشامل لما أمكننا الحصول على المعلومات نفسها إلا بعد سنتين أو ثلاث، مما يفقدها قيمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن ما سبق ذكره يبرز أهمية المعاينة كإحدى الدعائم الأساسية للبحث الميداني، لكن من أجل ذلك ينبغي توفير الشروط الملائمة لعملية الإعداد والمعالجة، وإلا فإن الباحث سيصطدم بما يسميه "بلالوك" (H. M. Blalock Jr.: 1966, 15) "حدود المعطيات"، إما لأن هذه الأخيرة لا تمثل شيئا، ليست عينة ممثلة للمجتمع أو لأن قلة دقتها تجعل الاستقراء أو التعميم، من الناحية العلمية، شبه مستحيل. ومن الواضح أيضا أنها لا تعطي عند الضرورة تفصيلا وافيا عن كل فرد من أفراد المجتمع. ففي حالة حسابات البنوك وسجلات الضرائب وتعويضات البطالة وتقرير المعاشات... لا بد من الحصول على بيانات كاملة من جميع الأفراد لأن الإجراءات التي تتخذ في مثل هذه الحالات لا بد أن تقرر على أساس كل منهم (أحمد عبادة سرحان، ثابت محمود أحمد: 1971، 34-35).

وعند الكلام عن الشروط التي يجب توافرها في العينة، تجدر الإشارة بالضرورة إلى نظرية الاحتمالات وإلى عمليات الاختيار والتقدير المرتبطة بها. وهذا يعني بأن العينات التي تجيز النظرية نتائجها هي العينات الاحتمالية التي تمنح لجميع مفردات المجتمع فرصا متساوية للظهور في العينة. وفي هذه الحالة،

تكون التقديرات غير متحيزة ويمكن حساب أخطاء المعاينة التي تسمح بتحديد دقة التقديرات.

إن القول بأن تقديرا ما غير متحيز يعني تأكيد تطابق المتوسط في العينة مع القيمة المراد تقديرها. وحسب "واينبرغ" (Weinberg) يقال بأن إحصائي المعاينة هو مقدر غير متحيز لمظهر من مظاهر المجتمع إذا كان توزيعه في العينة ذي قيمة وسطية مساوية لمؤشر (Parameter) المتغير المراد تقديره أو قياسه (J.L. Weinberg, y K. P. Goldberg: 1982, 227). ومن جهتها، فإن الدقة تشير إلى تركز القيم في العينة، أي، إلى قلة قابلية التباين. وبالتالي فإن الحصول على تقديرات (Estimates) غير متحيزة ودقيقة شرط أساسي لتحقيق الاستدلال الإحصائي لأنه يضمن اقتراب القيم المقدرة من القيم الحقيقية ويقلص احتمال انحرافها عنها.

ولكي تكون العينة احتمالية يجب احترام العشوائية والاستقلالية طوال عملية إعداد الاستبيان. أولا، عند اختيار وتطبيق طريقة انتقاء مفردات العينة. لذلك فإن العينات غير العشوائية، الحصصية ومثيلاتها، باستثناء ما سيقال لاحقا، لا تضمن الاستدلال الإحصائي. يجب كذلك احترام العشوائية عند جمع المعلومات أثناء العمل الميداني. هنا تكون الصعوبات أكبر ويمكن أن تحدث تحيزات هامة بسبب عدم الاحترام الصارم للتعليمات المتعلقة باختيار الأفراد نتيجة اللجوء بسهولة إلى التعويضات أو وجود نسبة عالية من عدم الاستجابة. في مثل هذه الحالات، قد تكون العينة التطبيقية عبارة عن مجرد انعكاس باهت للعينة المصممة، ومن ثم تفقد العينة صفتها الاحتمالية.

أما فيما يخص الدقة، فتجدر الإشارة بأنها مرتبطة بحجم العينة ما دامت العشوائية والاستقلالية متوافرتين. لذلك لا يمكن الحديث عن النتائج الخاصة

ببعض المجموعات أو الأصناف العينية غير المؤسسة في التصميم العيني، لأننا قد نتجاوز وبكثير ما يسمى بالخطأ العيني المسموح به. ففي المعاينات التي تستهدف الوصول إلى نتائج عامة، لا يمكن القيام بتحاليل حسب الجهات، المناطق أو تصنيفات أخرى مشابهة لأن عدد المقابلات المنجزة في هذه المستويات لا توفر قاعدة صلبة للتقديرات. ومن ثم، فإن أقصى ما يمكن الكلام عنه في مثل هذه الحالات هو: "ظهور اتجاهات محددة"، "الظاهر أن المعطيات تشير إلى احتمال وجود..."، الخ. وبمعنى آخر، ففي الاستبيانات العينية، يمكن الحديث في بعض الحالات عن *تقديرات* وفي حالات ثانية عن *اتجاهات*، وفي حالات ثالثة كثيرة عن *لا شيء* أصلا، لأن هامش الأخطاء مرتفع جدا. أي أنه كلما اتسع مجال الثقة أو حدودها المتوقعة للتقدير (هامش الخطأ)، كلما قلّت قيمته.

إن الاستبيانات العينية التي تتوافر فيها الخصائص المذكورة أعلاه هي التي تسمح بالاستدلال الإحصائي. كما أن دقة النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة متعلقان بحجم العينة وبعمليات الاختيار والتقدير المطبقة.

وبغض النظر عن الاحترازات السابقة، يلاحظ استعمال تصميمات غير احتمالية مائة بالمائة، قد تفضي في الواقع إلى تقديرات ذات قيمة كبيرة، ومن ثم فهي تسمح بالاستدلال الإحصائي على غرار تصميمات العينة الاحتمالية. ومن بينها تجدر الإشارة إلى أكثرها استعمالا: العينة بالحصص (العينة الحصصية). إن هذه التقنية تشمل عدة أنماط متفاوتة القيمة. فإذا كان تصميم العينة وعمليات الاختيار المختلفة احتماليين مع الاكتفاء بإدخال الحصص في المرحلة الأخيرة من المعاينة بغية اختيار الأفراد، فإنه يمكن الحصول على نتائج مقبولة جدا، كما دلت على ذلك التجربة. ومع ذلك، فإن كون التصميم في حد ذاته غير احتمالي يفقد حساب أخطاء العينة صرامته، ومن هنا يعتبر البعض هذا النوع من المعاينة غير

إحصائي. وعلى العموم يبقى الجدل الدائر بين الاحتماليين والامبريقيين يتأرجح بين شيوع استعمال هذا النوع وقلة صرامته الإحصائية.

4.1. تصميم العينة

إن مجموع العمليات الضرورية لتصميم العينات يدور حول ثلاثة محاور، بالإضافة إلى جمع البيانات والعمل الميداني. في البداية يجب الحديث عن *أنواع*

العينات والتي يمكن تطبيقها على انفراد أو مع بعضها بعضا تبعا لمتطلبات التصميم. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن تطبيق أي نوع من أنواعها ليس اعتباطيا. فهو يخضع للمعلومات المتوافرة حول إطار العينة، وهو يؤثر بالإضافة إلى ذلك على الأخطاء العينية بل على كل العملية. وهكذا ففي حالة عينة من الموظفين قد يكون من الأفضل استخراج مفرداتها مباشرة من بطاقية تتضمن جميع الأسماء (عينة عشوائية بسيطة) أو قد نبدأ العملية بتصنيف مسبق، تبعا للسلّم الإداري مثلا، ثم نقوم باختيار المفردات بالطريقة السابقة نفسها.

وفي مرحلة لاحقة، وإن كانت أحيانا تنجز مع سابقتها، يجب مناقشة حجم *العينة*، الذي يحدد عل ضوء عوامل مختلفة، بعضها مرتبط بأهداف البحث والبعض الآخر بنسق الإطار العيني، بالإضافة طبعا للمحددات الاقتصادية.

إن أهداف البحث قد تستوجب أن تكون النتائج عامة أو على مستوى تفصيلي أدق. إن هذه الحالة الأخيرة قد تستوجب تركيز العينة على صنف أو أجزاء معينة من المجتمع الأصلي، تهمنا دراستها على انفراد.

ومن جهتها، فإن معرفة نسق الإطار العيني تسهل كثيرا الحصول على تصميم أفضل وذي آثار مباشرة على حجم العينة. وبالتحديد، كما سنرى لاحقا، فإن معرفة قابلية تباين إطار العينة يدلنا على أنه ولنفس الخطأ العيني يجب أن يكون حجم العينة مختلفا، تبعا للحالات. ففي المجتمعات غير المتجانسة، من حيث متغيرات التحليل، يجب أن تكون العينة أكبر مما يجب أن تكون عليه في المجتمعات المتجانسة، ودون أن يؤثر ذلك على خطأ المعاينة. ومن جهة أخرى، فإن المعرفة الأولية الشاملة بإطار العينة قد تساعد على تقدير مدى ملاءمة تركيز العينة على مجالات أو أصناف محددة، يفترض، تبعا للمعلومات المتراكمة، أنها ذات خصوصيات جديرة بتعميق دراستها.

وفي هذا السياق، يواجهنا مشكل تحديد العينة. إن المعرفة الواسعة بإطار الدراسة تمكننا من تحديد أبعاد العينات بأجزاء عينية مختلفة، ومن ثم الحصول على أفضل التكاليف. فمثلا، لتصميم استمارة استبيان للسكان الجزائريين الذين هم في سن العمل، نستعين بنسب معاينة تختلف من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لأن هذه الأخيرة، كما هو معروف، أقل تجانسا، ومن ثم تستلزم تباينا أكبر. ونتيجة لذلك، يجب استعمال معاملات الترجيح و/أو "الرفع"، عند الجمع بين النسب على أساس المعطيات المتعلقة بمختلف المناطق.

وأخيرا، نمر إلى التقدير لمعرفة المتغيرات التي يجب تقديرها أو قياسها، والعمليات الإحصائية اللازمة لذلك. وبالطبع تخضع المتغيرات المعرضة للتقدير لأهداف البحث وللدعامة العينية. أي أنه لا يمكن قياس سوى مؤشرات متغيرات المجتمع التي يسمح تواجدها في العينة بعملية الاستدلال الإحصائي. أما فيما يخص الأدوات الإحصائية، فيجب تحديد ما سيستعمل منها: متوسطات، نسب... وأما فيما يخص العمليات، فيجب تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بتقديرات دقيقة أو متقطعة، والتي يجب أن ترفق بما يناسبها من أخطاء المعاينة المطلقة أو النسبية، ومن مجالات الثقة. وبالرغم من أن بعض أجزاء هذه العمليات لا يمكن إنجازها إلا بعد تطبيق الاستبيان، إلا أنها تعتبر جزء من التصميم العيني. يجب إذن معرفة ماذا سنقدر وبأي من الأدوات وما هي العمليات اللازمة لاختيار نوع المعاينة وحجم العينة المناسبين.

5.1. إطار العينة

مما سبق ذكره يتضح أن تصميم العينة عملية معقدة، تجمع بين سلسلة من العمليات وثيقة الارتباط، كل واحدة منها تخضع بدورها لعوامل مختلفة. وهو ما يستلزم معرفة التقنيات المناسبة، والتي سنتكلم عنها لاحقا.

بغض النظر عما سبق ذكره، وحتى نضمن بالفعل عملية المعاينة (تصميما وتنفيذا)، لا يكفي معرفة تقنيات المعاينة، لكنه يجب كذلك تحديد مجتمع الدراسة ومعرفة مفرداته. لأن مفردات أو وحدات مجتمع معين تشكل "الإطار" الذي سنستخرج منه العينة. وكلما زاد إتقان معرفة هذا الإطار كلما تقلصت التحيزات التي قد تطرأ نتيجة الجهل به. والمثالان المواليان يشخصان ذلك:

إذا أردنا أخذ عينة سَكنات في بلدية "س"، ولاختيارها نستعمل قائمة السكنات التي رصدها "ديوان الترقية العقارية" سنة 2003. وبما أننا في عام 2009 ومنطقة الدراسة منطقة هِجْرة، فإن الأسر التي التحقت بالبلدية بعد إحصاء 2009 لا تدخل في العينة ولا ضمن إطار الدراسة. وهذا يعني إدخال نوع من التحيز في العينة نتيجة انعدام المعرفة الكافية بالإطار. وبالطبع، فإنه كلما زاد عدد حجم الملتحقين بالبلدية المعنية زادت نسبة التحيز.

ولنفرض الآن أننا نريد تطبيق استبيان على أطباء باستعمال عينة ممثلة لهم. فإذا كان المجتمع يقتصر على الأطباء العاملين والمختصين في أمراض القلب، فإن الصعوبة تكمن في معرفة الإطار العيني الذي ستستخرج منه العينة. فإذا لم نوفق في الحصول على القائمة الحالية للأطباء أو كانت القائمة ناقصة، فمن الصعب أن تكون العينة ممثلة للمجموعة.

والواقع أن عدم معرفة المجتمع لا يؤثر فقط على تغطية العينة بل يتعداها إلى مجالات أخرى من التصميم العيني، وبالضبط، يجب معرفة توزيع وحدات المجتمع في المكان -أين تتواجد- وكذلك ماهية خصائصها الأساسية. وهذا أمر ضروري، كما قلنا، للقيام بعمليات هامة مثل تحديد حجم العينة العامة والخاصة بالمجالات المختلفة (مجتمعات ثانوية، أقسام أو أجزاء من المجتمع الأصلي)، لحساب معاملات الترجيح و/أو الرفع، وللقيام بالتصنيف وبعملية الاختيار.

وإذا رجعنا إلى إطار العينة، يمكن القول في حالات كثيرة، أن الدراسات قد تشمل السكان عموما أو قسما منهم: السكان الجزائريون، سكان قسنطينة، سكان الجزائر الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، الخ. في مثل هذه الحالات تُستقى المعلومات حول المجتمع من التعدادات السكانية. وتبقى مشكلة تقادم مثل هذه المعلومات -إذا لم تحيّن- مطروحة.

عندما لا يستنتج المجتمع من الإحصاءات العامة أو من مصادر ثانوية في متناول الدارسين، فقد تواجه هؤلاء صعوبات كبيرة. وعلى العموم قد نضطر إلى تخصيص الوقت الكافي لهذا العمل، بالإضافة إلى الكثير من الجهد والخيال الواسع، إذا أردنا الوصول إلى نتائج مُرْضية... **ففي بعض الحالات، التي تنعدم فيها المصادر، قد نضطر إلى اللجوء إلى الاستبيان الميداني لتحديد إطار العينة.**

وفي الأخير، يجب الإشارة إلى ضرورة إعداد المعطيات المتعلقة بالإطار العيني، لأنها ستكون قاعدة التصميم العيني. فيجب اللجوء إلى تنظيمها بل إلى المعالجة الإحصائية الأولية لها. وذلك سواء كانت هذه المعطيات معدة لتصميمات عينية كثيرة الاستعمال (فيكون مردود الجهد المبذول في إعدادها عاليا نتيجة الحاجة إلى استعمالها باستمرار مستقبلا) أو لا (في حالة التصميمات العينية الخاصة التي عادة ما لا تتكرر).

إن هذا العمل يستجيب، في تنظيمه، لأهم عملية متعلقة بتصميم العينة: أنواع المعاينة، والتي سنحاول الجمع في معالجتها بين وضوح العرض والدعامة الإحصائية الأولية (عند الضرورة) وبعض الأمثلة التشخيصية. وفيما يلي تفصيل ذلك.

الفصل الثاني

أنواع المعاينة

1.2. عرض تصنيفي عام

عادة ما يشير التراث المنهجي إلى نوعين من العينات**: العشوائية** (Random/ Aléatoire) أو الاحتمالية، و**غير العشوائية** (Nonrandom/ Non aléatoire) أو غير الاحتمالية (Nonprobability/ Non probabilistique).

تعتمد المعاينة غير الاحتمالية أو غير العشوائية على خبرة الباحث بمجتمع الدراسة. ويتم استخدامها أحيانا كدليل أو محاولة أولية لتقرير كيفية اختيار عينة عشوائية في وقت لاحق، لأن اختيارها عرَضي أو قصدي وليس احتماليا. أما العينات الاحتمالية فتمتاز بكون كل مفردة من مفرداتها لها احتمال معروف وغير منعدم للظهور في العينة (Kish, Leslie: 1972, 41)(*). وبما أن توزيع الاحتمالات عادة ما يكون معروفا، فإنه يمكن في هذا النوع من العينات القيام بالاستدلال الإحصائي، وذلك بتعميم نتائج المعاينة على المجتمع. ومن أجل ذلك يجب القيام بالتقديرات المناسبة، بناءًا على معطيات العينة، ثم حساب تبايناتها وتقدير أخطائها.

ولكي تكون العينات احتمالية، أي تتوافر على الخصائص السابقة، يجب إتباع قواعد محددة في عملية استخراج العينة، كضمان للعشوائية المطلوبة. ولقد أفضت هذه القواعد المكيفة تبعا لخصوصيات كل مجتمع، إلى ثلاث تقنيات أساسية للمعاينة العشوائية: **المعاينة العشوائية البسيطة** (Simple random

---

(*) وفي بحوث تحليل المحتوى تتطلب العشوائية أن تكون كل وحدة من وحدات المعاينة ذات قيمة معلوماتية متساوية بالنسبة لتساؤل الدراسة. وإذا لم تكن كذلك –وهو الأكثر شيوعا- فالأمر يصبح خاضعا لمدى معرفتنا بتوزيع المعلومات (المحتوى) في إطار العينة، فنختار عينة غير عشوائية: تناسبية، عنقودية، كرة تلجية، عرَضية... (Krippendorff : 2004, 113-114).

sampling)، **المعاينة العشوائية المنتظمة** (Systematic random sampling)، **المعاينة العشوائية الطبقية** (Stratified random sampling) (J. R. Osuna: 1991)، بالإضافة طبعا إلى معاينات عشوائية أخرى. وهناك العديد من المعاينات **شبه العشوائية وغير العشوائية** (العرَضية والغرضية)(*) سنعرضها لاحقا بالتفصيل تحت عنوان العينات غير العشوائية.

وبالطبع، يخضع استعمال إحدى المعاينات المختلفة لخصوصيات كل مجتمع. وهذا يعني في أغلب الحالات أن استعمالها ليس اعتباطيا، لأن كل واحدة منها عادة ما تكون أنسب لوضعية ما. ومع ذلك، قد نجنح أحيانا في الواقع إلى استعمال التقنيات "الممكنة" بدلا من التقنيات "الدقيقة"، بسبب نقص المعطيات المتوافرة حول المجتمع أو ارتفاع تكاليف بعض التطبيقات. وهكذا، فإن استعمال المعاينة العشوائية البسيطة لإجراء استبيان وطني موجه للسكان البالغين قد يكون من الناحية النظرية هو الأنسب، لكنه قد يكون في الواقع غير قابل للتطبيق... إن هذا يعني، على العموم، أنه يمكن تعويض تقنيات معاينة بأخرى، بواسطة إعداد تصميم جديد وخاصة تكييف حجم العينة مع التقنية التي ستطبق، لأن حجم العينة يختلف باختلاف نوع المعاينة المستعملة، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار معطى الخطأ العيني.

لقد سبق وأن أشرنا إلى وجود ثلاث تقنيات أساسية للمعاينة العشوائية، ولكنها لا تستعمل بالضرورة بشكل منفرد، بل إنها عادة ما تطبق في آن واحد في استخراج العينة نفسها. إن هذه التقنية تستجيب لضرورات التصميم وتتحدد بالجمع بين عدة تقنيات في مراحل مختلفة أو في عينات فرعية، حيث يمكن

(*) كالعينة الحصصية وعينة الكرة الثلجية أو السلسلة، والتي تستخدم عندما يكون الموضوع حساسا: القضايا العاطفية، العرقية، الدينية... (فضيل دليو:1997، 66-67).

استعمال تقنية مختلفة في كل مرحلة من مراحل المعاينة. فمثلا، لاستخراج عينة وطنية، موجهة لجميع السكان، يمكن البدء باستعمال معاينة طبقية بالمجموعات ليَليها اختيار الوحدات الأخيرة للعينة بواسطة المعاينة العشوائية البسيطة. أما في عينة للأطباء مثلا، فبعد تكوين طبقات منهم تبعا لتخصصاتهم، يمكن استخراج العينة من التخصصات قليلة العدد، بواسطة المعاينة العشوائية البسيطة، ومن البقية (بالطريقة نفسها)، بعد تكوين الطبقات من جديد، حسب الولايات أو أماكن العمل: المستشفى، العيادة، المنزل...

بعد هذه الملاحظات، نأتي فيما يلي على دراسة مختلف تقنيات **المعاينة العشوائية** أو **الاحتمالية** (بسيطة، منتظمة، طبقية، عنقودية، متعددة المراحل...)، ثم أهم تقنيات **المعاينة غير العشوائية/غير الاحتمالية** (العرَضية والقصدية)، والتي سنعرضها تباعا مع شرحها وتوضيح الاعتبارات التي تسمح بأن تكون تقديرات بعضها قريبة من الحقيقة، لأنها ذات نتائج نموذجية في بعض الأحيان. وذلك تبعا للتصنيف الآتي:

جدول توضيحي لتصنيف أنواع العينات إلى احتمالية وغير احتمالية

المعاينات الاحتمالية	المعاينات غير الاحتمالية
1- المعاينة العشوائية البسيطة	1- المعاينة العرضية
2- المعاينة العشوائية المنتظمة	2- المعاينات الغرضية (القصدية):
3- المعاينة العشوائية الطبقية(°)	1.2- المعاينة المنوالية
4* المعاينة العشوائية العنقودية والمساحية	2.2- معاينة الخبراء
5* المعاينة متعددة المراحل	3.2- معاينة المتطوعين
6* المعاينة العشوائية بالمجموعة	4.2- المعاينة الحصصية
7* المعاينة العشوائية التطابقية/بالمزاوجة	5.2- المعاينة غير المتجانسة
8* المعاينة الدورية وعينة الأسبوع الصناعي	6.2- المعاينة الحدثية
9* المعاينة الزمكانية	7.2- المعاينة النظرية
	8.2- معاينة الكرة الثلجية
	9.2- المعاينة الموجهة من المبحوثين
	10.2- المعاينة غير المباشرة
	11.2- معاينة الفاعل الاجتماعي
	12.2- معاينة الوسط

المصدر: إعداد شخصي

وهناك من جعلها 24 نوعا من أنواع المعاينة تم استخدامها في البحوث الكيفية والكمية، خمسا منها احتمالية والبقية غير احتمالية. وقد أوردها كل من "أونيغبوزي" و"كولينس" في مقال لهما (Onwuegbuzie & Collins: 2007)، معتمديْن في ذلك على أعمال: "باتون" (Patton: 1990)، "مايلز وهوبرمان" (Miles & Huberman: 1994) و"أونيغبوزي وليتش" (Onwuegbuzie & Leech: 2007). وفيما يلي كيفية توزيعها:

(°) اعتمدنا في هذا التصنيف الرأي القائل بوجود ثلاث تقنيات أساسية للمعاينة العشوائية، لكننا قد نعتبر أن هناك تقنيتين أساسيتين فقط (البسيطة والمنتظمة) على اعتبار أن المعاينة الطبقية هي من فصيل العينات العشوائية الأخرى: العينة العنقودية، المساحية، متعددة المراحل...

- المعاينات العشوائية: البسيطة، الطبقية، العنقودية، المنتظمة، متعددة المراحل.

- المعاينات غير العشوائية: عينة التباين الأقصى (Maximum Variation)، المتجانسة (Homogeneous)، الحالة الحرجة (Critical Case)، النظرية، التأكيد والنفي (Disconfirming/Confirming)، الكرة الثلجية (بالسلسلة)، الحالة القصوى (Extreme Case)، الحالة النموذجية (Typical Case)، الكثافة (Intensity)، الحالة السياسية الهامة (Politically Important Case)، القصدية العشوائية (Random Purposeful)، القصدية الطبقية (Stratified Purposeful)، المعيارية (Criterion)، الانتهازية (Opportunistic)، القصدية المختلطة، المريحة (Convenience)، الحصصية، عشوائية قصدية متعددة المراحل (Multi-Stage Purposeful Random)، قصدية متعدد المراحل (Multi-Stage Purposeful).

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عدة تصنيفات أخرى[°]، معظمها ثنائي مع تعدد واختلاف تفريعاتها النوعية طبعا (أحصيتُ في التراث المتخصص أكثر من خمسين نوعا، تم عرض أهمها في المتن ورصد معظمها في فهرس المصطلحات)، ولكننا نجد في الواقع من يخرج عن هذه القاعدة فيصنفها إلى أربع فئات كبيرة كما هو موضح في الشكل 1: الاحتمالية وغير الاحتمالية والمريحة والمختلطة.

[°] ومنها تصنيفها تبعا لمؤشر طبيعة مصادر البيانات المستهدفة في الدراسات الإعلامية إلى عينات الدراسة الميدانية (الجمهور) وعينات الدراسة التحليلية (وسائل الإعلام والاتصال)...

الشكل 1: تصنيف تقنيات المعاينة في العلوم الاجتماعية والسلوكية

أولا) المعاينة الاحتمالية

أ) المعاينة العشوائية

ب) المعاينة الطبقية

ج) المعاينة العنقودية

د) المعاينة باستخدام تقنيات عشوائية متعددة (في دراسة واحدة)

ثانيا) المعاينة القصدية

أ) المعاينة لتحقيق التمثيلية أو القابلية للمقارنة (الحالات النموذجية، المتطرفة، الانحرافية، الكثيفة، المتجانسة، التباين الأقصى).

ب) معاينة الحالات الخاصة أو الفريدة (الاستكشافية، الحرجة، السياسية الهامة، المجموعة الكاملة، المعيارية- Criterion-)

ج) المعاينة التتابعية (النظرية، التطابقية وغير التطابقية، الصاعدة، الكرة الثلجية)

د) المعاينة باستخدام تقنيات قصدية متعددة

ثالثا) المعاينة المريحة

أ) عينة التجنيد (Captive)

ب) عينة المتطوعين

رابعا) تقنيات المعاينة المختلطة

أ) التقنيات الأساسية للمعاينة المختلطة

ب) تقنيات المعاينة المختلطة التتابعية

ج) تقنيات المعاينة المختلطة التزامنية

د) تقنيات المعاينة المختلطة متعدد المستويات

هـ) مزيج من **تقنيات** المعاينة المختلطة.

المصدر: Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 78

بل إن هناك من يفضل تصنيفا متميزا لا يعتمد على طرق المعاينة الاحتمالية وغير الاحتمالية، بل على طبيعة البيانات الكمية والكيفية (أي على مؤشر معالجة البيانات):

يرى "بيرس" (Pires, Alvaro: 1997) أنه يجب تقديم أنواع العينات وفقا لمؤشر معالجة البيانات. فبدلا من القول منذ البداية أن هناك نوعين رئيسين من

المعاينات: الاحتمالية (ذات السحب العشوائي) وغير الاحتمالية، ينبغي التأكيد على أن هناك نوعين رئيسين من البيانات أو الأدلة أو طريقتين كبيرتين لجمع البيانات أو الأدلة الأمبريقية: الكيفية والكمية، ولكل منهما طرق المعاينات المختلفة وأنواع العينات الخاص به.

ثم يبرر "بيرس" ذلك بالقول أن التركيز على الاحتمالات الإحصائية في البحث الكمي ينطوي على انزلاق في المعنى ويسيء تقدير العينة الكيفية خاصة وينقص من شأنها. وفي الواقع، يتم تقديم المعاينة الاحتمالية باعتبارها الشكل النموذجي للمعاينات. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يتم وضع العينة العرَضية، وهي شكل لا يصلح للبحث الكمي، في فئة العينات غير الاحتمالية. ولذلك فإن تصنيف العينات الكيفية مع العينات الكمية غير الاحتمالية قد يضفي على الأولى الدلالات السلبية التي عادة ما تلصق بهذه الأخيرة.

والسبب الثاني هو أن التمييز بين الاحتمالية وغير الاحتمالية، قد يكون مناسبا للبيانات الكمية، وليس مناسبا للبيانات الكيفية. فبالنسبة لهذه الأخيرة، يتم التمييز المحوري بين المعاينة "أحادية الحالة" (ذات حالة واحدة/ Single case)، على سبيل المثال، موقع أو شخص، ومعاينة "الحالات المتعددة".

وأخيرا، فإن التصنيف المعتاد (احتمالية/غير احتمالية) لا يسمح بالوصف الدقيق للأنواع الرئيسة من العينات الكيفية. ففي كثير من الأحيان نقوم بتصنيف جميع العينات الكيفية في الفئة العامة التي تسمى "القصدية". لتصبح هذه الفئة محل "حشْو كل شيء". كما أن هذا المصطلح مضلل، لأن هناك عينات كمية قصدية أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما نميل في البحوث الكمية، إلى تقدير القواعد التقنية للمعاينة بدلا من مبادئ الكفاية أو الملاءمة بين نوع العينة وأهداف البحث

(Bourdieu, Chamboredon et Passeron, 1973 : 59)، وأما في البحوث الكيفية، فإن العكس هو الصحيح، حيث يتم التركيز على العلاقات بين العينة والأهداف أكثر من التركيز على القواعد التقنية للمعاينة. وهذان التوجهان مبرران إلى حد ما. لأن إهمال القواعد التقنية في البحوث الكمية قد يشوه أو يزيف النتائج، كما مر معنا. أما في البحوث الكيفية، فإن العلاقة بين أهداف الدراسة والعينة الميدانية هي التي تهمنا أكثر. وعلى العموم، تتسبب الأخطاء التقنية في المعاينة الكيفية في مشاكل أقل حدة، أو تصحح بسهولة أكبر، ولكن مقابل ذلك، فهي تتطلب الاهتمام أكثر بالعلاقة بين الأهداف والعينة الميدانية. وبالطبع، يمكننا القول أن التفكير التقني حول المعاينة في الأعمال الكمية، يتجه إذا كنا مبالغين فيه نحو التقليل من أهمية أهداف الموضوع، وكذلك يؤدي التفكير المبالغ فيه في أهداف الموضوع في الأعمال الكيفية، إلى التقليل من أهمية بعض القواعد التقنية. ومن هنا يأتي الانطباع الخاطئ بأن الإجراء الكمي يتميز بكونه أكثر صرامة ولكنه أقل كفاية أو ملاءمة، في حين أن الإجراء الكيفي سيكون أكثر ملاءمة، ولكن على حساب نقص الدقة.

وبعد إقرار "بيرس" بأنه ليس من الخطأ القول أن البحث الكيفي تُختار عينته الميدانية بطريقة غير احتمالية لأنها ميزتها الأكثر وضوحا وذيوعا، يؤكد على أنه ليس من المناسب استخدام هذا المعيار كمبدأ إرشادي للتصنيف العام للعينات. إذ يجب في رأيه التفكير في قيمة البيانات للكلام عن العينة وليس الكلام عن العينة للتفكير في قيمة البيانات، أي الافتراض بأن هناك قبل كل شيء تمييزا استراتيجيا بين العينة الكيفية والعينة الكمية قبل التفكير في تحديد الطرق المختلفة للمعاينة بالنسبة لكل منهما. والجدول الموالي يوضح هذه المقاربة التصنيفية.

جدول تصنيفي لأنواع المعاينات على أساس نوع البيانات (كمية/ كيفية)

البحوث الكمية ("الأرقام")		البحوث الكيفية ("الأحرف")	
معاينة غير احتمالية	معاينة احتمالية	معاينة من حالة فريدة	معاينة من حالات متعددة (أو متعددة الحالات)
-عينة عرضية -عينة متطوعين -عينة حصصية - عينة قصدية - عينة كرة الثلج	-عينة عشوائية بسيطة -عينة منتظمة - عينة طبقية - عينة مساحية	-عينة الفاعل الاجتماعي -عينة الوسط المؤسستي أو الجغرافي - العينة الحدثية	-عينة التناقض (بالمقارنة) -عينة بالتجانس (عينة الكرة الثلجية، النظرية...) - عينة بالتناقض والتعميق - عينة بالتنويع والتشبع - عينة البحث عن الحالة السلبية

المصدر: بتصرف عن: Pires Alvaro: 1997, 12

وقبل عرض مختلف أنواع المعاينات تبعا للتصنيف الأول الثنائي (مدعما بالنوع المعاينتي المختلط ثم بالمعاينة عبر الإنترنت)، تجدر الإشارة إلى أن تفصيلات التصنيفين من حيث اختيار الأسماء وتحديد مختلف الخيارات التصنيفية قد تكون محل خلاف، وهو أمر منطقي عند المناهجة (إخصائيي المنهجية) عموما نظرا لطبيعة المادة الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى لمسة الترجمات المتباينة في محيطنا العربي "المستورد" عموما لهذه التقنيات المعاينية.

2.2. المعاينات الاحتمالية

تعتبر تقنيات المعاينة الاحتمالية (Probability Sampling) هي المفضلة والأكثر استخداما في البحوث الكمية. أما تبريرات استخدامها فتتلخص في كونها تسمح باستخدام طرق التقدير والاستدلال والتحليل الإحصائي، والتي تستند كلها على نظرية الاحتمالات. كما تسمح بفهم التحيزات ومن ثم بالتحكم فيها.

وسيتم، فيما يلي، وصف مختلف أنواعها، مع توضيح خصائصها الأساسية وكيفية تطبيقها في معاينات أحادية المراحل. بعد ذلك، وعند الحديث عن العينات الفرعية سيتم توضيح كيفية تطبيقها في معاينات متعددة المراحل، مدعمين ذلك بأمثلة واقعية.

أ) المعاينة العشوائية البسيطة

في هذا النوع من المعاينة يتم اختيار مفردات العينة في مرحلة واحدة وبطريقة مباشرة وغالبا من دون إرجاع. بمعنى أنه عندما نقوم بسحب عشوائي لوحدة من وحدات العينة (أفراد، عناوين صحف، مواقع إنترنتية، خطابات، جُمل...)، فإننا نستثنيها من احتمال الاختيار في السحبات اللاحقة. وإذا كانت تقنيات الإحصاء الاستدلالي مناسبة للمعاينة مع الإرجاع، التي يكون فيها احتمال سحب جميع مفردات العينة متساوٍ، فإن هذه التقنيات الإحصائية في العينات من دون إرجاع -واسعة الاستعمال- تكون قابلة أيضا للتطبيق دون تشوهات أو انحرافات في العينة، عندما تكون المجتمعات كبيرة: "مائة مرة أكبر من العينات" (J. L. Weinberg & K. P. Goldberg: 1982, 20). أما في حالة المجتمعات الصغيرة، فإن احتمال سحب المفردات يزيد تغيره كلما صغر حجم العينة؛ أي أن احتمال سحب 10/1 من المفردات مثلا أكثر تأثيرا من احتمال سحب 1000/1.

وفي الواقع، تبدأ عملية الاختيار بتعداد مجتمع الدراسة، تليها عملية الاستخراج العشوائي لمفردات العينة. وهكذا، فإذا أردنا استخراج عينة حجمها 1500 مفردة من مجتمع متكون من الأطباء العاملين في الجزائر، يجب أولا القيام أو الحصول على الحصر الشامل لحوالي 150.000 طبيب (وترقيم كل وحدة في القائمة)، ثم اختيار المفردات منه. ويتم هذا الاختيار بواسطة جداول الأرقام العشوائية أو أي عملية أخرى مشابهة مثل صندوق الاقتراع، الذي يضمن هو الآخر العشوائية، أو آلة حاسبة أو جهاز كومبيوتر في حالة توفر قوائم معلوماتية، وذلك باستخدام برامج معلوماتية تقليدية (Basic, Pascal, SPSS, Excel, etc.) أو حديثة (Stats ; Random Integer Set Generator...).

إن جداول الأرقام العشوائية تبسط كثيرا العملية. إنها توفر تراكيب متعددة لأرقام مستخرجة عشوائيا (أنظر الجدول في الملحق)، يؤخذ بواسطتها ـبطريقة عشوائيةـ، وانطلاقا من أي خانة، عدد متتال من الأرقام مساوٍ لعدد مفردات العينة[*]. إن الأرقام المستخرجة عشوائيا تشير ـحول مجتمع مرقمـ إلى المفردات التي تشكل العينة، والتي يجب إذن تطبيق الاستبيان معها. أما استعمال صندوق الاقتراع للقيام باختيار عشوائي لعناصر العينة، فهو مجْدٍ عندما يكون مجتمع الدراسة قليل العدد، وغير مناسب عندما يكون عدد المجتمع مهما نسبيا، بسبب عمليات السحب والإرجاع المتكررة لتغطية سحب جميع مفردات العينة.

---

[*] فمثلا، إذا كان إجمالي مجتمع الدراسة 300 مفردة (مائيني: من فئات المئات. فلو كان متكونا من أقل من مائة فسيكون عشريا...) وعينته 30، فإن الأعمدة في الجدول يجب أن تكون متكونة من 3 أرقام (أي مائينية)، وأن يكون اختيار مفردات العينة محصورا ما بين 001 و300. فإذا انطلقنا مثلا من أعلى يسار الجدول وباتجاه عمودي، تكون الأعداد المختارة على التوالي: 063، 245، 177، 134، 186... حتى بلوغ العدد 30.

إن المعاينة العشوائية البسيطة تطبق أساسا في الأبحاث التي تجرى حول مجتمعات صغيرة ومتميزة يمكن التعرف عليها كليا. وهكذا، فإن عينة أساتذة أو أي جماعة أخرى صغيرة ومتميزة (العائلات الفقيرة لمدينة ما، ضحايا حوادث الطرق السريعة، رياض الأطفال...) يفضل أن تستخرج بواسطة المعاينة العشوائية البسيطة، بعد القيام بالحصر الشامل لمجتمع موضوع الدراسة طبعا.

أما في حالة المجتمعات الكبيرة، فإننا نواجه صعوبات أكبر: أولا، لأنه من الصعب القيام بجرد شامل لكل المجتمع، وإذا تيسر ذلك، فإن عملية استخراج العينة ستكون مملة ومضجرة، وثانيا لأن تشتت العينة قد يكون مهما جدا، مما قد يستلزم زيادة معتبرة في تكاليف ووقت العمل الميداني. وهكذا، فلا يعقل أن تختار عينة متكونة من 5000 مفردة، موجهة لسكان الجزائر الذين هم في سن العمل، باستعمال المعاينة العشوائية البسيطة، لأن ذلك يتطلب أولا، القيام بتقييد شامل للمجتمع في قائمة تتكون في هذه الحالة من حوالي 20 مليون نسمة (في عام 2014)، وثانيا القيام باختيار مفردات العينة عشوائيا، وأخيرا القيام بالعمل الميداني، أي بجمع البيانات. إن الصعوبة الأولى تكمن في إعادة بناء المجتمع (الجرد الشامل)، وهي عملية تكاد تكون مستحيلة إلا بالنسبة لمؤسسات مثل المعهد الوطني للإحصاء الذي يتوافر على قوائم منظمة آليا للناخبين (وما دامت السن القانونية للعمل هي 16 سنة وسن الاقتراع 18 سنة، يجب إضافة مجموعتي 16 و17 سنة لقوائم الناخبين الجاهزة). ويبقى أنه بالرغم من توافر التعداد الشامل، فإن عملية استخراج العينة تكون مملة ومضجرة، نظرا لحجم سجل البطاقات وتشتت العدد الكبير جدا من المقابلات. فإلى جانب التركز النسبي الموجود في العواصم والتجمعات السكنية الكبيرة، يوجد تشتت كبير جدا في القرى الصغيرة النائية. إن العينة قد تكون من الناحية التقنية نموذجية، لكن التكلفة والوقت قد

يكونان مرتفعين جدا. ولذا عند القيام باختيار عينات من مجتمعات كبيرة جدا، يتم اللجوء إلى تقنيات معاينتية أخرى أو للجمع بين العديد منها.

وتعتبر المعاينة العشوائية البسيطة نموذجا لمختلف أنواع المعاينة: لبساطتها وسهولة حساب أخطاء المعاينة فيها، ولأنها أحادية المراحل، ولأن لوحداتها احتمال متساو في الاختيار (ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار المحدودية النسبية للمعاينة من دون إرجاع).

ومن جهة أخرى، فهي تعتبر المعاينة المرجعية لحساب ما يسميه "كيش" (Kish): "أثر التصميم". وهو عبارة عن "نسبة تباين التقدير المتحصل عليه انطلاقا من العينة الأكثر تعقيدا إلى تباين التقدير المتحصل عليه انطلاقا من عينة عشوائية بسيطة لنفس عدد الوحدات" (W.G. Cochran: 1984, 119). وبالتالي، تعتبر المعاينة العشوائية البسيطة معيارا أو نموذجا لقياس فعالية المعاينات الطبقية وبالمجموعات، إذ أنه عن طريق "أثر التصميم" نقارن بين هذه الأخيرة والمعاينة العشوائية البسيطة. وعلى العموم، فإن تباين التقدير في المعاينة الطبقية عادة ما يكون أقل في المعاينة العشوائية البسيطة وأكبر في المعاينة بالمجموعات.

ب) المعاينة العشوائية المنتظمة

يفضل استخدامها عندما يكون حجم مجتمع الدراسة كبيرا أو ممتدا زمنيا. كما يمكن اعتبارها أحد متغيرات التقنية السابقة، ولكنها تختلف عنها في شكل اختيار المفردات العينية، بحيث نبدأ بحساب متغير ثابت يسمى "مدى الاختيار" أو "معامل الرفع" (م: "K") بقسمة حجم مجتمع الدراسة على حجم عينته (م = ن ÷ ט"، بحيث ن = عدد وحدات المجتمع، ט = عدد وحدات العينة)، ثم نختار من القائمة المرقمة لمجتمع الدراسة وبطريقة عشوائية رقما لا يفوق قيمة هذا المعامل (مساو

له أو أقل منه)، ليكن ممثلا للمفردة الأولى المختارة (أي رقم أول سحب) أو محددا لموعد بدء أول سحب. وبإضافة قيمة المعامل بطريقة متتالية إلى الرقم الأول نحصل على مجموع الأرقام المكونة للعينة. فمثلا، في استبيان لعينة متكونة من 1500 مفردة لمجتمع دراسي يقدر حجمه بـ120.000، تتم العملية كما يلي: نحدد معامل الرفع يساوي ن ÷ ט أي 120.000 ÷ 1500 = 80، ثم نختار الرقم العشوائي الأول بحيث لا يفوق 80 وليكن -عشوائيا- 24 مثلا، وهو الرقم الذي سيتم اعتماده كأول مفردة عينية، ثم نضيف إليه تواليا وفي كل مرة الرقم 80؛ أي: 24+80 = **104**، 104+80 = **184**... وهكذا، حتى يتم اختيار ما تبقى من مجموع مفردات العينة الـ 1500.

بهذه الطريقة تُبسّط عملية الاختيار، لكن تبقى خطورة إدخال انحرافات في العينة بسبب اختيار عناصرها بطريقة دورية منتظمة. ويحدث هذا عندما يكون المجتمع غير متجانس ومنظما تبعا لمقاييس محددة قد تؤدي بالاختيار المنتظم إلى الوقوع على عناصر غير ممثلة للمجتمع. فعندما نقوم مثلا باختيار منتظم لعينة من مجتمع مصنف في قوائم "عشرينية" مكونة من الذكور والإناث على التوالي، وكان معامل الرفع 20 (كناتج –مثلا- عن 30000 ÷ 1500)، فإن الاختيار سيقع دائما على الذكور فقط أو على الإناث فقط، وسنفقد بالتالي تمثيل أحد الجنسين؛ أو عندما نقوم بمعاينة ثُلُثية للمساكن (مسكن من كل 3 مساكن) في حي يتكون فقط من مساكن ثلاثية الطوابق فإن الاختيار سيقع فقط على الأسر التي تسكن في الطابق الأرضي- وبالتالي على عدد أكبر نسبيا من مالكي المسكن الثلاثي الذين عادة ما يخصصون الطابق الأرضي لهم- أو على الذين يعيشون في الطابق الثاني وغالبيتهم من المستأجرين ...

ويشير (Sanchez Crespo) إلى هذه الخطورة بالكلمات الآتية: "إن الاختيار المنتظم يتميز بجعل العينة تشمل كل المجتمع، بسهولة تطبيقه، وبالحصول على أثر مشابه لأثر الاختيار الطبقي إذا كانت الوحدات منظمة مسبقا تبعا لمقياس معين، مثل التدرج التنازلي في تصنيف قوائم الوحدات تبعا لشدة كثافتها. وعلى العكس من ذلك، قد ندخل انحرافات على العينة نتيجة اختيار وحداتها بدورية ثابتة مساوية لـ(K)" (J.L. Sanchez Crespo: 1984, 41).

ولتجنب هذه الخطورة، يجب القيام بدراسة سابقة للمجتمع وللقوائم المكونة له، والتي قد نضطر إلى الإخلال بنظامها، بغية تحضير اختيار العناصر العينية. فمثلا عند القيام بمعاينات منتظمة انطلاقا من سجل بطاقات شخصية محفوظة على دعائم ممغنطة، يمكن الإخلال بنظامها العادي: الترتيب الأبجدي، حسب الأقدمية، الجنس، الخ. انطلاقا من أي مقياس، مثل الخمسة أرقام الأخيرة لبطاقة التعريف الوطنية للأفراد المكونين للمجتمع، مرتبة عكسيا. وهكذا، فإن رقم البطاقة "8.150.824" يتحول إلى "50.824" وبعد ترتيبه العكسي إلى "428.05"، ثم نقوم بتنظيم كل المجتمع وتطبيق المعاينة المنتظمة (توجد عدة سجلات بطاقية منظمة آليا: أعضاء نادي، جمعية، الخ. تسمح بتطبيق هذا النظام).

ومن أهم مزايا "العشوائية المنتظمة": "سهولة الاختيار" الذي تخص عشوائيته وحدة عينية واحدة فقط (المفردة الأولى)، وكذا "الدقة" التي يمكن تحقيقها باستخدام طريقة تسمح بتوزيع العينة على مجمل القائمة. وأما أهم عيوبها فتتمثل -كما سبق ذكره- في إمكانية أن تكون البيانات متحيزة بسبب الانتظام.

وبالطبع يتم تكييف هذا "الانتظام" تبعا لمجالات الدراسة. ففي علوم الإعلام والاتصال مثلا، تقتضي **المعاينة المنتظمة** تحديد مدة زمنية وعدد من المفردات العينية. لنفترض أننا نودّ دراسة 24 عددا صحافيا في السنة، فنقوم

بقسمة عدد أيام السنة على هذا العدد (24)، أي: 24/365 = 15.2. بعد ذلك يجب تحديد تاريخ عشوائي، ثم نقوم باختيار كل طبعة صحافية ترتيبها 15 على التوالي... حتى نستكمل 24 عددا.

ويفضل استعمال هذا النوع من المعاينة في دراسات تحليل المحتوى عندما نرغب في استخراج نصوص من: منشورات منتظمة الصدور، يوميات، مسلسلات تلفزيونية، مقاطع تفاعلية شخصية أو أحداث أخرى متكررة أو مستمرة. ولأن مدى الاختيار ثابت –كما مر معنا- فإنه يؤدي إلى التحيز في المعاينة إذا كان متطابقا مع "إيقاع" طبيعي في قائمة وحدات معاينتية مثل التغيرات الموسمية أو أي انتظامات دورية أخرى. فمثلا، إذا اخترنا دوريا (مرة في الأسبوع) عددا من "النيويورك تايمز"، فسيكون تمثيل مواضيع علم الخيال مبالغا فيه إذا بدأنا اختيارنا يوم الثلاثاء الذي تنشر فيه هذه المواضيع دوريا (Krippendorff : 2004, 115). وكذلك الأمر مثلا بالنسبة ليوم الاثنين في صحيفة "El Watan" الجزائرية التي تخصه بملحق اقتصادي، أو يوم الخميس بالنسبة لصحيفة "الشروق اليومي" الذي تخصه بمقالات تحليلية... ولذلك وجب في مثل هذه الحالات تجنب: الدورية السُّباعية أو البدء ببعض الأيام الخاصة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن دورية هذه التقنية (أو انتظامها) وظفت في الدراسات التي تستعمل "تحليل المحتوى"، باسم "العينة الدورية" وعينة الأسبوع الصناعي، باستخدام إجراءات مشابهة(*)، وكذا في معاينة بعض الظواهر الاجتماعية واستطلاع آراء فاعليها الاجتماعيين، مثل: رواد المساجد والمؤسسات الخدمية والمعارض... الذين يجب مقابلتهم في أوقات وأيام مختلفة،

(*) لمزيد من التفصيل أنظر: فضيل دليو: أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية: 130 سؤالا وجوابا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، 56.

توخيا لمزيد من صدقية تمثيلهم للمجتمع الأصلي. وهو ما سيتم الحديث عنه بإيجاز لاحقا.

ج) المعاينة العشوائية الطبقية

تتمثل العينة العشوائية المنتظمة (Stratified) في التقسيم المسبق لمجتمع الدراسة إلى أجزاء أو فئات أو طبقات يفترض فيها التجانس فيما يتعلق ببعض الخصائص المراد دراستها. ثم يتم تعيين لكل من هذه الطبقات حصة من شأنها أن تحدد عدد مفردات العينة. وعادة ما يتم استخدام تقنية العينة المنتظمة في اختيار مفردات كل طبقة، كواحدة من التقنيات الأكثر استخداما في الممارسة. كما يمكن طبعا استخدام تقنية العينة العشوائية البسيطة.

إن المميزات الأساسية لهذا النوع من المعاينة واسعة الاستعمال، هي كالتالي:

- يسمح بمعالجة منفردة لمختلف الأجزاء (الطبقات)، مما يساعد على استعمال تقنيات معاينة مختلفة وعلى القيام بتقديرات منفردة لبعض الأجزاء موضوع الدراسة. بهذه الطريقة يمكن تقليص تباينات التقديرات العينية.

- يزيد من دقة التقديرات.

- يسهل عملية التنسيق بين الأعمال الميدانية.

إن تكوين الطبقات في عمليات المعاينة يوفر مرونة كبيرة، لأنه يسمح بالاستعمال المتزامن، في عينة واحدة، لتقنيات معاينة تختلف باختلاف احتياجات التصميم والمعلومات المتوافرة حول كل طبقة. ومن جهة أخرى، فإن تكوين الطبقات، إذا جمع في كل طبقة وحدات متجانسة فيما بينها وغير متجانسة مع عناصر الطبقات الأخرى، يساعد على تقليص تباينات التقديرات، مما ينعكس

إيجابا على دقتها بتقليله أخطاء المعاينة. وهذا يعني أنه إذا وفقنا في إجراء معاينة طبقية مثلى، فإن هذا النوع من المعاينة يكون أدق من العشوائي البسيط، بحيث ينخفض "أثر التصميم" إلى أقل من واحد. وهذا يعني في الواقع، أنه مقابل خطأ عيني معين، نحتاج إلى إجراء عدد أقل من المقابلات إذا استعملنا المعاينة الطبقية منه إذا استعملنا العشوائية البسيطة. كما أن معرفة تباينات كل طبقة يمَكّننا من تطبيق وحدات معاينتية مختلفة في كل طبقة تبعا لقيمة التباين. وبالطبع فإن الطبقات المتجانسة كثيرا (المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية، مثلا) تستدعي التقليل من عدد وحدات العينة والعكس بالعكس.

وأخيرا، فإن المعاينة الطبقية تسهل التنسيق بين الأعمال الميدانية، لأنها تسمح بتوزيع العينة على الطبقات. في هذه الحالة، يمكن لكل طبقة أو مجموعة طبقات أن تشكل مجالا عمليا مغايرا يشرف عليه مسؤولا مهمته تنسيق ومراقبة جمع المعلومات.

أما فيما يخص المقاييس التي تُعتمد في تقسيم المجتمع إلى طبقات، فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي ستستعمل وعدد الطبقات الناتجة. ففيما يخص المتغيرات، يقول "كريسبو" (J. L. Sanchez Crespo: 1973, 93): "إن المتغيرات المستعملة في تقسيم المجتمع إلى طبقات يجب أن تكون مرتبطة بمتغيرات موضوع الدراسة"، بل يجب اللجوء ما أمكن ذلك إلى متغيرات ذات ارتباط عال لضمان تجانس الطبقات. وهكذا، فللقيام بتصميم عيني بغية دراسة الفقر مثلا، يمكن الاعتماد على متغيرات الدخل، كما يمكن استعمال متغيرات متعلقة بدراسات سابقة في حالة القيام بدراسة حول المستوى التعليمي للسكان مثلا. كما قد تقسم الصحف طبقيا حسب: أماكن توزيعها، دورية صدورها، حجم قرائها، مكونات جمهورها...

أما فيما يخص عدد الطبقات، فيمكن الإشارة مع "كيش" (Kish, Leslie: 1972, 131) إلى أنه "لا ينصح بالمبالغة في التقسيم"، لأن "الطبقات الصغيرة جدا تكون مساهمتها قليلة جدا في فوائد المعاينة الطبقية" وأن "الاكتفاء بتكوين بعض الطبقات يفضي خصوصا إلى معظم الفوائد الممكنة انطلاقا من متغير ما".

وبالرغم من أن النظرية معروفة في هذا المجال، إلا أنه يبدو من الصعب تكوين طبقات بالاعتماد على متغيرات ذات ارتباط عال، إذ عادة ما تكون التباينات مجهولة. وعلى العموم، وكمقياس عملي، عادة ما يلجأ إلى متغيرات مكانية: وطنية، جهوية.../ ولايات، دوائر، بلديات...، أو زمنية: سنوات، أشهر...، أو إلى أقسام ملازمة لمجتمع الدراسة؛ فعندما يكون مجتمع الدراسة متكونا من طلبة الجامعة، يمكن تقسيمه إلى جامعات، كليات، تخصصات، أقسام، الخ.، وأما إذا كان متكونا من معلمي التعليم الابتدائي مثلا، فيمكن تقسيمه حسب نوعية التعليم -عمومي أو خاص-، الولايات، الدوائر، حجم المدارس، الخ. في هذه الحالات، يمكن التحكم أيضا في عدد الطبقات، على أن يكون الباحث هو الذي يختار المتغيرات التي يعتمدها في تكوين الطبقات وعدد الطبقات الناتجة. وعلى العموم، يجب التوضيح بأن تكوين الطبقات له حدوده وبأن تعدد الطبقات المبالغ فيه قد يعقد التصميم، إذ قد تظهر طبقات فارغة أو شبه فارغة من المفردات (وحدات العينة).

أما فيما يتعلق بكيفية توزيع نسب المعاينة على مختلف الطبقات (عدد مفردات العينة الذي يجب اختياره من كل طبقة)، فهناك ما يسمى **التوزيع التناسبي** (أو النسبي)، وفيه يكون حجم العينة لكل طبقة متناسبا مع وزن أو حجم هذه الطبقة داخل المجتمع الكلي، وهذا يتطلب حساب الحجم الكلي للمجتمع

(بمختلف طبقاته) ثم نسبة كل طبقة داخل المجتمع ككل ثم حجم العينة داخل كل طبقة بحيث يعكس هذه النسبة الأخيرة.

وهناك **التوزيع الأمثل**، وفيه يكون حجم العينة أكبر في الطبقات الأقل انسجاما (وليس بالضرورة الأكثر حجما طبعا) من حيث المتغيرات الداخلية في الطبقة المعنية، مما يتطلب معرفة مسبقة بمجتمع الدراسة المعني بما في ذلك درجة التشتت والانحراف المعياري. وهي طريقة قليلة الاستعمال نتيجة صعوبة توفر مثل هذه المعطيات.

وهناك **التوزيع البسيط** (أو التماثلي) الذي توزع فيه وحدات العينة بالتساوي بين مختلف الطبقات (النسبة نفسها لكل الطبقات).

مع إمكانية وضع حدود دنيا وأخرى عليا واستخدام الترجيح عند الجمع بين النتائج. وحينها تسمى العينة: العينة العشوائية **المرجحة** (Pondéré/ Weighted): وهي تستخدم عادة عندما يتضمن مجتمع الدراسة مجموعة صغيرة جدا ولكنها ضرورية (مثل ضعاف السمع والبصر أو المعوقين حركيا، أو الأقليات الدينية والعرقية واللغوية...)، ويوجد احتمال عدم ظهور أي عضو من هذه المجموعة في العينة العشوائية أو أن يكون تمثيلها محدودا جدا.

ولضمان تواجد بعض أفراد مثل هذه الأقليات ذات الأهمية الخاصة في العينة، يمكننا زيادة نسبة تمثيلها في مجتمع الدراسة. وبالطبع سينتج عن ذلك خلل في القياسات التي سيتم الحصول عليها من العينة المرجحة، لكنه يمكن بسهولة استعادة التوازن الأصلي، وذلك عند الجمع بين النتائج وحساب متوسطاتها، حيث يتم إعطاء قياسات كل مجموعة الوزنَ المناسب لنسبتها الأصلية في مجتمع الدراسة.

وتعتبر المعاينة الطبقية أكثر فعالية عندما يتم استيفاء الشروط الثلاثة الآتية:

1. أن يكون التباين داخل الطبقات في حدوده الدنيا (محدود).
2. أن يكون التباين بين الطبقات في حدوده القصوى (كبير).
3. أن ترتبط المتغيرات المعتمدة في تقسيم المجتمع إلى طبقات بقوة مع المتغير التابع المطلوب.

وهو العكس تماما بالنسبة للمعاينة بالحصص، كما سنرى لاحقا في المعاينات غير الاحتمالية.

وأما أهم عيوب الطبقية أو أهم الصعوبات التي قد تواجهنا في تطبيقها فتتمثل أساسا في كونها تفترض وجود قائمة بمفردات مجتمع الدراسة وكذا معرفة كيفية توزيعهم وفقا لطبقات معينة.

وفيما يلي بعض الأمثلة المشخصة للعينة الطبقية:

إذا كان موضوع دراستنا حول درجة قبول تنفيذ الإصلاح التربوي في المرحلة الابتدائية في ولاية معينة، وأردنا اختيار عينة من 600 مفردة من أصل 10000 متمدرسا (حسب بيانات الوزارة المعنية)، 6000 منهم مسجلين في المدارس العمومية و3000 في المدارس الخاصة الوطنية و 1000 في المدارس الخاصة الأجنبية. ونظرا لاهتمامنا بأن تكون جميع أنواع المدارس ممثلة في العينة، اعتمدنا العينة الطبقية باستخدام متغير نوع المركز الدراسي.

إذا استخدمنا التوزيع البسيط سنختار 200 متمدرسا من كل نوع من المراكز ($200 \times 3 = 600$)، ولكن في مثالنا هذا يبدو أكثر معقولية استخدام التوزيع النسبي لأن هناك فروقا كبيرة بين حجم الطبقات. وبالتالي، نقوم بحساب

نسبة كل طبقة من الطبقات إلى الحجم الكلي لمجتمع الدراسة لكي نتمكن من عكسها في العينة.

المدارس العمومية: 10000/6000= 0.60 أو بالمائة 60

المدارس الخاصة الوطنية: 10000/3000= 0.30

المدارس الخاصة الأجنبية: 10000/100= 0.10

لكي نحدد حجم كل طبقة في العينة ما علينا إلا أن نضرب هذه النسبة في حجم العينة:

المدارس العمومية: 0.60 × 600= 360 مفردة

المدارس الخاصة الوطنية: 0.30 × 600 = 180 مفردة

المدارس الخاصة الأجنبية: 0.10 × 600 = 60 مفردة

مثال آخر: إذا كنا بصدد تطبيق استمارة استبيان على طلبة قسم علم الاجتماع سنة 2002 بجامعة قسنطينة، وكان عددهم يبلغ حوالي 1000 طالب وطالبة، فإن كيفية تطبيق المعاينة الطبقية تتم في مثل هذه الحالات النموذجية أحادية المراحل كما يلي:

- *المجتمع*: طلبة قسم علم الاجتماع وعددهم 1000.

- *الطبقات*: نظرا لعدم تجانس هذه الفئة الطالبية، تقرر تقسيمها إلى طبقات متجانسة، معتمدين في ذلك على التخصصات المصنفة في سجلات القسم عام 2002، فصنفت الطبقات كما يلي: الجذع المشترك، علم اجتماع الاتصال، علم الاجتماع التربوي، علم الاجتماع الحضري، علم اجتماع العمل.

فتشكلت بذلك خمس طبقات، كل واحدة منها تتضمن أفرادا لهم اهتمامات متشابهة تختلف عن اهتمامات المجموعات الأخرى. بالإضافة إلى فوائد هذا التقسيم المتعلقة بتحسين التقديرات وتخفيض الأخطاء العينية، فقد سمح بتشكيل

عينات فرعية (4 أو 2...). وبالطبع، فإن هذه العينات الفرعية ممثلة لكل المجموعات المستخرجة منها (تجدر الملاحظة هنا إلى أنه يمكن تقسيم هذه الفئة الطالبية إلى طبقات أخرى تبعا لسنوات الدراسة مثلا: سنة أولى، ثانية...، أو تبعا لمتغير الجنس: ذكور/ إناث، إن كان ذلك أنسب لأهداف الدراسة ومتغيراتها الأساسية، كما يمكن الجمع عند الضرورة بين أكثر من تصنيف).

- *حجم العينة*: يمكن تحديد حجم العينة بـ100 وحدة (10%) للتوفيق بين التمثيل الكلي (المجتمع) والتمثيل الفرعي (المجموعات أو الطبقات)، لتكون العينة ممثلة تماما لمجتمع طلاب القسم وبدرجة أقل للمجموعات التي قسمت إليها.

- *توزيع العينة على مختلف الطبقات:* إذا أردنا استخدام التوزيع التناسبي ليكون حجم العينة لكل طبقة متناسبا مع حجم هذه الطبقة داخل المجتمع الكلي، نقوم بحساب نسبة كل طبقة داخل المجتمع ككل ثم حجم العينة داخل كل طبقة. فمثلا إذا كان حجم الجذع المشترك يبلغ 300 طالب فنسبتهم إلى مجموع الطلبة (1000)= 30% وبالتالي يمثّلون في العينة بهذه النسبة أي = 30 طالبا، بينما يمثل طلبة تخصص علم الاجتماع الحضري الأقل عددا (20 طالبا) ونسبة (02%) بطالبين (من أصل مائة طالب) وهكذا بالنسبة لباقي التخصصات (الطبقات).

- *اختيار عناصر عينة كل طبقة*: يتم اختيارها على مرحلة واحدة باستعمال تقنية المعاينة العشوائية البسيطة أو المنتظمة (كما مر معنا)، وذلك بالانطلاق من القوائم الاسمية المقيّدة بسجلات القسم الخاصة بمجتمع كل طبقة ثم اختيار عينة فرعية مناسبة منها.

وبالطبع إذا أردنا مراعاة التفاوت الكبير بين أحجام مختلف الطبقات (وخاصة بين الجذع المشترك وتخصص علم الاجتماع الحضري) نقدر –ذاتيا- الحد الأدنى لعدد المقابلات الخاصة بكل طبقة (بـ5 مثلا) والحد الأقصى بـ30، نظرا

للحدود العامة المتمثلة في مجموع 100 مقابلة. وأما بالنسبة *للترجيح*: فيمكن جدولة كل عينة فرعية على انفراد لتجنبه، أو القيام بجدولة عامة للعينة الكلية، وإجراء الترجيح لأن نسب المعاينة تختلف من مجموعة لأخرى. لذلك تدرج معاملات الترجيح في نهاية الجدولة.

وفي ختام عرض أنواع المعاينة الاحتمالية الثلاثة الرئيسة من الضروري الإشارة إلى أن الواقع عادة ما يكون أكثر تعقيدا، مما يستدعي استخدام ما يسمى المعاينة بالمجموعات (العنقودية) أو المعاينة متعددة المراحل، والتي تتميز بأخذ العينات في مراحل متتالية، مع استخدام في كل مرحلة أسلوب المعاينة العشوائية الأنسب. كما سنعرض بعدها بعض المعاينات المشابهة لها: المعاينة العشوائية بالمجموعة، المعاينة التطابقية...

*** المعاينة العشوائية العنقودية**

إن الوحدة العينية في مختلف أنواع المعاينات السابقة كانت تتكون من عناصر أو أفراد المجتمع موضوع البحث، لكن توجد تقنية معاينتية أخرى، عشوائية أيضا، وحدتها العينية النهائية ليست عبارة عن أفراد، بل مجموعة أفراد، يمكن اعتبارهم وحدة واحدة في مجالات عينية. وهذا النوع من المعاينة يسمى "المعاينة بالمجموعات" أو "المعاينة العشوائية العنقودية" (Cluster random sampling/ par grappes). إن الوحدات الاستشفائية، الأقسام الجامعية، الأطوار التعليمية، وحدات التعداد السكاني... تعتبر أمثلة عن مجموعات طبيعية. وتوجد أنواع أخرى من المجموعات غير الطبيعية تتكون أيضا من مجموعة من العناصر، والتي يمكن معالجتها عينيا مثل سابقاتها. ومثال ذلك: صناديق الاقتراع في الانتخابات. يجب التنويه أيضا بنوع آخر يكثر استخدامه، وهو يتمثل في

المجموعات المعروفة "بالفضاءات أو القطع الأرضية المحدودة... والتي قد تُكوّن مجموعة" (F. Azorin Poch: 1982, 151). في مثل هذه الحالات، بدل الكلام عن المعاينة بالمجموعات عادة ما يجري الحديث عن **المعاينة المساحية** (أو بالفضاءات) (Ēchantillon Aréolaire/ Area Sample)، بالرغم من اشتراكهما في استعمال تقنية واحدة.

وتعتبر المعاينة العنقودية أو بالمجموعات تقنية مماثلة للمعاينة متعددة المراحل، لكنها تتميز عنها باستخدامها عندما يكون مجتمع الدراسة منقسما بصفة طبيعية إلى مجموعات تتضمن -أصلا- كل متغيرات مجتمع الدراسة أو خصائصه، أي تمثله بدقة فيما يتعلق بالخاصية المراد قياسها. وما على الباحث سوى تحديد بعض هذه المجموعات للقيام بالدراسة.

كما تستخدم عادة عندما لا تتوفر القائمة الكاملة لجميع أعضاء مجتمع الدراسة مع توفر القائمة الكاملة للمجموعات المكونة لمجتمع الدراسة.

إن المعاينة بالمجموعات أحادية المراحل -التي تهمنا الآن- تقتصر في الواقع على تطبيق المعاينات العشوائية البسيطة أو المنتظمة أو الطبقية، ولكن مع اعتماد المجموعات بدلا من الأفراد كوحدة عينية نهائية.

ويمكن تطبيق أداة القياس على جميع وحدات (أعضاء) المجموعة، *كما يرى البعض أنه يمكن تطبيقها فقط على بعض أعضائها يتم اختيارهم عشوائيا*. وفي هذه الحالة تعتبر المعاينة ثنائية المراحل.

بعد تحديد الوحدات العينية (المجموعات)، فإن طريقة استخراج العينة تخضع نسبيا إلى حجم العينة. عندما يكون هذا الأخير صغيرا يمكن أن يتم الاستخراج بنفس الطريقة التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة، ولكن يجب تطبيق أداة جمع البيانات مع كل عناصر المجموعة. وإما إذا كانت المجموعات كبيرة

جدا، فمن المستحيل تطبيق المقابلات أو الاستمارة مع كل عنصر من عناصرها، لذا يلجأ إلى العينات الفرعية.

وتتميز هذه التقنية بتوفير الجهد الذي يقتضيه تحليل كل مجتمع الدراسة بتبسيطها لعملية جمع المعلومات العينية، وذلك عن طريق اختيار المبحوثين من مناطق معينة فقط، أو في بعض الأوقات وفي فترات معينة فقط، فتقلل من مصاريف السفر وتكاليف الإجراءات الإدارية (كما هو الحال بالنسبة للعينة متعددة المراحل).

وإذا قارنا المعاينة العنقودية بالمعاينة الطبقية، فهما تعتبران إلى حد ما متضادتين. حيث تعمل الطبقية على نحو أفضل عندما تكون الطبقات ذات تجانس داخلي أكثر وتجانس خارجي (بين بعضها بعضا) أقل. والعكس يحدث مع العنقودية، حيث يفترض أن تعكس المجموعات كل التباينات الداخلية الممكنة (قلة الانسجام الداخلي)، ولكنها ينبغي أن تكون متشابهة جدا (منسجمة) بين بعضها بعضا. وباختصار تعمل المعاينتان الطبقية وبالمجموعات بمبدأين متعارضين: تعتبر الأولى أفضل عندنا تكون فئاتها متجانسة أكثر فيما يتعلق بالخاصية المدروسة، وتعود الأفضلية للثانية، إذا مثلت بصدق المجتمع، أي، تحتوي على كل متغيراته وبالتالي تكون أقل تجانسا.

ومن مساوئ تقنية المعاينة بالمجموعات (أو العنقودية) أن دقة تقدير عينتها تعتمد على طبيعة المجموعات المختارة عمليا (في الواقع). فإذا تم اختيار مجموعات منحازة بطريقة معينة، فإن الاستنتاجات المتعلقة بخصائص المجتمع من هذه التقديرات العينية لن تكون دقيقة.

لكنها في المقابل تعتبر "مركزة" أكثر، مقارنة مع "التشتت" الأكبر لتقنيات المعاينة الأخرى، كما تعتبر مبسطة لعمليات استخراج العينة وموفرة لكثير من

التكاليف والوقت عند التطبيق، لأنه يُكتفى فيها بالحصول على قائمة المجموعات لتستخرج منها تلك التي ستُكوّن العينة. ولأن وحدتها العينية ليست هي الأفراد بل مجموعة منهم، فإن العينة الناتجة تكون مركزة أكثر وتسمح بالاعتماد على مستوى أدنى من المعلومات. فهي بحصرها العينة في مجموعات مدمجة تسمح بالتقليل من تكاليف السفر والمتابعة والإشراف.

ولكن يجب التنبيه في هذا النوع من المعاينة إلى أنه من الضروري التفريق بين وحدة التحليل التي ستقاس ووحدة المعاينة التي تشير إلى العنقود (المجموعة) الذي من خلاله يتم الوصول إلى وحدة التحليل.

وعلى سبيل المثال عند إجراء دراسة استقصائية حول وضعية الأجور في المؤسسات الصناعية المختلفة، تكون وحدة العينة هي الصناعات ووحدات التحليل يمثلها العمال الذين يعملون فيها.

يعتبر هذا النوع من المعاينة مناسبا في بحوث تحليل المحتوى أيضا، لأن نصوص التحليل عادة ما تندرج ضمن وحدات كبيرة: قوالب صحافية، برامج تلفزيونية... تتضمن مواضيع مختلفة، عادة ما تصنف تبعا لتواريخ، أسماء، مؤلفين، كلمات مفتاحية، أنواع متخصصة... لتسهيل استخراجها.

وفيما يلي مثالان واقعيان لهذا النوع من المعاينة:

- إذا كنا بصدد دراسة درجة الرضا الوظيفي لدى أساتذة جامعة قسنطينة وأردنا استخراج عينة من 700 أستاذ. ونظرا لصعوبة الوصول إلى هؤلاء الأساتذة من قائمة عامة، تقرر استخدام العينة العنقودية. مع العلم أن معدل عدد الأساتذة في كل قسم هو 35، فالخطوات التي يجب إتباعها هي على النحو الآتي:

1. جمع قائمة كل الأقسام من جميع الكليات.
2. تخصيص رقم لكل واحد منها.

3. اختيار عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة متكونة من 20 قسما (35/700 = 20) والتي من شأنها أن توفر لنا العدد المطلوب من الأساتذة.

وفي حالة عدم الالتزام حرفيا بعدد 700 أستاذ كعينة مبدئية، يمكن اختيار عدد معين من الأقسام (± 20 قسما أو كلية واحدة) عشوائيا ثم توزيع الاستبيانات على كل أساتذتها.

- *مثال آخر ثنائي المراحل*: في دراسة أجريت عام 1988 حول الوقاية من استهلاك المخدرات، تم اعتماد في تصميم عينتها على المعاينة العشوائية بالمجموعات، فكانت مواصفاتها كالآتي:

- *المجتمع*: وحدات -أقسام- السنوات الأولى والثانية والثالثة ثانوي التابعة للمراكز الدراسية المتواجدة في بلدية "مدريد".

- *تكوين* المجموعات: صنفت المراكز إلى مجموعات تبعا لحجمها وانتمائها للقطاع العام أو الخاص. وبتقاطع هذين المتغيرين تحصل على تسع مجموعات (طبقات) كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول يوضح توزيع تلاميذ ثانويات بلدية مدريد حسب الطبقات

الحجم	**نوع المركز**			
	عمومي	خاص ديني	خاص غير ديني	المجموع
صغير	7	154	159	320
متوسط	90	94	120	304
كبير	350	9	17	376
المجموع	447	257	296	1000

ملاحظة: إن التوزيع معبر عنه بالآلاف. المصدر: J. R. Osuna: 1991, 32.

- حجم *العينة*: حدد بـ133 وحدة -قسما- وزعت بالتناسب مع وزن كل طبقة. وكانت الـ133 وحدة تمثل 4000 تلميذ.

- *اختيار عناصر العينة*: انطلاقا من قائمة وحدات -أقسام- المراكز المدرسية والمجموعات، استخرجت وحدات العينة بواسطة المعاينة العشوائية البسيطة. ثم طبقت الاستبيانات على كل تلاميذ الأقسام المختارة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى **هناك من يفرق بين المعاينة العنقودية والمعاينة المساحية** بالقول: في المعاينة العنقودية، نختار عددا من الوحدات الأولية ثم الوحدات المجاورة لها (العناقيد/المجموعات)، أما في المعاينة المساحية، فنختار المجموعات مباشرة.

وعلى سبيل المثال، نكون قد كوّنا عينة عنقودية إذا اخترنا عشوائيا عددا معينا من طلبة الجامعة، ثم قمنا باختيار جميع الطلاب الذين حضروا الدروس معهم (من الذين لم يتم اختيارهم في العينة العنقودية الأولى). فكل مجموعة من الطلاب الذين حضروا الدروس المختارة تشكل "عنقودا". أما في العينة المساحية، فيتم اختيار مجموعات الطلاب من قائمة الدروس. وكل وحدة تتكون من جميع الطلاب الذين حضروا الدروس المختارة.

كما أن هناك من يكتفي بالقول بأن العينة المساحية هي التي تكون فيها وحدة المعاينة متكونة من جزء من المساحة التي يشغلها مجتمع الدراسة، أي هي النوع الجغرافي من العنقودية، أو أنها نوع خاص من المعاينة بالمجموعات التي تستخدم فيه المساحة الجغرافية كقاعدة لتحديد طبقات المجتمع. وهذه المجموعات الجغرافية تعرف عادة بالمربعات (Blocs) السكنية، ولاختيار هذا النوع من العينة تقسم المدينة إلى مربعات (أحياء) سكنية ثم نختار عينة عشوائية من هذه المربعات.

إن إحدى مشاكل هذا النوع من المعاينة هو أن الأشخاص المتشابهين فيما يتعلق ببعض الخصائص مثل الدخل والمستوى التعليمي تميل إلى العيش في نفس

الحي، مما يؤثر على الفاعلية الإحصائية للمعاينة المساحية مقارنة مع المعاينة العشوائية البسيطة من نفس الحجم العيني. وفي المقابل وعلى غرار المعاينة بالمجموعات، لهذا النوع من المعاينة ميزة قلة التكلفة بسبب قلة تجنيد المتعاونين مما يسمح بزيادة حجم العينة وتعويض محدودية المعاينة المساحية المذكورة سابقا.

*** المعاينة متعددة المراحل**

تتمثل المعاينة متعددة المراحل (Multistage sampling) في تقسيم وحدات المجتمع المستعملة في التصميم العيني إلى وحدات أصغر. إنها إذن نوع خاص من أنواع المعاينة العشوائية بالمجموعات، ولكن وحدتها العينية النهائية تحدد عبر عدة مراحل، وقد تكون عبارة عن مجموعات صغيرة أو أفراد.

يستعمل هذا النوع عادة عندما يكون عدد عناصر المجموعة مرتفعا، وليس فقط بسبب صعوبة استجواب كل أفرادها (ففي معاينة مساحية تحتوي على 2000 مفردة من غير المعقول التفكير في استجواب كل الأفراد)، بل خاصة بسبب حاجتنا إلى الحصول على تقديرات دقيقة أكثر. وكما تقول "كيش" (Kish, Leslie: 1972, 189): "عندما نقارن عينة بالمجموعات مع عينة عناصر من نفس الحجم "ن"، يمكن توقع تباين أكبر وتكلفة أقل في عينة بالمجموعات. وعلى العموم، فإن توزيع أكبر لعينة من عناصر المجتمع يفضي إلى دقة أكبر، لكن بتكلفة أعلى. وبالرغم من أن هذه الحالة ليست عامة، فهي شائعة ويمكن أن تفضي بنا إلى المعاينة الفرعية. إن هذه الأخيرة تنتج عن البحث عن نقطة توازن بين تأثيرين متناقضين عند تجميع العناصر فيما يتعلق باقتصاد التصميم؛ فتقليص درجة

التجمع قد يؤدي إلى تقليص معتبر للتباين، دون التسبب في زيادة تناسبية في التكلفة".

إن هذا النوع من المعاينات الفرعية يؤثر إذن على درجة تركيز وتشتت العينة، وبالرغم من احتمال تأثيرها السلبي على التكاليف، فإنها تؤثر إيجابيا على دقة التقديرات لأنه بإمكانها تقليص التباين الكلي. فهي باعتبارها شكلا من الأشكال العينية المركبة، تتضمن مستويين أو **درجتين** أو **مرحلتين أو أكثر** من الوحدات العينية يقوم الباحث بتحديدها مسبقا: تتمثل المرحلة الأولى في تحديد المجموعات التي سيتم استخدامها للمعاينة. أما في المرحلة الثانية، فيتم الاختيار العشوائي لعينة من الوحدات الأولية من كل مجموعة. وفي المراحل التالية، يتم اختيار عينات عشوائية إضافية من الوحدات من جميع المجموعات المختارة، ثم يتم في نهاية المطاف مسح جميع الوحدات المختارة في الخطوة الأخيرة من هذا الإجراء (والتي قد تكون أفرادا أو مجموعات).

وبالتالي، فإن هذه التقنية هي في جوهرها عملية أخذ عينات عشوائية من عينات عشوائية سابقة(°). إنها ليست فعالة كالعينات العشوائية الأصلية، لكنها تحل على الأرجح بعض المشاكل الملازمة للمعاينات العشوائية. وعلاوة على ذلك، فهي إستراتيجية فعالة ومفيدة جدا لأنها تعتمد على عشوائيات متعددة.

وبالطبع تسمى وحدات المرحلة الأولى *الوحدات الأولية للمعاينة* والوحدات التالية، *وحدات المرحلة الثانية*... والوحدات النهائية، *الوحدات الأخيرة للمعاينة*. وبالرغم من أن الوحدات المختارة تكون في هذا النوع من المعاينة أصغر حجما، فإن العملية لا تصل بالضرورة إلى حد اختيار العناصر الفردية. لأن الاختيار يمكن

(°) قد يكون بعضها قصديا، فنكون حينها بصدد عينة "شبه عشوائية" أو "مختلطة".

أن يتوقف عند حد استخراج مجموعات مثل المنازل، أقسام التلاميذ، الوحدات الاستشفائية، الخ. والتي في هذه الحالة تكون ممثلة للوحدات المعاينتية الأخيرة.

أما فيما يخص المعلومات الضرورية لتطوير كل مرحلة من هذه المراحل، فيجب الإشارة إلى أنها تختلف تبعا لتقدم العملية (أي باختلاف المراحل). "إن الوحدات المختارة في المرحلة الأولى تتطلب إطارا خاصا بها. في البداية نحتاج إطارا (مجتمع دراسة) يسمح بتحديد واختيار وحدات المرحلة الأولى. بالنسبة للمرحلة الثانية نستعمل إطارا يمكننا من تحديد الوحدات الثانوية داخل سابقاتها التي اختيرت في المرحلة الأولى" (Kish, Leslie: 1972, 190). وهذا يمثل ميزة كبيرة، من الناحية العملية، لأنه يمكن من العمل بمعلومات محدودة، وفي جميع الحالات، متعلقة فقط بالوحدات المختارة في كل مرحلة من مراحل عملية الاختيار.

وعند دراسة المعاينات متعددة المراحل بالمجموعات، تجدر الإشارة إلى أهمية طبيعة نسق المجموعة بالنسبة لتطور العينة. ونقصد بذلك تحديدا تجانسها أو عدم تجانسها وحجمها. يؤثر الأول على عدد المجموعات التي يجب اختيارها، بينما يؤثر الثاني -الحجم- على طريقة اختيار هذه المجموعات.

عندما تكون المجموعات متجانسة يكفي في المرحلة الأولى اختيار وحدات قليلة من كل مجموعة، ومن ثم وجب زيادة عدد المجموعات المختارة. أما إذا كانت مجموعات المرحلة الأولى غير متجانسة، فيمكن أخذ وحدات أكثر من كل مجموعة، ومن ثم يجب اختيار عدد أقل من المجموعات. بالإضافة إلى هذين المبدئين، يمكن مقاربة المشكلة معتمدين على مجموعات كبيرة نسبيا، نتوقع أن تكون أكثر تجانسا. وهذا يسمح لنا باختيار عناصر كثيرة من كل مجموعة ومن ثم مجموعات قليلة. بما أن هذه الوضعية ليست دائما قابلة للتطبيق، يجب الاحتفاظ

بها كاحتمال جديد للعمل، ولكن دون التخلي عن المبادئ المشار إليها سابقا. ويمكن تلخيص الحلّيْن كما يلي: "من حيث الدقة، إن الذي يهم في تصميمنا لعينة فرعية هو أن تكون الوحدات الفرعية ذات درجة (مستوى) عالية من عدم التجانس فيما يتعلق بخاصية أو خصائص الدراسة. وتتمثل إحدى طرق الحصول على هذا اللاتجانس في جعل الوحدة الأولية كبيرة نسبيا، لكي تسمح لنا باستعمال مقياس يصلح في العديد من الحالات، وهو الذي ينص على أنه كلما زاد التباعد بين الوحدات زاد الاختلاف أو التشابه بينها (العائلات الفقيرة والعائلات الغنية). وإذا حدث هذا، يمكن اختيار عينة ذات وحدات أولية قليلة. وبالعكس، إذا كانت المجموعات الأولية متجانسة جدا، يجب زيادة حجمها العيني لكي يؤخذ بعين الاعتبار التباين العالي لهذا النوع من المجموعات. في هذه الحالة يتم اختيار -من بين الوحدات العينية الأولية- وحدات ثانوية قليلة، لأن الوحدات الأولية نفسها تميل إلى التشابه" (A.Abad de Servin & L.A. Servin Andrade: 1978, 190).

وعلى سبيل المثال، إذا أردنا بناء عينة من معلمي المدارس الابتدائية، يمكن تقسيم المجال الجغرافي للدراسة إلى وحدات أولية تمثلها المناطق التعليمية ووحدات ثانوية يمثلها المعلمون أنفسهم. فنستخرج أولا عينة عشوائية من الوحدات الأساسية (المدارس المناطقية) وثانيا نسحب عينة عشوائية من الوحدات الثانوية من كل وحدة أولية مختارة في الاستخراج الأول.

وتجدر الملاحظة في الأخير إلى أنه إذا استخدمنا في إحدى المراحل –وبخلاف العادة- معاينة غير عشوائية تصبح المعاينة متعددة المراحل "شبه عشوائية" أو "مختلطة".

*** المعاينة العشوائية بالمجموعة**

يُقصد بالمعاينة العشوائية بالمجموعة (Panel sampling) معاينة مجموعة يتم اختيارها بطريقة عشوائية، ثم تطرح نفس الأسئلة على كل واحد من أعضائها مرتين على الأقل وعلى مدى فترة من الزمن. وتسمى كل فترة جمع للبيانات "موجة". وغالبا ما يتم استخدام هذه التقنية على نطاق واسع وفي الدراسات الوطنية من أجل قياس التغيرات السكانية فيما يتعلق بعدد من المتغيرات: الأمراض المزمنة، ضغوط العمل، نفقات الغذاء الأسبوعية... كما يمكن استخدام هذه المعاينة لإبلاغ الباحثين عن التغيرات الصحية للأشخاص بسبب السن أو للمساعدة في تفسير تطور تفاعل المتغيرات المستمرة مثل التفاعل بين الزوجين.

*** المعاينة العشوائية التطابقية**

تستخدم عبارة "عينات تطابقية أو مطابِقة" للإشارة إلى العينات التي توفر بيانات مترابطة بطريقة ما. وهي شبيهة نسبيا بالمعاينة بالمجموعات (العنقودية)، حيث يتم فيها ضم مشاركين إلى مجموعتين على الأقل تتم فيهما أولا مطابقة أزواج من المشتركين في بعض الخصائص ثم توزيعها عشوائيا بصفة فردية على المجموعتين.

ويمكن استخدام العينات العشوائية المطابقة أو بالمزاوجة (Matched random sampling/ Ēchantillon apparié) في الحالات الآتية:

1. *باستخدام أفراد مختلفين*: يتم اختيار عينتين أو أكثر يكون ارتباط مفرداتها واضحا بصورة طبيعية أو بفضل تدخل الباحث الذي يجمع بينها. ويتعلق الأمر باختيار عينات بكيفية تسمح بوجود علاقة بين أزواج من أعضاء العينات

من حيث الخصائص أو المتغيرات، مثل التماثل في قياسات معدل الذكاء، أو أزواج من التوائم أو المعلمين والتلاميذ أو بين الزوجات والأزواج...

وفي مثل هذه الحالات يتم مطابقة كل عضو من المجموعة الأولى مع العضو المناسب في المجموعة الأخرى. وقد تحدث المطابقة في متغير واحد أو عدة متغيرات (مثل المستوى الاجتماعي والاقتصادي، الجنس، العمر، معدل الذكاء، القلق...). ويحدث الاستخدام الأكثر مثالية لهذا الإجراء عندما تستخدم التوائم المتماثلة في تصميم بحثي، حيث يعتبر كل توأم بمثابة المراقب (أو الضابط) على الآخر. وبالتالي تتم المطابقة في عدد كبير من الخصائص الجسدية والعقلية. وهناك استعمال آخر يحدث عندما تتم مطابقة الأزواج والزوجات مع بعضهما بعضا. إذ من المحتمل أن يكون الأزواج والزوجات متشابهين في العديد من المواقف والسلوكيات. وبالطبع، فمن المفترض أن لا يتم اختيارهم عشوائيا، بل يفضل تبرير اختياريهم بوجود بعض أوجه التشابه بينهم. كما يمكن لمواقف وسلوكيات الزوج والزوجة أن تكون مترابطة بصفة مباشرة أكثر. فإذا كان بند في الاستبيان يسأل عن الارتياح في الزواج وتقر الزوجة بعدم الرضا، فعلى الأرجح أن يعبر الزوج عن استيائه أيضا، وذلك بسبب وجود علاقة سببية.

وهناك حالة أخرى تحدث عندما يتم مطابقة كل فرد في مجموعة واحدة مع فرد في مجموعة أخرى على أساس نتائج الاختبار القبلي (أو الاختبار القاعدي/الأولي). وعلى سبيل المثال، يتم مطابقة أقل شخص قلقا في مجموعة واحدة مع أقل شخص قلقا في المجموعة الأخرى. ويتم التعامل مع نتائج الشخصين كما لو أن الشخص نفسه أنتجها.

كما يمكن المطابقة بين مفردات من عينات مختلفة ومترابطة من حيث بعض العلاقات المتميزة (عائلية، تعليمية...)، مثل عينة طلاب وعينة من أولياء أمور الطلبة المختارين وعينة أخرى متكونة من معلمي الطلاب أنفسهم.

2. *باستخدام الأفراد أنفسهم مرتين*: يتم اختيار عينات تقاس بها نفس السمة أو المتغير، مرتين مع كل مبحوث، في ظل ظروف مختلفة. ويطلق عليها عادة اسم "الإجراءات المتكررة". ومن الأمثلة على ذلك الأوقات المسجلة من طرف مجموعة من عدّائي ألعاب القوى قبل وبعد أسبوع من التدريب الخاص، ومعدلات تلاميذ قبل وبعد تلقيهم دروس تدعيمية...

وفي بعض الأحيان، يتم حساب الفرق في قيمة مقياس أهمية كل زوج/ ثنائي متطابق (Paired). وعلى سبيل المثال، الفرق بين القياسات القبلية والبعدية، وهذه الأرقام تشكل حينها عينة واحدة لتحليل إحصائي مناسب.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى بعض المحاذير التي تفضي إلى التحيز في تصميم العينات المطابقة، والذي يحدث خاصة عندما لا يكون عدد الأفراد المتاحين للبحث صغيرا. وعلى سبيل المثال، إذا كنا مهتمين بمقارنة تأثير دواء جديد لعلاج الاكتئاب وتوافر لدينا عشرون شخصا فقط من المرضى بالاكتئاب، وقمنا بالتوزيع العشوائي لهؤلاء الأشخاص العشرين على مجموعتين (أي المجموعة الاختبارية والمجموعة الضابطة)، فقد نحصل عن طريق الصدفة على أغلبية من ذوي الاكتئاب الشديد في المجموعة الأولى وعلى أقلية منهم في المجموعة الثانية. وقد تكون الاستجابة للدواء أكثر وضوحا مع ذوي الاكتئاب الشديد، كما قد نحصل على نتيجة دالة لمجرد أن عددا أكبر من ذوي الاكتئاب الشديد انتهى بهم المطاف في المجموعة الأولى وليس في الثانية. وإذا قمنا، بدلا من ذلك، بترتيب العشرين شخصا تصاعديا من أقلهم اكتئابا إلى أشدهم اكتئابا،

يمكننا إذن أن نأخذ اثنين من الأقل والأشد اكتئابا ثم نقوم بالتعيين العشوائي لأحدهما في المجموعة التجريبية والآخر في المجموعة الضابطة. ثم ننتقل بعد ذلك إلى الشخصين التاليين من الأقل والأشد اكتئابا لنعين عشوائيا واحدا في المجموعة التجريبية والآخر في المجموعة الضابطة. ثم نستمر تنازليا نحو أسفل القائمة موزعين الأشخاص بشكل عشوائي واحدا من كل زوج على كل مجموعة. وبهذه الطريقة، يفترض أن يكون تشكيل المجموعتين متجانسا تماما من حيث أساس (أو الاختبار القبلي) مستوى الاكتئاب، ويكون حينها التصميم العيني مفيدا.ك

وهناك مشكلة أخرى مع استخدام هذا التصميم، وتتمثل في أنه يجب على متغير المطابقة (المستقل) أن تكون له علاقة كبيرة (دالة) مع المتغير التابع. فمثلا: بما أن معدل الذكاء يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على التعلم، فإن استخدامه كمتغير مطابق يعتبر مناسبا في دراسة حول التأثيرات المحتملة للاستراتيجيات الجديدة للتعلم. وفي مثال الاكتئاب الذي سبق ذكره، قد يكون مستوى الاكتئاب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاستجابة لدواء مضاد للاكتئاب، لذلك سيكون متغير المطابقة مناسبا في هذه الحالة. وإذا لم تكن لمتغير المطابقة علاقة قوية مع المتغير التابع، فإن قوة استخدام هذا التصميم التطابقي قد تضيع بسبب ضعف الترابط (www.une.edu.au/... /special_**matched_samples**.htm 10/12/2012).

*** عينة الأسبوع الصناعي والعينة الدورية**

إن أسلوب الدورة (Rotation) أو ما يعرف بطريقة "الأسبوع المبني" (Constructed Week/ Semaine construite) أو بتقنية معاينة "الأسبوع الصناعي" (مرجعيتها: أيام العمل في الأسبوع) يخص أساسا كيفية معاينة وسائل الإعلام من

خلال تمثيل كل أيام الأسبوع لمدة معينة. ففي حالة اختيار مدة أسبوعين (12 يوما في حالة وجود يوم عطلة أسبوعي) لتمثيل سنة، وكان اختيارنا العشوائي لأول يوم "عيني" مصادفا ليوم السبت من الأسبوع الأول من الشهر الأول فسيكون اليوم الثاني هو الأحد من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني ثم الاثنين من الأسبوع الثالث... والثلاثاء من الأسبوع الرابع... والأربعاء من الأسبوع الأول من الشهر الخامس... حتى اكتمال 12 يوما، وذلك بغية ضمان نفس البعد الزمني بين الأيام، وإعطاء فرص متساوية لجميع أيام الصدور في الأسبوع وفي كل الأشهر في تمثيل العينة.

هذا في حالة اختيار يوم في الشهر خلال السنة، أما في حالة اختيار يوم كل أسبوع خلال السنة فسيتم تمثيلها بـ48 يوما (4×12)، لأن عينة الشهر الواحد يكون تمثيلها بأربعة أيام (يوم لكل أسبوع من الأسابيع الأربعة المكونة للشهر الواحد).

وهو أمر مهم، لأن الاختلافات اليومية والشهرية تعتبر عوامل مهمة في دراسة محتوى الأخبار، فمعلومات يوم السبت مثلا قد تتأثر أكثر بالنتائج الرياضية لنهاية الأسبوع الماضي ومعلومات الأربعاء قد تحتوي على مزيد من المعلومات حول المهرجانات والحفلات وتظاهرات نهاية الأسبوع القادم. أما المعلومات المنشورة في عطلة نهاية الأسبوع (الخميس والجمعة) فغالبا ما تكون مختلفة عن معلومات باقي أيام الأسبوع، بل إن شكل أو فترات (في الإذاعة والتلفزيون والإنترنت) عرض نفس المواضيع قد تكون مختلفة هي أيضا في مثل هذه الأيام.

يسمح هذا النظام باختيار عينة عشوائية من مجمل طبعات/ أعداد وسيلة إعلامية (كأوسع نطاق) لتجنب التحيزات الخاصة بوقت إعلامي محدد، مع

الحفاظ في الوقت نفسه على خصائص الدورة التي تكوّنها مختلف أيام الأسبوع. وبهذه الطريقة تعتبر العينة الدورية بمثابة "عينة طبقية حسب أيام الأسبوع"، وبالتالي فهي تسمح بتعميم خصائص خطاب الوسيلة الإعلامية المعنية فيما يخص موضوع معين.

وهي تقنية مستوحاة من منهجية البحوث التي أجراها "ماكسويل ماك كومب" (Maxwell McCombs)، صاحب نظرية "ترتيب الأولويات" (Agenda setting). ولقد تم لاحقا توضيح استخدامها في بحوث تحليل مضمون وسائل الإعلام الجماهيرية (Krippendorff, K. : 1990; Stempel, G.: 1989, 1981).

- طريقة اختيار العينة

تتمثل عينة الأسبوع الصناعي –كما مر معنا- في اختيار يوم من أيام الأسبوع الأول من الفترة المختارة، ثم اليوم الثاني من الأسبوع الثاني وهلمّ جرّا حتى يكتمل أسبوع التقويم. أي يُبنى الأسبوع انطلاقا من طبعة بداية الأسبوع (يوم السبت أو الأحد أو الاثنين الموالي لنهاية الأسبوع حسب المعتقدات الدينية المختلفة) تتبعها طبعة يوم الأحد أو الاثنين أو الثلاثاء من الأسبوع الموالي، ثم باقي الأيام حتى يوم الجمعة أو السبت أو الأحد. وهكذا، يتم تمثيل أخبار الشهر بأربعة أعداد وأخبار السنة بـ48 عددا (أي 12 شهرا × 4 أسابيع = 48 عددا). والجدول الموالي يوضح الأيام المختارة وفق هذه الطريقة لمدة شهر أو أكثر خلال عام 2022، وفي حالة كون يوم العطلة الأسبوعية هو يوم الجمعة:

	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
جانفي	01						
//		09					
//			17				
//				24			
فيفري					02		
//						10	
//							18
//	26						
مارس		06					
الخ.							

ملاحظة: في حالة عدم صدور عدد أو برنامج في يوم معين يتم تعويضه بالذي يصدر في اليوم الموالي مباشرة وتستكمل العملية تباعا.

ولكن وفقا لـ"كريبندورف" (Krippendorf Klaus: 2004)، يعتبر تحليل 12 عددا فقط (عن حوالي ثلاثة أشهر) ممثلا لكل أعداد السنة، لأن خصائص الخطاب الإعلامي لا تتغير في حالة زيادة الأعداد المحللة عن 12 عددا. وهذا يعادل اثني عشر (12) أسبوعا في السنة بالنسبة لكل يومية. كما يمكن توزيع الاثني عشر عددا على مدار السنة بدلا من حصرها في ثلاثة أشهر، وذلك بمعدل أسبوع دوري عن كل شهر من أشهر السنة الاثني عشر ويوم دوري عن كل أسبوع (أي اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول واليوم الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني... واليوم الخامس من الأسبوع الأول من الشهر الخامس -أو اليوم الخامس من الأسبوع الخامس من الشهرين-... الخ).

وزيادة في العشوائية يمكن أن ندعم هذا الانتظام بجعل اختيار الأيام والأسابيع عشوائيا (في كل شهر، يكون **اختيار أحد أيام الأسبوع عشوائيا:** السبت، الأحد، الاثنين، الثلاثاء...-وليس بالضرورة اليوم 1 من الأسبوع 1...

الخ-، كما يكون اختيار أسبوع واحد –الأول، الثاني، الثالث، الرابع- من كل شهر عشوائيا.

وبالطبع هناك بعض البرامج المعلوماتية (Random Integer Set Generator...) تيسر لنا عملية سحب أيام العينة بطريقة الأسبوع المبني.

وفيما يلي مثال عن استخراج عينة أسبوع صناعي لتمثيل سنة في بحوث وسائل الإعلام باستخدام جدول عشوائي: يتكون الأسبوع الصناعي (المبني) من سبعة أيام (السبت، الأحد، الاثنين...، الجمعة) يتم اختيارها عشوائيًا من بين 365 يومًا في السنة (366 يوما إذا كانت سنة كبيسة طبعا) المراد تحليلها. في هذا المثال نأخذ العينة من تقويم عام 2022 (مجموع أيامه 365 يوما). في حالة استخدام المعاينة العشوائية البسيطة لاختيار الأسبوع الصناعي من جدول للأرقام العشوائية، فإننا نحتاج بداية إلى قراءة ثلاثة أرقام لأنه مجتمع دراستنا "مائينيا" (ينتمي إلى المئات: مجموعه 365) (أنظر محتوى هامش ص. 39 سابق الذكر)، فسنستخدم آخر ثلاثة أرقام من أعمدة جدول الأرقام العشوائية المدرج في الملحق بدءًا من العمود 5 –من اليمين إلى اليسار- مع تحديد الأرقام التي تنتقل من أعلى إلى أسفل. في نهاية العمود 5، سننتقل إلى العمود 4، وبالتالي سنواصل التحرك عبر الأعمدة من أعلى إلى أسفل ومن عمود إلى آخر من اليسار إلى اليمين. مع تجاهل الأرقام غير المدرجة في النطاق من 001 إلى 365 من العمودين 5 و4، فنحصل على الأرقام الآتية:

063	~~*336*~~	**329**	~~245~~	**358**	~~177~~	**134**
186	~~136~~	~~155~~	**270**	~~299~~	~~339~~	~~060~~
~~072~~	~~088~~	~~009~~	~~360~~	~~179~~	**020**	098

ملاحظتان: 1. لتسهيل البحث عن الأرقام من المفيد استعمال أجندة شهرية تذكُر الأيام التي انقضت مرتبة من 001 إلى 366/356 يوما. في حالة عدم توافرها، يتم كتابة عدد الأيام المنقضية في نهاية كل أسبوع منذ بداية العام (01 يناير) في أجندة عادية. في نهاية شهر يناير، سيكون قد انقضى 31 يومًا ثم 60/59 يومًا في نهاية فبراير ثم 90 يوما في نهاية مارس... ثم 366/365 يوما في نهاية 31 ديسمبر. 2. إن الأرقام المفيدة لنا موضحة في الجدول بخط مغلظ، أما تلك التي تم تجاهلها بسبب التكرار فتم شطبها، وأما غير الضرورية بسبب إكمال الأسبوع المبني فبقيت على حالها (حالة وحدة في الجدول).

يتضح من الجدول أعلاه أن اليوم 063 من عام 2022 يوافق يوم الجمعة 04 مارس. وهذا هو اليوم الأول المحدد من الأسبوع المبني. إذن يتوافق الرقم/ اليوم 063 مع **الجمعة** 04 مارس، واليوم 336 مع ~~الجمعة~~ 2 ديسمبر (يتم تجاهل هذا الرقم لكونه مكرّرا/ تم اختياره من قبل)، والرقم 329 يوافق **الأحد** 27 نوفمبر، والرقم 245 ~~الجمعة~~ 02 سبتمبر (مكرّر)، أما الرقم 358 فيتوافق مع **السبت** 24 ديسمبر، ويقع الرقم 177 في يوم ~~الأحد~~ 26 جوان (مكرّر)، والرقم 134 في يوم **الاثنين** 13 جوان، وأما الرقم 186 فيتوافق مع **الأربعاء** 06 جويلية، والرقم 136 مع ~~الأربعاء~~ 15 جوان (مكرّر)، والرقم 155 مع ~~السبت~~ 04 جوان (مكرّر)، والرقم 270 مع **الثلاثاء** 27 سبتمبر. بقي فقط اختيار يوم الخميس. نتجاهل الأرقام 299 و339 و060 و072 و088 و009 و360 و179 لأنها تتزامن مع أيام تم تحديدها من قبل، ونختار الرقم الموالي 020 الموافق ليوم الخميس 30 يناير، وبهذا نكمل الأسبوع المبني، ولا نحتاج إلى باقي الأرقام المحددة في العمود 4 (098...) إلا

إذا أردنا إكمال شهر مبني. والجدول الموالي يعرض أيام هذا الأسبوع الذي قمنا ببنائه في عام 2022.

السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
358	329	134	270	186	20	063
12/24	11/27	6/13	9/27	7/06	01/30	3/04

أما إذا أردنا اختيار عينة أسبوعيْن صناعيين خلال عام 2022 بطريقة أسهل ومن دون استخدام جدول للأرقام العشوائية، فيمكن اعتماد طريقة منتظمة ومتدرجة يوميا وأسبوعيا وشهريا (اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول، ثم اليوم الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني...: أنظر الجدول أدناه)

	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
جانفي	01						
فيفري		12					
مارس			21				
أفريل				26			
ماي					04		
جوان						09	
جويلية							15
أوت	27						
سبتمبر		04					
أكتوبر			10				
نوفمبر				15			
ديسمبر					28		

ونعود لمسألة الحجم المناسب في هذه المعاينة (12 في السنة) للقول بأنه ومنذ أزيد من نصف قرن مضى، أجريت عدة بحوث للكشف عن حجم عيني فعال وكفؤ لتحليل وسائل الإعلام التقليدية. حيث قارن "ستمبل" (Stempel)

عينات من 6، 12، 18، 24، و48 طبعة (عددا) لجريدة يومية واكتشف أن 12 عددا من أسبوعيْن صناعيين "مبنيين" على نحو فعال يمكنها أن تمثل محتوى عام بكامله (Stempel Guido H.: 1952, 333-334). أما "ريف وزملاؤه" (Riffe & Colleagues) فقد قارنوا بين معاينة عشوائية بسيطة، وأخرى طبقية وثالثة بتقنية معاينة الأسبوع الصناعي، ورابعة بأخذ عينات لأيام متتالية (Consecutive-day sampling) من صحيفة محلية، ووجدوا أيضا أن أسبوعين مبنيين بصورة مناسبة وفعالة يمكنهما أن يمثلا مجتمع الدراسة (محتوى سنة)، وأن المعاينة اليومية-الطبقية كانت أكثر كفاءة من المعاينة العشوائية البسيطة (Riffe Daniel, Charles f. Aust & Lacy Stephen: 1993). وبالإضافة إلى اليوميات، درس "الاسي، روبنسون وريف" (Lacy Stephen, Robinson Kay & Riffe Daniel: 1995) معاينة الصحف الأسبوعية ووجدوا أيضا أن الاختيار العشوائي لأربعة عشر عددا في السنة أو عددا واحدا عن كل شهر في السنة (كعينة طبقية) ستمثل بكفاءة عاما كاملا. ولتقييم معاينة دراسات صحافية لسنوات عدة، واصل "الاسي وزملاؤه" (Lacy Stephen & al.: 2001,) التجربة مع استراتيجية معاينتية بأفضل العينات لدراسة خمس سنوات من الصحف اليومية. وكانت خلاصتهم أن عينة "مبنية" من تسعة أسابيع (9 × 7 = 63 عددا)، بدلا من عينة عشرة أسابيع (70 عددا)، كانت كافية لتوفير استدلال (تعميم) صالح لمحتوى جريدة يومية خلال خمس سنوات.

ومن جهتهم استخدم "ريف، ولاسي، ودراغر" (Riffe Daniel, Lacy Stephen & Drager Michael: 1996) معاينة الأسبوعيات الإخبارية ووجدوا أن اختيار الأعداد من كل شهر بطريقة عشوائية كان الأسلوب الأكثر كفاءة لتمثيل سنة واحدة من المجلات الإخبارية.

كما أجريت تحليلات عدة لمحتوى التلفزيون، حيث حاول الباحثون أيضا معرفة الطريقة الأكثر فعالية لتحليل القنوات الأخبارية، فاستخدم "ريف وزملاؤه" (Riffe Daniel, Lacy Stephen, Nagovan Jason, & Burkum Larry: 1996, 159-168) نشرات أخبار ABC و CBS لمقارنة المعاينة العشوائية البسيطة والعشوائية الطبقية الشهرية والعشوائية الطبقية الفصلية/الأسبوعية لأكثر من عام، ووجدوا أن النهج الأكثر فعالية هو سحب بشكل عشوائي يومين في الشهر لتحليل مضمون الأخبار التلفزيونية لمدة سنة واحدة.

ولدراسة محتوى الإنترنت، طبّق محللو المحتوى تقنيات معاينتية مختلفة في أبحاثهم الطولية. بعضهم اعتمد تقنيات معاينة وسائل الإعلام التقليدية. وعلى سبيل المثال، استخدم "بيتس" (Pitts Mary Jackson: 2003) عينة أسبوع واحد مبني لفحص مواقع ويب التلفزيون على مدى ستة أشهر من الوقت. كما استخدم "كرافت و وانتا" (Craft Stephanie & Wanta Wayne: 2004, 124) عينة الأسبوع الصناعي أيضا لتمثيل شهر واحد من المقالات على المواقع الإخبارية. كما استخدم البعض الآخر وبشكل تعسفي عددا أكثر أو أقل من الأيام (من 3 إلى 10 في الشهر الواحد... رغم علمهم المسبق بالاستقرار النسبي لتصميمات الصفحات الإلكترونية للمواقع الإخبارية (Xiaopeng Wang : 2006).

وختاما لما سبق يمكن تلخيص بعض القواعد العامة (التقريبية) التي تذكر أحيانا في الأدبيات المتخصصة، وهي تهدف إلى تحديد الحد الأدنى من حجم العينة لدراسة الخصائص العامة لوسيلة إعلامية ما، وجوانبها المورفولوجية (البنيوية):

- اليوميات: 12-14 نسخة على الأقل (أي ما يعادل أسبوعين) سنويا: 12 عددا من أسبوعين صناعيين "مبنيين" أو عددا واحدا عن كل شهر في السنة (كعينة طبقية) أو الاختيار العشوائي لأربعة عشر عددا في السنة.

- الأسبوعيات: من 12 إلى 14 عددا أيضا، وعينتها طبقية شهرية مع عدد واحد على الأقل في الشهر، أو عينة عشوائية بسيطة من 14 عددا.

- التلفزيون والراديو: نشرتان إخباريتان (مثلا) على الأقل يتم اختيارهما عشوائيا في كل شهر (أي عينة يومين في الشهر/عشوائيا)، أو 24 نشرة في السنة. أما إذا كان البرنامج أسبوعيا (حواريا مثلا) فالاختيار العشوائي يخص أسبوعا أو أسبوعين في الشهر (12 أو 24 برنامجا في السنة).

- الإنترنت: عينة الأسبوع الصناعي كل شهر أو كل ثلاثة أشهر عن السنة، أو بشكل تعسفي من 3 إلى 10 أيام في الشهر الواحد أو أكثر من ذلك. ونظرًا لأنه يتم تحديث المحتوى بشكل مستمر وغير منتظم بسبب أن الأخبار عبر الإنترنت ديناميكية وتتغير باستمرار وتُعرض في توقيتات زمنية قارية ومحلية مختلفة، يمكن مثلا أخذ لقطة واحدة (Capture d’écran/ Screenshot) من الصفحة الأولى -بمعية روابطها وحفظها في الوقت الفعلي- كل ساعة لتمثيل المحتوى الإلكتروني في دورة مدتها 24 ساعة أو مدة فترة عمل القائم بالاتصال (ثماني ساعات يوميا طيلة الأيام المختارة)(°)، وذلك على افتراض أن لقطة واحدة كل ساعة ستكون شاملة وكافية لاكتشاف وتيرة تغير المحتوى الإلكتروني.

(°) كما قد يفضل "التقاط" الصفحات الرئيسة لمواقع الويب في نقطتين ثابتتين خلال أيام العينة كل 6 ساعات أو 12 ساعة (من س. 11 صباحًا إلى س. 11 مساءً مثلا، كما ورد في دراسة "Journalistic Role Performance: 2021 "، حيث تم افتراض أن هذه الفجوة البالغة 12 ساعة توفر تنوع المحتوى لكل يوم).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه يمكننا تطبيق أسلوب الدورة (Rotation) أو تقنية الأسبوع الصناعي أو ما يمكن تسميته بالعينة الطبقية حسب أيام الأسبوع أو حسب أي جزء آخر من الزمن... خارج مجال معاينة وسائل الإعلام، وذلك في دراسات اجتماعية تخص مثلا استكشاف مدى رضا المواطنين عن خدمات مؤسسات عمومية إدارية، ثقافية أو دينية... (بلدية، مكتبة، مسجد...)، حيث يمكن معاينة جمهورها دوريا في مختلف أيام الأسبوع أو أوقات الصلاة أو في أجزاء من النهار (الصبيحة، منتصف النهار، زوالا، مساءً)، لأن نوعية رواد البلديات والمساجد مثلا تختلف باختلاف الأيام والأوقات... وحتى يكون الرصد العيني شاملا لمختلف فئات مجتمع الدراسة يجب أن يكون دوريا وشاملا لمختلف الأيام والأوقات، فنتجنب بذلك تحيزات العينة العرَضية (بالصدفة) التي قد تستعمل في مثل هذه الحالات.

*** المعاينة "الزمكانية"**

إن المعاينة الزمكانية (Time-Location Sampling/ échantillonnage lieux-moments) والمعروفة أيضا باسم المعاينة المكانية (Venue sampling) هي تقنية احتمالية تستخدم لتجنيد عينة من المجتمع المستهدف في أوقات محددة وفي أماكن محددة يتردد عليها أفراد هذا المجتمع بكثرة دون سواهم.

طورها عام 2001، "مهيب فرزانة وآخرون" (Muhib Farzana & colaboradores: 2001). وفي نفس الفترة تقريبا، تَمّ استخدامها بشكل واسع في فرنسا في بحوث كمية حول المشردين -من لا مأوى لهم- (Brousse: 2002) ومدمني المخدرات (Emmanuelli et al. :2003; Jauffret-Roustide et al.: 2006)، كما ذاع استخدامها لاحقا في أمريكا وشمال أوروبا.

لقد تم اقتباسها من "المعاينة غير المباشرة" –سنعرضها لاحقا- التي تم تطوريها بداية في الولايات المتحدة الأمريكية (Burt & Cohen, 1989; Dennis & Iachan, 1993)، وهي تتمثل في تصميم عينات ممثلة للمجموعات التي يصعب الوصول إليها والتي لا تتوافر عنها إطارات معاينتية، وذلك بالاعتماد على المصالح المقدمة لخدمات المأوى والمأكل والملبس والمشفى للمجتمع المستهدف: مراكز الدعم النهارية، مطاعم الحساء الخيرية، مصالح الإيواء والرعاية الصحية، فرق الرعاية المتنقلة...

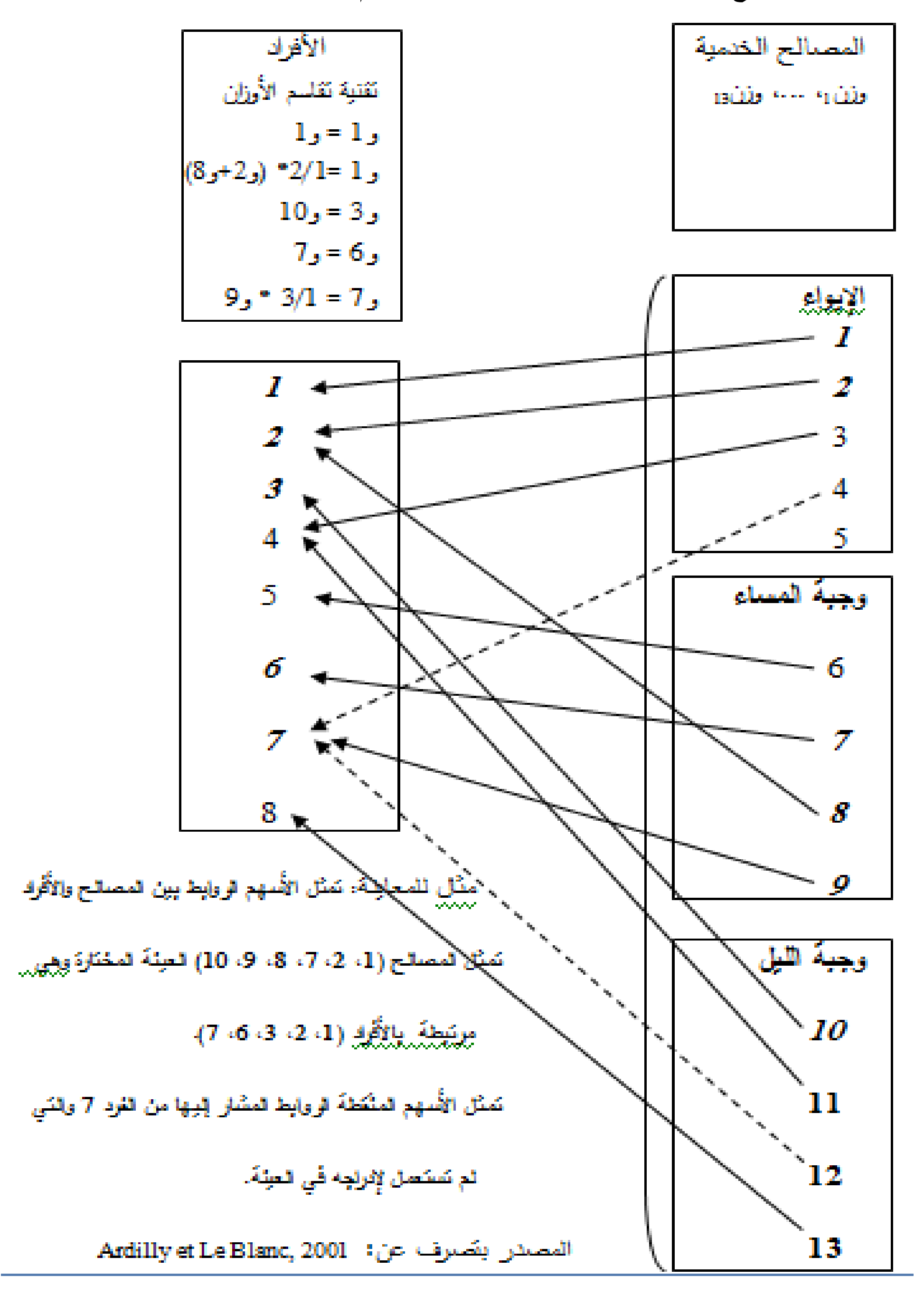
- بعض مبادئ تطبيق العينة "الزمكانية"

يتكون إطار هذه المعاينة من الوحدات "المكانية-اليومية-الزمنية" (VDT: venue-day-time)، -والمعروفة أيضا باسم الوحدات الزمكانية- التي تمثل المجتمع الخاص بالأيام والأماكن والأوقات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، قد تتمثل وحدات "المكان-اليوم-الزمان" لدراسة معينة في ثلاث ساعات من يوم جمعةٍ وفي مأوى للمشردين. يعين فريق العمل الميداني قائمة بمجموعة من الوحدات الزمكانية لتحديد موقع وحدات أعضاء المجتمع المستهدف من خلال المقابلات والمبحوثين الرئيسيين ومقدمي الخدمات وأعضاء المجتمع المستهدف. ثم يقوم الفريق بزيارة الأماكن وبإعداد قائمة بوحدات "المكان-اليوم-الزمان"، التي تعتبر مؤهلة للاختيار على أساس التحقق من عدد الحاضرين. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مقابلات مع القائمين على المكان للاستعلام حول عدد رواده في أيام معينة وفي أوقات معينة. وبناءً عل هذه المعلومات، يقدر حجم مجتمع كل وحدة من وحدات "المكان-اليوم-الزمان"، وكذا عدد المؤهلين للاختيار في العينة.

يتم اختيار مفردات العينة على مرحلتين. في المرحلة الأولى، يتم اختيار عينة بسيطة أو طبقية من جميع الوحدات الزمكانية التي تظهر في قائمة إطار المعاينة (ويفضل إرفاقها بنسبة احتمال تواجدها إلى العدد الإجمالي لأعضاء المجتمع من كل وحدة من الوحدات الزمكانية) وهناك من يقترح الاقتصار على اختيار أزواج من الأماكن والأوقات. وفي المرحلة الثانية، يتم اختيار المشاركين بشكل منتظم من كل وحدة زمكانية يتم اختيارها عشوائيا. مع الأخذ في الاعتبار إمكانية أن يحضر الفرد الواحد عدة أماكن، وبالتالي فإن عدم المساواة في حضور الأشخاص تَنتج عنه احتمالات مختلفة لإدراجهم في العينة، ولذلك وجب حساب الأوزان المصححة للاختلافات بين الأفراد فيما يخص التردد على الأماكن بالاستعانة بـ"المنهجية المعممة لتقاسم الأوزان" (MGPP)، التي تطبق عادة في "المعاينة غير المباشرة".

وفي الرسم البياني الموالي مثال على حساب الأوزان من خلال منهجية تقاسم الأوزان، في دراسة حول المشردين المترددين على مصالح الإيواء وتوزيع الوجبات الساخنة (Ardilly & Le Blanc, 2001).

شكل يوضح حساب الأوزان من خلال منهجية تقاسم الأوزان



للمعاينة الزمكانية العديد من المزايا (Magnani et al., 2005)، أهمها: كون عينتها غير متحيزة، فهي توفر إطارا معاينتيا يسمح بحساب احتمال اختيار كل فرد في العينة. فبعد تحديد إطار العينة، توفر المعاينة الزمكانية إجراءً منتظما وتعليمات دقيقة للفريق الميداني تخص "أين ومتى وكيف" يتم تطبيق أداة جمع البيانات على "المبحوثين". وهذا يقلل من الاختيار التعسفي لـ"المبحوثين" من طرف الباحثين طالما تَوفر الإشراف الكافي والمناسب وتم تنفيذ إجراءات المراقبة الجيدة. ونتيجة لذلك، تكون العينات أكثر تنوعا وأقل تعرضا للتحيزات مما لو تم اختيار المشاركين عن طريق المعاينة "المريحة" مثلا.

فهي تختلف عن العينات المريحة "ذات الاختيار التعسفي" والتي تخاطر بصحة المقارنات بين جولات المسح عندما يحدث التغيير في تكوين العينة المتوالي بسبب الاختلاف في الأساليب... لأنها تقلل بشكل ملحوظ من الاختيار التعسفي للأماكن والأفراد وتوفر تقنية اختيار معاينتية قابلة للتكرار. لذلك يُوصَى بالمعاينة الزمكانية عندما يتيسر الوصول إلى جميع أعضاء المجتمع في مواقع معينة وفي أوقات مختلفة مع عدم توفر قائمة شاملة (تعداد) للمجتمع المستهدف.

ومع ذلك، يمكن القول أن هذه التقنية المعاينتية تواجهها عدة صعوبات تطبيقية تطعن في عشوائيتها، حيث يرى بعض الدارسين (Gayet, Cecilia; Fernández-Cerdeño, Araceli: 12/12/2012) أن الظروف الميدانية في المعاينة الزمكانية تفرز بعض التحيزات تجعل من الصعب ضمّها إلى طرق الاختيار العشوائي. فقد تواجهها تحيزات توثيقية ناتجة عن عدم تعاون مديري مكان المجتمع المستهدف. كما قد تقع تحيزات إضافية أثناء عملية اختيار الأشخاص الذين يتم الاتصال بهم من قبل الباحثين.

وعلى غرارهما يرى كل من "كاغليا وفيفييرا" (Quagliaa, Viviera: 2012) أنه عند الرغبة في الانتقال من البروتوكولات النظرية للمعاينة الزمكانية إلى تنفيذها، تظهر صعوبات مختلفة. وعلى وجه الخصوص، القيود المرتبطة بضرورة إشراك القائمين على المصالح الخِدْمية، وبملء الاستبيانات أحيانا في ظروف خاصة جدا (في الليل أو في الأماكن العامة أو أثناء تعقب الفرق المتنقلة) وبمقتضيات التنظيم الخاص بكل مصلحة من المصالح الخِدْمية التي يجب إشراكها. وكلها تحديات تتعلق بمدى صعوبة تغطية ميدان الدراسة وبمدى تمثيلية العينة. وتعني هذه التحديات أن التقنية يجب أن تكون مناسبة ومكيفة ميدانيا وفقا للتشكيلات المختلفة التي قد تواجه الباحث. ولذلك وجب إدماج تقنيات نوعية معها، مثل ملاحظة المصالح الخدمية وإجراء مقابلات متعمقة مع الأشخاص المسؤولين عنها، لأنها تساهم، إلى جانب مختلف البيانات المجمعة ومع تراكم الخبرات، في تحسين منهجية ونطاق التغطية من خلال المسوح الكمية.

أما "ماربسات ورازافندراتسيما" (Marpsat, M. & Razafindratsima, N.: 2012) فيحصران مشاكلها التطبيقية فيما يلي:

- عادة ما تكون عملية وضع القائمة وتحديثها مكلفة وطويلة، ولا يمكن دائما الاعتماد على المعلومات التي يتم جمعها في الأماكن المعنية باختيار العينة وبجمع البيانات.

- عندما توجد نسبة عالية من الأشخاص، الذين ينتمون إلى المجتمع المستهدف، لا تتردد على هذه الأماكن أو يكون حضورها إليها محدودا، قد يكون هناك تحيز متعلق بالتغطية.

- إن حساب أوزان الأفراد (بتقنية تقاسم الأوزان مثلا) يتطلب إدراج أسئلة محددة حول حضور هذه الأماكن، مما قد يتسبب في إجهاد الذاكرة وربما قد يؤدي

إلى إجابات غير دقيقة، ولكن عندما لا نأخذ في الاعتبار هذا التعدد المحتمل في الحضور فستكون لدينا أيضا مقدّرات (Estimateurs) منحازة.

- قد تثير الأماكن المعنية بالدراسة مشاكل خاصة بجمع البيانات: رفض المديرين/أرباب العمل، الانصراف السريع لمستخدمي هذه المصالح -المترددين عليها-الخ.

3.2. المعاينات غير الاحتمالية

إن المعاينات غير الاحتمالية أو غير العشوائية، هي التي تسمح بأن لا تكون لبعض مفردات المجتمع فرصة للاختيار، أو التي لا يمكن فيها تحديد احتمال الاختيار بدقة. إنها تنطوي على اختيار مفرداتها بناءً على افتراضات متعلقة بمجتمع الدراسة. ولأن اختيار مفرداتها غير عشوائي، فإنها لا تسمح بتقدير أخطاء المعاينة، وتؤدي إلى التحيز الاستبعادي وإلى محدودية المعلومات التي يمكن للعينة أن توفرها عن المجتمع. مما يجعل من الصعب الاستقراء أو تعميم نتائج المعاينة على المجتمع.

وعلى سبيل المثال: *نقوم بزيارة كل بيوت شارع معين، ومقابلة أول شخص يجيب على دق الباب. وإذا كانت الأسر متكونة من أكثر من فرد، فهذه تعتبر عينة غير احتمالية، لأن بعض الناس أكثر عرضة للرد على الباب: الماكثين في البيت أو العاطلين عن العمل...*

ومع ذلك، فقد نلجأ أحيانا، وخاصة في الدراسات الاستطلاعية وعندما تكون المعاينة الاحتمالية مكلفة جدا، إلى استخدام تقنيات غير احتمالية، رغم إدراكنا أنها قد لا تصلح للتعميم. وحينها يتم عادة اختيار المفردات وفقا لمعايير معينة قد تضمن أن تكون العينة ممثلة نسبيا.

كما أنها قد تكون مفيدة جدا في الدراسات الكيفية، وذلك بخلاف الدراسات الكمية، التي تميل إلى تقدير القواعد التقنية للمعاينة بدلا من مبادئ الكفاية أو التناسب بين نوع العينة وموضوع البحث وأهدافه (Bourdieu, Chamboredon & Passeron: 1973, 59) المفضلة في البحوث الكيفية.

وبطبيعة الحال، فإنه ليس من الخطأ القول أن الدراسات الكيفية تكوّن عينتها التجريبية بطريقة غير احتمالية. إنها ميزتها الأكثر وضوحا وذيوعا. وذلك

لعدة أسباب، نجملها فيما يلي: أولا، لأن من سمات البحث الكيفي أن يكون مَرنا ويستكشف ويبني أهدافه مع تقدم البحث. ولذلك، يمكن في بعض الأحيان للعينة أن تتغير تغيرا معتبرا أثناء التطبيق. فاستراتيجيات المعاينة تتضمن إذن جزءًا كبيرا نسبيا من عدم القدرة على التوقع. ثانيا، لأنها تتضمن صعوبات مفهمية تتعلق بتصور مختلف إجراءاتها العملية (غير الإحصائية). لذلك قد توضع معايير أو مبادئ معاينتية نوعية مختلفة (الخاصة بالتشبع، بالتنويع، بالحالة السلبية/حالة النفي، بالاستقراء التحليلي، الخ.) في سياق بحوث معينة، يتم نقلها واستخدامها في بحوث أخرى. ثالثا، غالبا ما يستخدم البحث الكيفي مجموعة من البيانات المتنوعة (شريحة من البيانات /Slice of data) وغير المتجانسة، والتي يتم الحصول عليها في بعض الأحيان عن طريق الصدفة أو من دون أي معيار منهجي مسبق. بل إن بعض الباحثين يجمعون البيانات من خارج إطار أي مشروع بحثي معين، على أمل أن يأتي يوم قد تكون مفيدة لشيء ما(°). ويكمن فن الباحث في معرفة متى يمكن الاستفادة من هذه البيانات الخاصة، أي إتقان بناء سؤال البحث وتحليله انطلاقا من البيانات المتوافرة لديه. ولذا فمن غير المجدي تحديد معايير رسمية للمعاينة. وأخيرا، لأن وظيفة المنهجية لا تتمثل أساسا في إملاء قواعد معرفية مطلقة، ولكنها تساعد أصلا المحلل على التفكير في تكييف قدر الإمكان مناهجه وتقنيات وإجراءات المعاينة وطبيعة البيانات مع موضوع البحث قيد الإنجاز (Pires, Alvaro : 1997).

(°) إن البحث المثير للاهتمام لـ"غوفمان" حول أطر التجربة يوضح جيدا هذه الوضعية. وتتكون إحدى أهم مصادر هذه البيانات من حكايات صحافية، ليس لها على ما يبدو أي قيمة تذكر. لقد كتب عن ذلك: "لهذه البيانات نقطة ضعف إضافية: لقد اخترتها عشوائيا على مدى السنوات وفقا لمعايير لا تزال غامضة، والتي تطورت مع مرور الوقت وأنا لا يمكنني -حتى لو كنت أرغب- معرفتها" (Goffman : 1974, 23). وهذه بالطبع حالة شاذة لا يقاس عليها.

وبـالعودة إلـى تصـنيف أنـواع المعاينـة، نقـدر تبعـا لمـا هـو شـائع أن تقنيـات المعاينة غير الاحتمالية تقسم عـادة إلـى نـوعين كبيـرين: **العرَضية** (Accidental) **والغرَضية** أو القصـدية (Purposive/ par choix raisonné). وبـالرغم مـن أن معظم طرق المعاينة تكون قصدية بطبيعتها لأننا عـادة مـا نقـارب مشكلة المعاينـة مع خطة محددة في أذهاننا (أي بشيء من القصدية)، إلا أن هنـاك بعض الفروق بين هذه الأنواع من طرق المعاينة.

ومن المعاينات غير الاحتمالية: **المعاينـة المريحـة (بالصدفة...)، المعاينـة المتاحة، المعاينة الحصصية، المعاينـة المنواليـة، معاينـة الخبـراء، المتطوعين، الكرة الثلجية...**

وسنحاول تفصيل الكلام عنها من خلال عرضـها ضـمن قسميها العرَضـي والغرَضي.

أولا) المعاينات العرضية

عادة ما يتم استخدام عينات سهلة المنال أو "مريحة"، تتكون من أفراد قد يتواجدون بالصدفة في مكان ووقت يحددهما الباحث: المارة في الشارع، الطلبة في الساحات أو الأروقة، المرضى في المستشفيات وحتى المتطوعين...، أو عينات "متاحة" (الحالات التاريخية والأثرية المتبقية أو المسموح بها مؤسستيا). ومن الواضح أن المشكلة مع جميع هذه الأنواع من العينات هو أنه ليس لدينا دليل على أنها تمثل إطار العينة في حال رغبنا في تعميم نتائج الدراسة عليه، بل في كثير من الحالات، يجب التشكيك بوضوح في تمثيلها لمجتمع الدراسة. مع الإشارة إلى أن عامة الكيفيين لا يستهدفون التمثيل أو التعميم أصلا.

وتعتبر المعاينة **العرَضية أو المريحة** (Accidental or Convenience sampling)، التي تعرف أحيانا باسم العينة **المتاحة**: Available أو الظرفية: Opportunity أو **بالصدفة:** Haphazard، نوعا من المعاينات غير الاحتمالية التي يكون سحب عينتها من الجزء الأقرب من متناول اليد من مجتمع الدراسة. فيتم اختيار هذه العينة لأنها متاحة ومريحة. وقد يكون ذلك من خلال مقابلة الأشخاص مصادفة أو إدراجهم في قائمة العينة بعد الالتقاء بهم ميدانيا أو اختيارهم بعد العثور عليهم من خلال الإنترنت أو عبر الهاتف...

وتنطوي هذه المعاينة العرضية على اعتماد الحالات على التوالي إلى حد استكمال عدد وحدات التحليل الذي يشير إليه حجم العينة المطلوب أو المحدد مسبقا.

وسيتم الحديث تباعا عن العينة المريحة ثم العينة المتاحة:

- **العينة المريحة**: هي عينة يتم اختيار مفرداتها، جزئيا أو كليا، بما يناسب راحة الباحث. فالباحث لا يقوم بأي محاولة، أو يقوم بمحاولات محدودة، لضمان دقة تمثيل عينته لمجتمع الدراسة. والمثال الكلاسيكي على العينة المريحة يمثله الوقوف في رواق مركز للتسوق واختيار المتسوقين الذين يمرون فيه لملء الاستبيان. وقريب منه عندنا مثال ترصد الطلبة في أروقة الكليات أو ساحات الجامعات.

وبالطبع لا يمكن للباحث الذي يستخدم مثل هذه العينة أن يقوم بتعميمات علمية على مجتمع الدراسة، لأنها لن تكون ممثلة له بما فيه الكفاية. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا القيام باستطلاع آراء المترددين على مركز للتسوق في الصباح الباكر من يوم معين فقط، فإن من سنقابلهم لن يكونوا ممثلين لآراء كل المتسوقين

الذين قد يتواجدون في المركز لو كان المسح الميداني في أوقات مختلفة من اليوم وعدة مرات في الأسبوع.

وعموما، يستهجن علماء الإحصاء استخدام هذا النوع من العينات لوجود صعوبة كبيرة في تعميم نتائجها على مجتمع دراسة. ومع ذلك، يمكن أن توفر العينات المريحة معلومات مفيدة، ولا سيما في الدراسة التجريبية.

وإذا كان لا بد من استخدام المعاينة المريحة، فيجب مراعاة الاعتبارات الآتية:

- وجود ضوابط قبلية في تصميم البحث يمكن أن تفيد في تخفيف أثر العينة المريحة غير العشوائية، وبالتالي ضمان أن تكون النتائج أكثر تمثيلا لمجتمع الدراسة.

- وجود سبب وجيه للاعتقاد بأن استخدام عينة مريحة بذاتها قد يكون أو أنسب بالفعل من استخراج عينة عشوائية من مجتمع الدراسة نفسه.

ولتفسير نتائج عينة مريحة بشكل صحيح، يجب أن ندرك -عادة من الناحية النوعية- كيف سوف تختلف عينتنا عن عينة ممثلة يتم اختيارها عشوائيا. وعلى وجه الخصوص، يجب إيلاء الاهتمام بمن قد يستبعدون من العينة المريحة أو الذين قد يكون تمثيلهم تمثيلا ناقصا في هذه العينة.

كما يجب ملاحظة ما إذا كان الأشخاص غير المختارين في العينة قد يتصرفون بشكل مختلف عن مفردات العينة الذين تمت مقابلتهم. فإجراء المقابلات على زاوية الشارع، على سبيل المثال، سيستبعد غير الراجلين (المسعَفين، العاجزين عن السير على الأقدام أو الرافضين له...). وإذا لم يكن لعامل التنقل بالسيارة أو بوسائل النقل العمومية أو الخدمية علاقة قوية بمتغيرات

الدراسة، فلا بأس بذلك. ولكن مقابلة زاوية الشارع ستكون كارثية لو كانت الدراسة تستهدف قياس درجة العجز الفيزيقي مثلا.

- يجب أن نكون أيضا حذرين في تقدير النتائج بشكل مناسب. فلا يمكن اعتبار نتائج العينة المريحة نهائية، فهي تتطلب عادة التكرار وفي أوضاع خاضعة لضبط منهجي أكبر. كما لا يمكن تعميمها إلا على مجموعة أكبر مستهدفة ومحددة بدقة.

- عينة الحالات المتاحة

يهتم الباحث أحيانا بمجتمع لا تتوافر (تتاح) منه سوى حالات قليلة أو نادرة **(**Disponibles/ Availables**)** للدراسة، يضطر لاستخدامها كعينة من المجتمع. وهناك نوعان من هذه العينات: الحالات المتبقية (Remaining / Restants) والحالات المسموح بها (Permitted/ Permis):

- **- عينة الحالات المتبقية**: يمكن اعتبار الحالات المتبقية من المادة التاريخية أو الأثرية المتعلقة بمخطوطات أو رسائل أو صحف... بعد فقدان جزء كبير من المواد المهمة قبل اطلاع الباحثين عليها، نوعا من أنواع العينة المتاحة التي فرضها الواقع التاريخي. وإذا لم يكن تدمير المادة خلال الفترة السابقة للدراسة عشوائيا ولا تناسبيا بل جزئيا أو انتقائيا، فالمواد المتبقية تكون متحيزة ويجب على الباحث أن يقدر التحيز المحتمل. كما ينبغي أن نسأل إذا أثّر أحد العوامل الموالية بشكل مختلف على المحافظة على أنواع المواد المختلفة:

- هل تم أحيانا اختيار هذه المواد لأي غرض من الأغراض، مثل وضعها في الأرشيف أو المكتبات أو المتاحف؟

- هل تم استبدال بعض مكونات المادة بأخرى جديدة؟

- ما هي الأشياء التي كانت تعتبر على العموم غير مرغوب فيها والتي على العكس من ذلك كانت تعتبر جديرة بالمحافظة عليها؟

- هل هناك عوامل مادية تكون قد أثرت بشكل مختلف في المحافظة على مجموعات مختلفة من المواد؟

- - **عينة الحالات المسموح بها:** عند دراسة بعض المؤسسات العمومية والخاصة، غالبا ما لا تسمح إدارتها بجمع المعلومات من بعض وحداتها أو بالاطلاع –ولو حضوريا- على بعض وثائقها وتحليلها. وقد يبرر قرار الإدارة بتقديرها لطبيعة أهداف الدراسة، لكن -من وجهة النظر العلمية- ستكون هكذا عينة متحيزة بشدة (http://www2. uiah.fi/projects/metodi/.. 10/12/2012). كما قد لا تسمح إدارة بعض المؤسسات الحكومية بالاطلاع على بعض وثائقها وتحليلها لكونها ذات طابع سري، فتعتمد كعينة تحليلية (غير ممثلة طبعا) الحالات المسموح بها بعد زوال طابعها السري. ومن أمثلتها أيضا محادثات العلاج النفسي التي قد يسمح بالاطلاع عليها الطبيب والمريض.

ثانيا) المعاينات القصدية

يمكن اعتبار التقنيات الموالية عينات قصدية (Purposives/Par Choix raisonné) أو تخص "الحالات المهمة (Relevants) على حد تعبير "كريبندورف" (Kippendorff, K. : 2004, 114). فقد نعاين لاستهداف فئات محددة أو أنواع من الناس كما في "المعاينة المنوالية" (Modal Instance Sampling) أو في "معاينة الخبراء" (Expert Sampling) أو في "المعاينة الحصصية" (Quota Sampling). وقد نعاين للتنوع والاختلاف كما في "المعاينة

غير المتجانسة" (Heterogeneity Sampling). أو ربما قد نستفيد من الشبكات الاجتماعية غير الرسمية لتحديد المشاركين الذين يصعب الوصول إليهم بطرق أخرى، كما يحدث في "عينة الكرة الثلجية" (Snowball Sample). وفي جميع هذه التقنيات نحن نعرف ما نريد، فمعاينتنا قصدية وهادفة. وفيما يلي عرض أهمها.

ـ العينة المنوالية

عندما نعتمد "معاينة حالات منوالية" (Modal Instance Sampling) فنحن نعاين أكثر الحالات ذيوعا أو الحالات النموذجية، ومنها مثلا، نوعية الأطفال المُتاجر بهم من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا والذين يتميزون بخصائص ديمغرافية معينة (Atkinson : 2012, 157).

وبالطبع تم اشتقاق اسم العينة من الإحصاء، حيث يعتبر المنوال (Mode) القيمة الأكثر تكرارا في التوزيع. وفي العينات، تعكس العينة المنوالية الحالة الأكثر شيوعا، أو الحالة "النموذجية" (Typical)، وهي عادة ما تستخدم في استطلاعات الرأي غير الرسمية، باختيار ما يسمى بالناخب "النموذجي"، أو أي شخص متوسط "العمر والمستوى التعليمي والدخل"[*].

يواجه هذا النوع من المعاينات بعض المشاكل. أولا، كيف لنا أن نعرف ما هي الحالة "النموذجية" أو "المنوالية"؟ لأنه ليس من الواضح أن استخدام مثل

[*] ومن أمثلتها أيضا دراسة حالات نموذجية لممارسي ألعاب الفيديو، بعد تحديد خصائصهم (ذكور ميسورو الحال تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة) من دراسات أعم، أو لمتسوقي نهاية الأسبوع (إناث ما بين 25 و35 سنة)، أو لجمهور التلفزيون من ربات البيوت لأكثر من 50 سنة، أو لنماذج الأطفال المتاجر بهم في القارة المستقبلة أو للنماذج المستهدفة منهم في القارة- المصدر، الخ.

هذه المتغيرات (العمر والمستوى التعليمي والدخل) دقيق وشامل. ثم كيف لنا أن نعرف أن هذه المتغيرات هي كافية أو الأكثر ملاءمة لتصنيف الناخبين النموذجيين؟ وماذا لو كان الدّين أو العرق أو غيرهما... من المتغيرات المهمة؟

لذلك فمن المعقول أن نكتفي باستخدام المعاينة المنوالية لدراسة أفكار وتصرفات الحالات النموذجية في السياقات غير الرسمية (http://www. socialresearchmethods.net/ 10/12/2012)، أو عندما نخشى من إضاعة بيانات مهمة تخص هذه الحالات في دراسة أكثر عمومية (من حيث التمثيل)، أو في حالة القيام بدراسة أولية بغية اكتشاف أفضل المتغيرات الدراسية وأكثر قيمها ذيوعا لاستخدامها في دراسات لاحقة أعم... وعلى كل، فعادة ما تتقرر "نموذجية" الحالات بناءً على وجهة نظر الباحث -بدلا من الاعتماد على دراسات أولية شاملة- ثم الاقتصار في العينة على من تتوافر فيهم تلك الخصائص النموذجية (http://changingminds.org/ explanations/research/ sampling/modal_instance_.. 12/10/2014).

- عينة الخبراء

تنطوي عينة الخبراء (Experts sample) على تجميع عينة من الأشخاص ذوي تجربة معروفة أو مثْبته وذوي خبرة في بعض المجالات. ويشرف على تشكيلها عادة "فريق من الخبراء". وهناك في الواقع سببان للعمل بعينة الخبراء. أولا، لأن العمل بها من شأنه أن يكون أفضل وسيلة للحصول على آراء الأشخاص الذين لديهم خبرة معينة. في هذه الحالة، تعتبر عينة الخبراء في جوهرها مجرد نوع من أنواع المعاينة القصدية. لكن السبب الآخر الذي قد يدفعنا لاستخدام عينة الخبراء هو تقديم الدليل على صحة تقنية معاينتية أخرى تم

اختيارها. فعلى سبيل المثال، إذا استخدمنا العينة المنوالية وشعرنا بالقلق من أن المعايير المعتمدة في بنائها (متوسط الدخل والمستوى التعليمي...) ستكون عرضة للنقد، يمكن الاستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين في مجال أو موضوع دراستنا، لنطلب منهم دراسة معاييرنا المنوالية والتعليق على مدى ملاءمتها وصلاحيتها. وتتمثل ميزة هذا الإجراء في أننا لن نقف وحدنا للدفاع عن قراراتنا بل ندعمها برأي بعض الخبراء، أما عيبها فيتمثل في إمكانية أن يكون الخبراء على خطأ (http://www. socialresearchmethods.net/ 10/12/2012).

ومن أهم استخداماتها التحسينية ما اشتهر باسم **تقنية "دلفاي"**، والتي تفصل خطوات ومراحل تنفيذها (لمزيد من التفصيل انظر: ا. لارامي، ب. فالي: 2010، 226-230).

ـ عينة المتطوعين

يبدو لأول وهلة من التسمية نفسها (Èchantillon de volontaires/ Volunteer sample)، أن هذا النوع من المعاينة يحدث عندما يقدم أشخاص خدماتهم طوعا للدراسة المعنية. لأنه سيكون، على سبيل المثال، صعبا وغير أخلاقي في سياق التجارب النفسية أو اختبار مواد صيدلانية (اختبار الأدوية) مثلا تجنيد الناس بشكل عشوائي من الجمهور العام. ففي مثل هذه الحالات، يتم اختيار العينة من مجموعة من المتطوعين. وفي بعض الأحيان قد يقدم الباحث المال للناس لتشجيعهم على المشاركة في دراسته. وفي المقابل، يقبل المتطوعون إمكانية الدخول في عمليات طويلة، مجهدة وفي بعض الأحيان غير سارة.

وهم عادة أميل إلى أن يكونوا متميزين ببعض الخصائص مثل: المستوى التعليمي العالي والوضع الاجتماعي المريح ومعدل الذكاء المرتفع، وبكونهم اجتماعيين أكثر وأقل تقليدية وامتثالية للأنظمة الرسمية، الخ.

وبالطبع تكون المعاينة الطوعية معرضة لتحيز واضح. ففي كثير من الأحيان، تقتصر العينة على الذين يهتمون بقوة بالموضوع ويرتبطون به بشكل أو بآخر. أما الأغلبية الصامتة فلا تستجيب عموما، مما يؤدي إلى تحيز هام من حيث الاختيار. ومثال ذلك دعوة مذيعي بعض البرامج الموسيقية مستمعيهم أو مشاهديهم للتصويت بالهاتف أو البريد الإلكتروني أو من خلال الموقع الشخصي على الإنترنت لأحد مقاطع الفيديو أو التعبير عن تفضيلاتهم الشخصية لأحد المتسابقين...

ولأنه يسمح في كثير من الأحيان بالتصويت مرارا وتكرارا، ولا يؤخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الذين لا يفعلون ذلك، فلا يمكن اعتبار بأي حال من الأحوال معاينة المتطوعين ممثلة لمجتمع البحث (http://www. statcan.gc.ca/edu/.. 12/12/2012/).

ويمكن القول أن هذا النوع من المعاينة يستخدم عادة عندما تكون الظواهر المدروسة "شخصية" جدا (عموديا) و"عالمية" (أفقيا)، وعند القيام بدراسة تطبيقية-تجريبية بالمتطوعين ولأجلهم.

ونشير في الأخير تبعا لـ"ك. دوران" (Durand Claire: 2002) إلى بعض أمثلة كيفية دعوة المتطوعين: "باحث (مركز بحوث حول...) يريد إجراء دراسة على... يبحث عن متطوعين للمشاركة في تجربة...؛ يرجى الاتصال بنا...".

- **المعاينة الحصصية**

لتجنب قلة مرونة أنظمة الاختيار العشوائي، يلجأ عادة إلى المعاينة بالحصص (أو الحصصية). إنها عبارة عن نظام معايتني تستعمله كثيرا المعاهد المختصة في دراسات السوق واستطلاعات الرأي، حيث يتم تقسيم مجتمع الدراسة، تبعا لبعض متغيرات التوزيع المعروفة (الجنس أو السن أو المستوى التعليمي...)، إلى مجموعات فرعية غير متجانسة، كما هو الحال في العينة الطبقية. لكنها تختلف عن العينة الطبقية في كون المستطلِع حرا في اختيار مفردات العينة من كل طبقة أو حصة، حيث يستخدم التقدير الشخصي لاختيار الوحدات العينية من كل مجموعة على أساس نسبة محددة ذاتيا(*)، أي مع عدم مراعاة ضرورة تطابق عدد الوحدات المختارة مع نسب مختلف الفئات في مجتمع الدراسة (كما هو الحال في العينة العشوائية الطبقية النسبية التي تقتضي أن تكون حدود مجتمع الدراسة معروفة)، بل ما يهمّ ببساطة هو ضمان إشراك المجموعات الصغيرة في العينة وأن تكون ممثَّلة تمثيلا كافيا في العينة، وقد يتم ذلك بتحديد الحد الأدنى لعدد وحدات العينة التي نريدها في كل فئة (كما مر معنا في العينة الطبقية المرجحة). وقد حددها البعض (Cohen L., Manion L. & Morrison : 2007, 114) في حالة توافر إطار الدراسة في حدود 01% (3 و 6 و 5 طلبة عن مجموعات: 300، 600 و500 طالب)، وفي حالة رفع الحد الأدنى -وهو المفضل-، تكون الزيادة بطريقة هندسية (6، 12، 10 مثلا) وليس بطريقة حسابية (5، 8، 7).

(*) أو حد أدنى تقديري من الأعداد المطلقة –بدلا من النسب- لعكس مختلف المتغيرات المجتمعية، لأن تحديد النسب المائوية الصحيحة يكون مستحيلا مع عدم معرفة حدود مجتمع الدراسة الكلي أو حدود بعض مجموعاته الفرعية.

وتعتبر هذه التقنية "المقابل غير العشوائي" للعينة الطبقية، حيث يتم اختيار مجموعات فرعية ثم تتحكم أرْيحية الإجراء أو ذاتية الباحث في اختيار المفردات من كل مجموعة فرعية.

وتكون العينة الحصصية مفيدة عندما يكون الوقت محدودا، إطار العينة غير متوافر وميزانية البحث محدودة جدا، أو عندما تكون الدقة التفصيلية غير مهمة.

إن المقاييس التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم عينة حصصية تشير إلى المتغيرات التي ستستعمل والتي يجب أن تكون قليلة وسهلة التطبيق على مفردات العينة، كما يجب خاصة أن تكون ذات علاقة قوية بمتغيرات أداة جمع البيانات. لذلك فهي تعتمد عادة على أساس المعرفة الجيدة لطبقات المجتمع و/ أو الأفراد "الأكثر تمثيلا" أو "الأنسب" لأغراض البحث. ومع ذلك، فإن هذه المقاييس عادة ما تُحترم جزئيا فقط نظرا لصعوبة اعتمادها. ففي الواقع تستعمل فقط حصتا الجنس والسن، اللتان عادة ما تكون علاقتهما ضعيفة بمتغيرات الاستبيان (يحدّد "كيش" نسبة تدخلهما في السلوك الانتخابي، مثلا، بـ1 أو 2%) (Kish, Leslie: 1972, 650)، لأن استخراجهما أسهل. ويُستعمل في بعض الأحيان متغير ثالث يتعلق بالمستوى التعليمي أو المهنة أو الدخل، الخ. ولكن هذه العملية نادرة لأنها تقلل من مرونة تطبيق المقابلات، مما يتنافى والهدف من هذه التقنية أصلا.

فقد يطلب مثلا مركز لسبر الآراء من المستطلع إجراء مقابلة مع 20 مراهقا و20 مراهقة ومن مناطق معينة حول برامجهم التلفزيونية المفضلة. كما قد يطلب منه مقابلة عينة متكوّنة من 50 مفردة من الإناث و50 مفردة من الذكور من الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 30 و 60 سنة. وهذا يعني أنه قد يختار من يريد

من مفردات العينة ممن يتوافر فيهم شرط السن على أن لا يتجاوز عددهم الحد المطلوب.

ويعتبر بالطبع هذا الإجراء غير احتمالي. ولذلك، غالبا ما لا يمكن الاعتماد عليه. فعلى سبيل المثال قد يميل الباحث إلى إجراء مقابلات مع المفردات التي قد تبدو في الشارع مساعدة للغاية، أو قد يختار استخدام العينة العرَضية (Accidental) بسؤال أقربهم إليه مصادفة، ربحا للوقت. والمشكلة هي أن هذه المعاينة تكون متحيزة لأنها لا تتيح فرصا متساوية للاختيار للجميع. ويعتبر هذا العنصر غير العشوائي أكبر نقطة ضعف، مما جعل العينة الحصصية موضوع جدال لسنوات عديدة (Dodge, Y. : 2003).

ولشرح تطور المعاينة بالحصص بمثال تفصيلي، نشير تباعا إلى مراحلها الأساسية، انطلاقا من افتراض عينة موجهة إلى السكان عموما.

في البداية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تصميم العينة الحصصية وعملية اختيارها في مراحلهما الأولى يتبعان نفس طريقة أي عينة أخرى، إذ أن الحصص لا تؤثر سوى على اختيار الوحدات الأخيرة من المعاينة. أما فيما يخص المتغيرات التي ستستعمل للحصص فهامش الاختيار أو توافر البدائل ضئيل بسبب ندرة المعلومات المتوافرة حول المجتمع موضوع الدراسة. لذلك عادة ما تعتمد حصتا الجنس والسن، ونادرا حصة المستوى التعليمي. حول هذه المتغيرات الثلاثة توجد معلومات كافية في الإحصاءات السكانية، على المستويات الوطنية والجهوية، ولكن مع تفاوت زمني بين وقت جمعها ووقت توافرها.

انطلاقا من المعلومات الإحصائية، يعاد بناء الهيكلة التي يجب أن تكون عليها العينة فيما يخص المتغيرات المختارة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للمقابلات. تُعكس هذه الهيكلة في ورقات الاتصال التي تكون على شكل

الورقة المرفقة. بعد أن تصل الورقة يدي الباحث، يقوم بحصر اختياره في الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المحددة.

والورقة الإرشادية الموالية توضح ذلك:

حصص السن، الجنس والمستوى التعليمي

المقاطعة:............. البلدية:............القسم:........ عدد المقابلات 10

السن	الذكور			الإناث		
24-18	①	1	1	1	1	1
34-25	2	2	2	②	2	2
44-35	③	3	3	③	3	3
54-45	④	4	4	④	4	4
64-55	⑤	5	5	⑤	⑤	5
أكثر من 64	⑥	6	6	⑥	6	6

المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الذكور						الإناث					
. أقل من الابتدائي.	1	2	3	4	5	⑥	1	2	3	④	⑤	6
. الأساسي الأول .	1	2	3	4	⑤	6	1	②	3	4	5	6
. الأساسي الثاني .	1	2	3	④	5	6	1	2	③	4	5	6
. الأساسي الثالث.	①	2	3	4	5	6	1	2	3	④	5	6
. الثانوي	1	2	③	4	5	6	1	2	3	4	5	6
. الجامعي	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	5	6

ملاحظة: يجب ربط السن بالمستوى التعليمي. ووضعت الدائرة في العمود الأول بسبب اختيار فرد واحد من فئة السن وآخر من فئة الجنس. يحول الرقم المحاط بدائرة إلى الجهة السفلى من الجدول ليشير إلى المستوى التعليمي للشخص المختار من كل سن وجنس: إن الرقم 1 من الذكور يجب أن يكون له مستوى الطور الثالث أساسي، الخ.

المصدر: بتصرف عن: Jacinto Rodriguez Osuna, 1991

ولكي تكون العملية أكثر عشوائية، عادة ما تعطى تعليمات دقيقة جدا إلى المستجوبين تهدف إلى تجنب الروتين في تطبيق المقابلات. ومنها:

- تجرى المقابلات داخل المساكن فقط.

- عندما يوجد في المسكن أكثر من شخص تتوافر فيه شروط الحصة، يُستجوب أصغرهم.

- لا يشترط هذا النظام زيارة ثانية لاستجواب الغائبين، ومع ذلك إذا تأكدنا من أن الشخص الغائب سيعود لاحقا، يجب تكرار الزيارة.

- لا تجرى المقابلات إلا في الأقسام أو الأماكن المحددة مسبقا في العينة.

- قبل إجراء المقابلة، يفضل تحضير مخطط أولي للقسم لتوزع عليه المقابلات.

إن المعاينة بالحصص تستعمل كثيرا لأنها تزيد من مرونة العمل الميداني وتبسطه، إذ أن الاختيار العشوائي لعناصر العينة -الوحدات الأخيرة للمعاينة- يطرح عدة صعوبات عند إجراء المقابلات. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يلجأ في المعاينات الاحتمالية إلى تعويض بعض مفردات العينة دون ضمان عدم تشوه التصميم النظري الأولي للعينة. يجب الإضافة إلى ما سبق ذكره، كون هيكلة المجتمع المدروس تختلف عادة -من حيث مكوناتها- عن هيكلة المجتمع الأصلي، بسبب التعويضات التي قد تدخل انحرافات هامة. من جهة أخرى، عادة ما تعطي المعاينة بالحصص في استطلاعات الرأي نتائج مقبولة جدا وقابلة للمقارنة مع استطلاعات الرأي الاحتمالية الصرفة، ولكن شريطة أن يكون التصميم العيني صارما في كل مراحله. ففي أسبانيا مثلا، أشرف مركز البحوث السوسيولوجية (CIS) على بحثيْن أجريا حول نوايا الناخبين في مقاطعة "كاتالونيا"، اعتمد فيهما على عينتين متوازيتين ومصممتين بطريقة متشابهة، باستثناء اختيار الوحدات

الأخيرة للمعاينة الذي كان في أحدهما احتماليا وفي الآخر بالحصص. إن النتائج كانت متشابهة في التجربتين، وتوقعاتها مطابقة لنتائج الانتخابات التي أجريت بعد ذلك بأيام قليلة.

بالرغم مما سبق قوله حول النتائج الجيدة التي نحصل عليها عادة، فإن المعاينة بالحصص ليست معاينة احتمالية، لذلك لا يمكن القيام بتقديرات دقيقة مع قياس الأخطاء العينية ومجالات الثقة. من هنا، كما يقول (Deming, W.E. : 1950)، تعتبر المعاينة الاحتمالية والمعاينة بالحصص "سلعتين مختلفتين غير قابلتين للتبادل". لذلك عندما يتعلق الأمر باستطلاعات حكومية أو خاصة، تُعتمد كأساس لاتخاذ قرارات هامة، يجب اللجوء إلى معاينات احتمالية صرفة بالرغم من الكلفة والزمن اللذين قد تستغرقانهما لتحقيق جمع صارم ودقيق للمعلومات أثناء العمل الميداني. إنه الضمان الأكبر لإمكانية قياس درجة دقة التقديرات (Jacinto Rodriguez Osuna: 1991).

- المعاينة غير المتجانسة

نستخدم المعاينة غير المتجانسة (Heterogeneity Sampling) عندما نريد أن تشمل عينتنا جميع الآراء ووجهات النظر، بغض النظر عن التمثيل النسبي لهذه الآراء داخل مجتمع الدراسة. ويطلق على هذا النوع من المعاينة عينة التنوع (Diversity). ففي العديد من مجموعات "العصف الذهني" (Brainstorming) الخاصة باستخلاص الأفكار أو المجموعات الاسمية -بما في ذلك مفهوم رسم الخرائط-، نقوم باستخدام المعاينة غير المتجانسة لأن اهتمامنا الأساسي ينصب على الحصول على طيف واسع من الأفكار، وليس على تحديد "متوسط" أو "منوال" منها. فالمستهدف من المعاينة، في الواقع، ليسوا أصحاب الأفكار، ولكن

الأفكار نفسها ذات الصلة بموضوع دراستنا. ومن الواضح، من أجل الحصول على كل الأفكار، وخصوصا الغريبة أو غير العادية، يجب أن تشمل عينتنا مجموعة واسعة ومتنوعة من المشاركين. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار المعاينة غير المتجانسة، تقريبا نقيض المعاينة المنوالية (http://www. socialresearchmethods.net/.. 10/12/2012).

ـ المعاينة الحدثية

ورد في قاموس (Sage) لمناهج البحوث الاجتماعية (Victor Jupp: 2006) بأن المعاينة الحدثية (L'échantillon événementiel) "تشير إلى تقنيات تجريبية متنوعة تستخدم خصيصا لدراسة الخبرات الفردية والعمليات الاجتماعية داخل سياقها العفوي والطبيعي، بحيث يتم تصميم إجراءاتها العملية للحصول على بيانات مفصلة على نحو معقول حول الأفكار والمشاعر والسلوكيات كما تحدث في الحياة اليومية.

ومن الأمثلة على ذلك: تقنية "معاينة التجربة" (Experience sampling method)، والتي يشار فيها إلى المشاركين في لحظات عشوائية خلال النهار، ليطلب منهم وصف نشاطهم في تلك اللحظة بالضبط، واليوميات (أو المفكرات) التي يسجل فيها المشاركون في نهاية كل يوم، ولفترة معينة (عادة تتراوح بين أسبوع وشهر)، تجاربهم في ذلك اليوم".

ويمكن القول ببساطة أن العينة الحدثية تعتمد حدثا معينا كنقطة ارتكاز تجريبية. ويكون هذا الحدث، بشكل عام، نادر الحدوث نسبيا من حيث التكرار: فضيحة سياسية، شائعة، أزمة، أعمال الشغب، قمع وحشي لتظاهرة، قضية أخلاقية، ملف قضائي خارج عن المألوف، الخ. وبطبيعة الحال، يمكن أيضا

اختيار حدث اجتماعي أو سياسي أو رياضي عادي... يهتم به الباحث لتقديره أنه استراتيجي من الناحية المعرفية أكثر من كونه ظاهرة اجتماعية (جماعية) (Pires Alvaro: 1997, 38-39).

يكون مرتكز المعاينة عبارة عن حدث خاص وجزئي -رغم ارتباطه بسياق مؤسستي، اجتماعي، ثقافي...- يستدعي موضوعه التقطيع أو التجزئة النظرية بالموازاة مع تقطيعنا وتسجيلنا للأجزاء الهامة والغامضة من الحدث. فأحيانا نتعامل مع ما يدعوه "غينسبرغ" (Ginzburg: 1980) "نموذج أو باراديغم المؤشر" الذي يذكرنا بنموذج السيميائية الطبية: إنه يعتمد على آثار ومؤشرات وسمات محتقرة أو غير ملاحظة، "على نفايات وبيانات هامشية تعتبر كاشفة" (Pires Alvaro: 1997, 11) للوصول "إلى واقع معقد وغير تجريبي مباشرة" (المرجع نفسه: 14). وهناك صعوبة أخرى هي أن بعض جوانب الحدث يمكن أن تمتد جذورها في منطقة "البيانات المخفية" (Hidden data) والتي يصعب كثيرا الكشف عنها، أو إتباع آثارها (Pires Alvaro: 1997, 39).

وتعتبر منهجية المعاينة الحدثية (Event Sampling Methodology: ESM) شكلا جديدا من تقنيات المعاينة التي تسمح للباحثين بدراسة التجارب الجارية والأحداث التي قد تختلف في غضون أيام وفي سياق بيئتها الطبيعية (ولهذا يسميها البعض منهجية "المعاينة البيئية" أو "معاينة التجربة"). إن خاصية تكرار معاينة الأحداث الجارية في منهجية المعاينة الحدثية، تمكن الباحثين من قياس نمط النشاط المستهدف وكشف التقلبات الزمانية والديناميكية للتجارب الجارية. لقد تزايدت شعبية منهجية المعاينة الحدثية باعتبارها شكلا جديدا من أشكال تصميم البحوث على مدى السنوات الأخيرة لأنها تعالج أوجه القصور في البحوث

المسحية (الأفقية: Cross-sectional research)، حيث يتمكن الآن الباحثون -بعد عجزهم سابقا- من الكشف عن الفروق الفردية الداخلية عبر فترة زمنية محددة.

تقتضي منهجية المعاينة الحدثية، الطلب من المشاركين (المختارين بطريقة قصدية) تسجيل خبراتهم وتصوراتهم في ورقة أو مفكرة إلكترونية، وقد يتم ذلك بالأساليب الثلاثة الآتية:

1. إشارة نموذجية - صفير عشوائي (من حيث التوقيت) يُعلم المشاركين بتسجيل البيانات.

2. حدث نموذجي- تسجيل البيانات عند وقوع أحداث معينة.

3. فاصل زمني نموذجي - تسجيل البيانات وفقا لمرور فترة معينة من الوقت.

ولمنهجية المعاينة الحدثية عيوب عدة: فقد تكون محرجة بالنسبة للمشاركين باعتبار إجراءاتها غازية ودخيلة. ففي دراسة نموذجية حدثية، تم تنبيه 50 طالبا جامعيا من قبل المشرفين للإجابة سبع مرات في اليوم لمدة أسبوع واحد. عند الإشارات، كانت ردود الفعل التسجيلية للطلاب ذوي الحاجة المرتفعة إلى الخصوصية (كما تبين ذلك في اختبار إسقاطي حول السمات) مختلفة بوضوح عن غيرهم من المشاركين (Victor Jupp: 2006). كما قد تؤدي هذه التقنية إلى حدوث "تحيز الاختيار الذاتي" (Self-selection bias)، حيث أن رغبة أو استعداد بعض الأفراد للمشاركة في هذا النوع من الدراسة يؤثر على عشوائية العينة. وتتعلق سلبيتها الثالثة بمدى تعاون المشاركين. فقد لا يقوم بعض المشاركين بملء يومياتهم في الأوقات المحددة لهم. وعلاوة على ذلك، قد تغير بشكل جوهري منهجية المعاينة الحدثية الظاهرة المدروسة. كما قد تحدث ردود

أفعال أو تأثيرات جزائية، بحيث قد يسبب القياس المتكرر تغيرات في خبرات المشاركين وتقديراتهم الظرفية.

ومن جهة أخرى، من المهم التفكير في ما إذا تم أم لم يتم استخدام "متغير تابع مناسب" في تصميم المعاينة الحدثية. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المنطقي استخدام منهجية المعاينة الحدثية من أجل الإجابة على الأسئلة البحثية التي تنطوي على متغيرات تابعة مع قدر كبير من التباين على مدار اليوم. وبالتالي، قد يكون من الأفضل دراسة متغيرات مثل التغير في المزاج وفي مستوى الإجهاد، أو التأثير المباشر لأحداث معينة باستخدام منهجية المعاينة الحدثية. وعلى عكس ذلك، من غير المحتمل أن يُقدم استخدام منهجية المعاينة الحدثية توقعات ذات مغزى عند قياس شخص يؤدي مهمة متكررة على مدار اليوم أو عندما تكون المتغيرات التابعة طويلة المدى بطبيعتها (أمراض مزمنة مثلا) (http://en.wikipedia.org/ wiki/Sampling_(statistics) 10/12/2102).

- المعاينة النظرية

إن الشائع في البحوث الاجتماعية اللجوء إلى معايير المعاينة الإحصائية التي يستند صدقها وتمثيليتها إلى الحسابات الاحتمالية القبلية، وذلك بغض النظر عن الطابع الفريد للمنطق السياقي الذي تستخدمه المناهج ذات البعد الكيفي، والتي غالبا ما تستعمل تقنيات "معاينتية" قصدية بعيدا عن المعايير الإحصائية.

ومن أهم تقنيات المعاينة القصدية المشخصة للمنطق السياقي والمبرزة للدور الذي تؤديه النظرية في عملية مقاربة الواقع المعاينة النظرية (Theoretical sampling)، لأنها تعتبر ذات تفكير معرفي تأسيسي. وسيتم عرض ماهيتها

وآليات تنفيذها وخصائصها... انطلاقا من مقترحات "غلاسر وشتراوس" (Glaser & Strauss)[°].

بداية، سنعرض بإيجاز ماهية "المعاينة النظرية" وفقا لبعض التصورات الأساسية للكاتبين سابقي الذكر:

يعرّف الكاتبان المعاينة النظرية بأنها "عملية جمع البيانات بغية صياغة نظرية يقوم الباحث بموجبها وفي آن واحد بعمليات جمع وترميز وتحليل معلوماته وتقرير ما هي المعلومات التي يختارها لاحقا وأين يمكن العثور عليها لتطوير نظريته الناشئة" (Glaser & Strauss: 1967, 45). ويتم البدء في هذه العملية الخاصة بجمع المعلومات باعتماد قرارات أولية لا تستند على إطار نظري مسبق بل على التساؤل الرئيس والمفاهيم "المحلية" (الميدانية)، بحيث يمكن للمحلل أن يبدأ البحث في نظام جزئي من المفاهيم المحلية مع تحديد عدد قليل من السمات الأساسية لبنية وعمليات الحالات التي شملتها الدراسة. ثم يتدرج في اقتراح مفاهيم وفرضيات، مشيرا في الوقت ذاته، إلى الخطوات التالية بحيث لا يعرفها الباحث حتى يسترشد بفجوات ناشئة في نظريته المراد إنتاجها وبأسئلة بحثية تقترحها إجابات سابقة (Sonia Sanahuja & Ana Silva : 2012).

[°] تم تطوير المعاينة النظرية كمنهجية بحث في العلوم الاجتماعية من طرف عالمي الاجتماع "غلاسر" (Barney Glaser) و"شتراوس" (Anselm Strauss) اللذين أدى تعاونهما البحثي على مرضى محتضرين بالمستشفيات إلى تطوير "المنهج المقارن المستمر" (CCM: Constant Comparative Method)، والذي عرف لاحقا بالمعاينة النظرية (TS). وبعد نشر كتاب ("الوعي بالموت" / Awareness of Dying) الذي عرضا فيه هذه المنهجية عام 1967، اختلفا لاحقا حول كيفية تطبيق المعاينات النظرية، ودار بينهما جدل أكاديمي جعله "كللي" (Kelle : 2005) ينحصر في مسألة ما إذا كان الباحث يستخدم "نموذجا نظريا ترميزيا" محضا أو يستعمل في آن واحد الرموز النظرية والرموز الموضوعية.

وفي هذا الصدد، تذكر "ف. تروشوا" (Véronique Truchot: 06/11/2012) أن المعاينة النظرية تتحدد أولا وقبل كل شيء من خلال سؤال البحث، لتوفير أقصى قدر من المعلومات. وكلما تقدم اكتشاف الفئات المفهمية وظهرت المقترحات، يتواصل العمل في جمع البيانات من مواقع ومبحوثين جدد لتطوير هذه الفئات التحليلية إلى حد تصبح فيه البيانات غير قادرة على إثراء الفئات وحتى يكون من المستحيل رفض المقترحات الناشئة، أي حتى تحقيق التشبع النظري. وللوصول إلى هذا التشبع، يحاول الباحث تنويع مصادر البيانات المؤثرة في الفئات بأقصى قدر ممكن، وبالتالي تطوير تنوع خصائص الفئات إلى أقصى حد ممكن:

« In trying to reach saturation he maximizes differences in his groups in order to maximize the varieties of data bearing on the category, and thereby develops as many diverse properties of the category as possible » (Glaser et Strauss: 1967, 62).

أي أن معيار الحكم على متى تتوقف عملية معاينة المجموعات ذات الصلة والمختلفة عن فئة تحليلية ما، هو التشبع النظري للفئة. وفي هذا الإطار، يعني التشبع أنه لم يعد ممكنا مواصلة تطوير خصائص جديدة من الفئات. وبالتالي، يتم تحديد التشبع من قبل "الجمع بين الحدود التجريبية للبيانات، وتكامل وكثافة النظرية والحس النظري للمحلل" (Sonia Sanahuja & Ana Silva : 06/11/2012).

فمن دون ديناميكية العمل والتفكير (عمل-تفكير) حول البيانات، لا يمكن أن تكون هناك نظرية "متجذرة" (تأسيسية/ ميدانية: Grounded). ينطلق الباحث إذن من فكرة مسبقة عن المعاينة المرغوبة. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة سوف تتضح، تتعزز وتتغير مع زيادة معارف الباحث حول موضوع الدراسة ومحاولات

التفسير التي سيطرحها. ويتوقف جمع البيانات عندما تصل فئات التحليل إلى نقطة تشبع: البيانات الجديدة لا تضيف معنى جديدا لما تم فهمه بالفعل (Lorraine Savoie-Zajc: 2007, 108).

وتعتبر "لورين سافو زاك" (Lorraine S-Z : 2007, 108) آلية المقارنة المستمرة ضرورية جدا لفهم المعاينة النظرية. حيث يحاول الباحث من خلال هذه الآلية جمع البيانات من مجموعات مختلفة من أجل التحقق من فرضياته التفسيرية. ويتم تحديد نوع المقارنة المستمرة المعتمدة من خلال مستوى النظرية التي يريد الباحث إنتاجها. هل هو يعمل لصياغة نظرية موضوعية (وثيقة الصلة بالسياق المحدد الذي يجرى فيه البحث)؟ أو نظرية رسمية (تتمركز في مستوى مفاهيمي أكبر من سابقتها)؟ وبالتالي، فإن عملية المعاينة النظرية، مضافا إليها آلية المقارنة المستمرة تشكلان أدوات الباحث الذي يحاول فهم ظاهرة معينة والتنظير حولها. ويمكن التماس المقارنة المرغوبة داخل المجموعة التي تعيش الظاهرة المعنية (التسرب المدرسي الذي يعاني منه الذكور والفتيات معا، على سبيل المثال) أو يمكن الجمع بين مجموعات لها علاقة مختلفة مع هذه الظاهرة المدروسة (التسرب المدرسي للمراهقين وترك المعلمين الشباب لمهنتهم، مثلا).

وللتدليل على أن الجمع بين المعاينة النظرية وآلية المقارنة المستمرة هو محرك النظرية "المتجذرة"، نورد الجدول الآتي (الذي اقترحه "غلاسر وشتراوس") لتوضيح آليات عمليات المعاينة النظرية والمقارنة المستمرة وكذا الأهداف المرغوبة منها (Lorraine Savoie-Zajc: 2007, 109).

جدول يوضح المعاينة النظرية وآلية المقارنة المستمرة

الاختلافات تبعا للمجموعات	**العلاقات بين الفئات**	
	بحث تقارب	**بحث تباين**
مصغرة مستوى النظرية الموضوعية	- التحقق من جدوى الفئة - توليد الخصائص القاعدية - تدقيق الخصائص تبعا لدرجات متفاوتة من التطبيق	- تحديد الاختلافات الأساسية في تطبيق الفرضيات التفسيرية: تدقيق التفسير - وضع حدود للفئات: حالات ضرورية
مكبرة مستوى النظرية الرسمية	- تحديد ثوابت بين مجموعات مختلفة - حجم وقوة في التفسير والتصور	- تطوير خصائص الفئات بكثافة - إدماج في مستوى أكثر عمومية للفئات ولخصائصها. - صياغة نظرية على مستوى أكثر عمومية: قوة تفسيرية

المصدر: Glaser & Strauss, 1967, 58

إن معايير المعاينة النظرية هي المتعلقة بـ"الغرض النظري والأهمية، وليس بالظرف البنيوي" الواقعي. ولذلك يمكن نعتها بـ"معاينة تنظيرية" أو بـ"معاينة ذات أهداف نظرية". وقد وجهت **انتقادات** لمرونة هذا النهج تتعلق بصدق المعاينة، ولكن -كما يذكر "غلاسر وشتراوس"- فإن الغرض الرئيس من هذا النوع من المعاينة هو نشوء النظرية وليس التحقق من الوقائع. وأن الباحث "الذي يسعى إلى اكتشاف نظرية لا يمكنه أن يحدد في وقت مبكر من بحثه عدد المجموعات التي يمكن إدماجها في العينة خلال كامل دراسته، بل يمكنه فقط عدّ المجموعات في النهاية. أي أن الأمر لا يتعلق بداهة بمعاينة قبلية مثل المعاينات الإحصائية، ولكن تدخل في الاعتبار معايير أخرى، والتي قد تكون لديها أعلى

نسبة من الاتساق الداخلي مع منطق المناهج الكيفية مثل تحليل الخطاب (Sonia Sanahuja & Ana Silva: 2012).

ونخلص في الأخير إلى ذكر **أهم خصائص المعاينة النظرية**:

- عدم معرفة حجم العينة مسبقا (لا يعرف إلا بعد تحقق الإشباع المعلوماتي: حين تصبح البيانات المجمعة متكررة).

- أن تكون البيانات ذات طبيعة متنوعة ومن مصادر مختلفة، أي متكونة عموما من مقابلات، وثائق متنوعة، ملاحظة بالمشاركة، تنوع خصائص المبحوثين...

- تتطلب المعاينة من الباحث كثرة الانضباط والصبر وقبول المبهم والغامض... وبعض الحس التنظيري.

ولكن قبل أن ننهي هذا المبحث، يجدر بنا التذكير بإيجاز ببعض **الاعتبارات الأخلاقية** التي تؤثر أيضا على الطريقة التي ستجرى بها عملية المعاينة النظرية وخاصة إذا كان البحث يجرى في واقع يضع قيودا خاصة، أي مع مجموعات "ضعيفة" نفسيا (ضحايا التحرش النفسي والوصم الاجتماعي..) أو مجموعات يصعب الوصول إليها (طائفة سرية أو نخبة مهنية أو مجموعة خارجة عن القانون...). وتتعلق هذه الأبعاد الأخلاقية أساسا باحترام المبحوثين، أي بكيفية ضمان أن تكون الموافقة على مشاركتهم في البحث شفافة وحرة ومستنيرة ومن دون القيام بممارسة أي شكل من أشكال الضغوط المباشرة أو الخفية (سواء كانت نفسية أو اجتماعية) عليهم، كما يجب على الباحث توضيح الفائدة التي قد يجنيها المشاركون في البحث وبالتالي مساهمتهم في إمكانية تحسين الممارسات المتعلقة بموضوع الدراسة. وبالتالي بضرورة إيجاد توازن بين الفوائد التي تعود على المشاركين في البحث ومصلحة الباحث في تحقيق المصالح الشخصية والمهنية

والمساهمة في المعرفة من أجل تحسين -في نهاية المطاف- الممارسات من خلال فهم أفضل للديناميات المحيطة بموضوع دراسي معين.

وفيما يلي **بعض الأمثلة** على بحوث حديثة (Sonia Sanahuja & Ana Silva: 2012) في مجال تحليل الخطاب أو سلوك الشباب تبين بوضوح جوانب المعاينة النظرية التي تم عرضها حتى الآن.

قدم "ليوناردو فاريلا" (Leonardo Varela)، في مقال عالج فيه المشاكل الكامنة في الممارسات الخطابية للشباب في سياق ما بعد الحداثة، ملاحظة هامة مفادها أن تحليل العينة يظهر إلغاء الفضاء الرمزي (النص) كمساحة مستقلة مهيكلَة بمشاكلها النحوية والبنائية (Grammaticales & Syntactiques) الخاصة بالجملة، مع العمل من دون تخطيط خطابي أو معارف عامة، رغم كونها تذهب إلى أبعد منها، مما يجعلنا نقتنع بأنه لا يمكن اعتبار أي بحث سيميائي يتجاهل أو يعطي أهمية نسبية للإطار التعريفي "لما بعد الحداثة" صالحا علميا.

وبهذه الطريقة، فإن الباحث يوضح أن الفئات ليست سابقة -أو قبلية-، على تحليل العينة المختارة. ولا يتم تحديد الخصائص -"النحوية والتركيبية (خاصة ببناء الجملة)"- باعتبارها مؤشرات لعمليات أخرى أكثر تعقيدا وأقل وضوحا، إلا في حالة ظهور نظرية انطلاقا من "الجمع-البناء" الفعلي للبيانات. ونفس هذه النظرية، ستوجه أيضا التدخلات المفهمية والمنهجية المستقبلية للباحث المحلل في عينة الدراسة.

وتبقى قضيتان رئيستان واضحتين في هذا الموضوع. نجد من ناحية، مسسألة إنشاء التصنيف الفئوي انطلاقا من التحليل (وكمكون منه)، بدلا من اللجوء إلى تصنيف فئوي تم بناؤه مسبقا. ومن ناحية أخرى، فإن خصوصية

تعريف موضوع الدراسة ترتبط منطقيا ببناء التصنيف الفئوي، وفي وقت واحد، بمدخل نظري يتم اعتماده بعد مباشرة العمل الفعلي (الميداني) مع العينة.

وبهذا المعنى يمكننا ربط هذه السلسلة المعقدة من الإجراءات مع بعض الإشارت التي أنجزتها "م. خوسيلس روبيو" (María Isabel Jociles Rubio) في عملها حول استخدامها في تحليل الخطاب -في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية- الاقتراح التحليلي لـ"خسوس ايبانيز" (Jesús Ibañez). وفيه اعتبرت المؤلفة، معتمدة جزءًا أساسيا من الإشكالية التي طرحها كل من "غلاسر" و"شتراوس"، أن "تقنيات التحليل ليست مسارات، وعلى الأقل ليست مسارات محايدة، والتي يقترب أو يقارب الباحث من خلالها جانبا معينا من الخطاب بسياقه، ولكن يمكن اعتبارها أدوات ذات طابع مفهمي تفككه بحيث تجعل هذا الجانب المراد دراسته ينشأ ويتكون فيه معطيا أدلة عن وجوده بطريقة أو بأخرى. وتخلص المؤلفة في الأخير إلى الاعتراف ضمنيا بالدور النشط والتكويني للتقنيات، ومن خلالها، للإطار النظري للباحث داخل العمليات التحليلية التطبيقية.

وهناك من حاول تطبيق المعاينة النظرية في المجال التربوي، مثل "ف. تروشو" (Véronique Truchot: 2012) في دراستها التحليلية لتمثلات التلاميذ للقواعد في الثانويات، معتمدة منهجية كيفية قوامها الفهم (أو التفسير). ولاعتقادها في عدم وجود نظرية تسمح باستكشاف معمق لموضوعها، اضطرت إلى اختيار مقاربة استقرائية. كما اعتبرت أن النظرية المتجذرة (/Grounded theory Théorisation enracinée ou ancrée) بمعاينتها النظرية وأدواتها الكيفية (مقابلات فردية شبه موجهة وأخرى جماعية مركزة وبطاقة مفاهيمية وملاحظات ميدانية تلقائية) يتم بناؤها باستمرار من قبل الفاعلين الاجتماعيين وتستجيب لعامل

حاسم في دراستها من حيث أنها تهدف إلى استكشاف الرؤى النظرية من الواقع المعيش.

ومع ذلك، ونظرا للقيود التي فرضها السياق (توافر الطلاب عند قرب الامتحانات والفرص المحدودة للوصول إلى الأقسام للقيام بالملاحظات وتشتت "المبحوثين" -التلاميذ- في مجموعات دراسية مختلفة)، فإنها لم تمتثل كليا في عملها للنظرية المتجذرة من حيث أنها لم تبق في ميدان الدراسة حتى نهاية العمليات التحليلية الميدانية. وقد أدى بها توجهها الكيفي إلى اعتماد المعاينة القصدية والتخلي عن المعاينة التمثيلية بالمعنى الإحصائي للمصطلح، لأن الغرض من بحثها استهداف المعاني والدلالات بتوسيع نطاق أو مجال البحث، فكل فرد يحمل سمات ثقافات رئيسة وأخرى فرعية ينتمي إليها ويمثلها في البحث. إن أحد معايير معاينتها القصدية إنتاج أحداث جديدة وكمية قصوى من المعلومات مع مراعاة مدى جودتها في عملية التحليل. وقد استهدفت عمليا اختيار مدارس ذات سياقات اجتماعية مختلفة بغية توسيع احتمالات الاختيار... وبعد اختيار الثانويات وأقسامها النهائية لأسباب عدة (بيو-نفسية-اجتماعية-اقتصادية-ثقافية) لجأت إلى معاينة بالتطوع (Ēchantillonnage volontaire) بلغ حجمها 13 تلميذا (المعايير العملية –لا وجود للنظرية- في الدراسات الكيفية تجعله يتراوح بين 10 و15 (Boutin: 1997, 34) لبلوغ التشبع النظري.

أما فيما يتعلق بعمليتي جمع البيانات وتحليلاتها الأولى فقد اعتمدت الباحثة عدة خطوات مستوحاة من النظرية المتجذرة، بحيث جمعت في وقت واحد بين عمليتي جمع البيانات وتحليلها. وبالطبع تمت هذه العملية تبعا لدورة ثلاثية المراحل (المعاينة النظرية وجمع البيانات وتحليلها) مع تكرار العملية إلى حد التشبع البياناتي. وقد استندت في آخرها (العملية التحليلية) على ست خطوات

رئيسة مترابطة أنجزتها أيضا في حلقات متكررة، مستلهمة إياها من أعمال "شتراوس وكوربن" (Strauss & Corbin: 1990)، و"بايي" (Paillé: 1994) وهي: 1- ترميز عناصر العينة (الوحدات الدالة معنويا/أو المفاهيم المتعلقة بأحداث أو أفكار أو عوارض تمثيلية)، 2- التصنيف (تجميع هذه المفاهيم في فئات وتحليلها لاستخراج الظواهر الموجودة)، 3- ربط الفئات المصنفة (تحديد خصائصها لإيجاد الروابط بينها)، 4- التكامل (أو إدماج المكونات المختلفة لتحديد هدف التحليل أو ما تم التوصل إليه)، 5- النمذجة (استخراج أهم خصائص الظاهرة المدروسة لإبراز نظام علاقاتها البنائية-الوظيفية)، 6- التنظير، الذي يبنى من خلال كل محطات التحليل: المفاهيم، الفئات والاقتراحات (أو الفرضيات بصفتها مؤشرات للعلاقات بين الفئات والمفاهيم) ويتوج بنشر النتائج.

ومن المنطلقات التبريرية نفسها اعتمدت الكندية "ف. قراتون" (Gratton, F.: 1996) المعاينة التنظيرية في دراستها حول انتحار شباب مقاطعة الكيبك، مستعملة النظرية المتجذرة والمقاربة البيوغرافية بغية الوصول إلى فهم دوافع انتحار الشباب واقتراح أبعاد دلالية له.

تمثلت عينة انطلاقتها في أقارب شباب انتحروا، على أن يكون موعد مقابلتهم يتراوح ما بين 6 أشهر و3 سنوات بعد الانتحار. ثم حاولت إعادة كتابة تاريخ حياة المنتحرين (Histoires de vie) من خلال إجراء مقابلات غير موجهة مع أقاربهم (من العائلة، الأصدقاء، الأساتذة...) ومن الوثائق المكتوبة والسمعية البصرية (ملاحظات انتحارية، يوميات شخصية، مراسلات، أعمال أكاديمية، رسوم، أشعار، صور...). واستغرقت عملية جمع البيانات 8 أشهر مع الترميز والتحليل المتوازيين للمقابلات والوثائق حتى بلوغ التشبع أو ما سمته الباحثة نقلا عن "فيبر": مستوى عال من "الفهم التعاطفي" للشاب وتقديم "اقتراح نظري"،

مفاده: بناء أنماط تصنيفية للانتحار انطلاقا من مفاهيم مفتاحية حول قيم الشباب وإمكاناتهم.

ومن أهم الحدود المنهجية المسجلة حول هذه الدراسة كونها دراسة بأثر رجعي (غير آنية) حول شباب منتحرين، اعتمدت في شق مهم منها على تصورات (مقربين من المنتحرين) لا يمكن أن تكون شاملة ولا موضوعية بل بالضرورة جزئية ومشوبة بالذاتية. ومع ذلك فهي تعتبر تشخيص مقبول للنظرية المتجذرة ولكيفية تطبيق المعاينة النظرية وخاصة لأهمية شقها التحليلي لوثائق الشباب المنتحر.

- عينة كرة الثلج

تعتبر عينة الكرة الثلجية **(**Snowball sample**)** من أهم التقنيات التي استحدثت في مطلع الستينيات من القرن الماضي لمعاينة الفئات "المستخفية" والمضغوطة اجتماعيا. وفيها، نبدأ من خلال تحديد شخص مستوفٍ لمعايير إدراجه في الدراسة. ثم نطلب منه أن يوصينا بآخرين من الذين يعرفهم وممن يستوفون المعايير أيضا، وهكذا دواليك... مع إمكانية تسريع العملية بتوفير حوافز مادية للمترددين منهم. وبالتالي يبدو حجم مفردات العينة وكأنه ينمو تدريجيا مثل كرة الثلج المتدحرجة. ومع تزايد حجم العينة، تتراكم البيانات المناسبة والمفيدة للبحث حتى بلوغ درجة التشبع (Saturation) المعلوماتي.

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي بالكاد إلى عينات تمثيلية، فهناك حالات قد يُعتبر فيها أفضل طريقة متاحة، وخاصة عندما نتعامل مع أقليات، مجموعات خفية يصعب على الباحثين مقابلة مفرداتها أو يكون من الصعب العثور عليها. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا دراسة من لا مأوى لهم

(المشردين)، فمن غير المحتمل أن نكون قادرين على العثور على قوائم لهم تحدد أماكن تواجدهم داخل منطقة جغرافية معينة. ومع ذلك، إذا ذهبنا إلى إحدى هذه المناطق وتمكنّا من التعرف على واحد أو اثنين منهم، فقد نجد أنهم يعرفون جيدا من هم الأشخاص المشردين في المناطق المجاورة لهم، وكيف يمكننا العثور عليهم (http://www. socialresearchmethods.net/: 2012). والأمر نفسه يمكن قوله عن متعاطي ومروجي المخدرات والمنحرفين جنسيا... وحتى عن الخبراء في مجالات نادرة أو حديثة (صناعية، تسويقية...).

وتعود فكرة الكرة الثلجية لعام 1961، تاريخ اقتراحها من طرف "غودمان" من جامعة شيكاغو (Leo A. Goodman: 1961, 148-170). وتكمن فكرته المركزية في إمكانية أن يرشح كل فرد من مجتمع الدراسة أفرادا آخرين من نفس المجتمع، والذين يكون لديهم نفس احتمال الظهور في العينة. وللحصول على مجموعة دراسية تقترب من العينة العشوائية، وهو شرط مهم جدا، يجب أن يكون اختيار المجموعة الأولى من أفراد العينة (المرحلة صفر) اختيارا عشوائيا. وكان افتراضه الأساسي يقوم على أن أعضاء المجتمع "الخفي" لا يعيشون في عزلة تامة، بل لديهم على الأقل "شبكة اجتماعية" تتيح الاتصال بهم.

وفيما يلي بعض **الخطوات الإجرائية** لتنفيذها مرحليا:

1. وضع مخطط الشبكة: يتم في المرحلة الأولى وصف مجتمع الدراسة المستهدف بأفضل طريقة ممكنة، وقد يقتضي ذلك أن تكون غامضة (عامة) جدا. أي وضع مشروع برنامج المشاركة (دوره إرشادي ومن المرجح أن يكون عرضة للتغيير لاحقا).

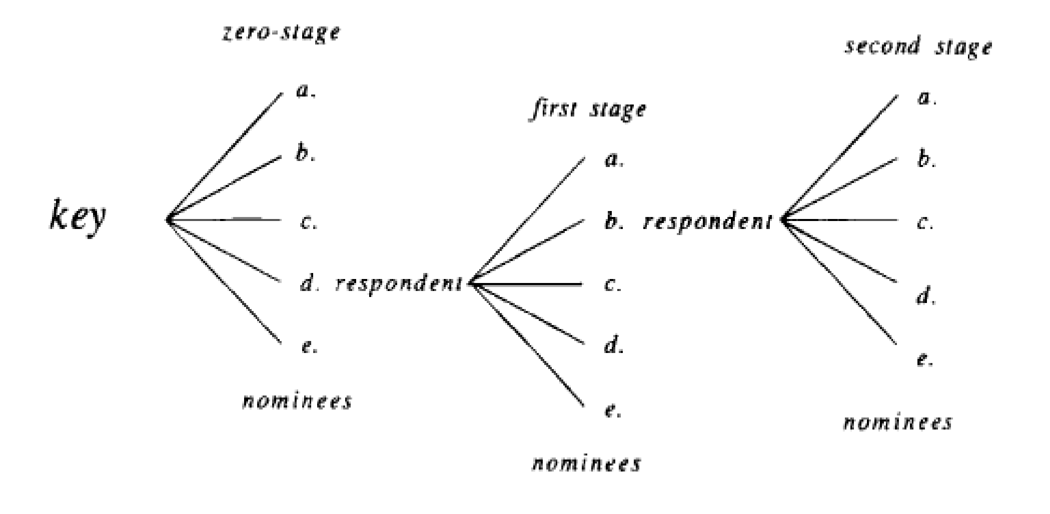
2. مباشرة عملية الإحالات المرجعية (أو عملية الترشيح): وفيها يطلب من مبحوث رئيس (مفتاحي) ترشيح أفراد من المجتمع المستهدف والاتصال بهم.

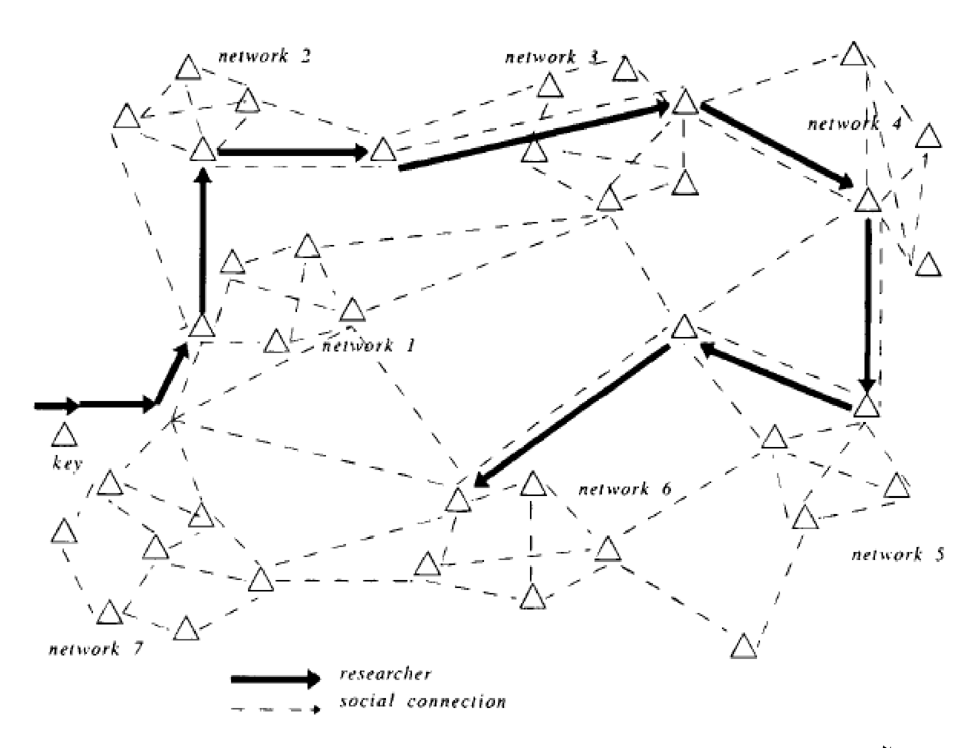
وهكذا نحصل على عدة نقاط انطلاق أو اتصالات أولية. وللحصول على الصلاحية العلمية، ينبغي أن نختار من بين هؤلاء المرشحين الأوائل مفردة بطريقة عشوائية.

3. إجراء المقابلات: عندما يتم الاتصال بالشخص عشوائيا، تُجرى معه المقابلة ويطلب منه بدوره ترشيح آخرين من ضمن أعضاء المجتمع المستهدف.

4. تكرار الإجراء: كل مجموعة من المرشحين تمثل مرحلة، لتشكل مجموع المراحل في نهاية المطاف خطا مستمرا: مبحوثين-مرشح-مبحوث (Respondents-nominee-respondent)، وتسمى هذه السلسلة "كرة الثلج". وتتوقف السلسلة عندما لا يمكن إعطاء ترشيحات إضافية أو عندما لا يتم العثور على الشخص المقترح أو نجده ويرفض الإجابة.

والشكل المزدوج الموالي يوضح بعض معالم عينة كرة الثلج:





المصدر: Eland-Goossensen, M.A.: 1975

ومن **أهم مزايا عينة كرة الثلج:**

- أنها وسيلة فعالة لدراسة الحالات النادرة، أو التي تتطلب درجة معينة من الثقة لكي تكون على استعداد للمشاركة في البحث.

- تسمح بإنشاء إطار للعينة بينما هو في الأصل غير موجود.

- يشكل مجموع الأفراد المبحوثين مجتمع الدراسة المستهدف.

بينما تتمثل **أهم عيوبها** فيما يأتي:

- التحيز: بما أنه لا يتم اختيار أفراد العينة من إطار للمعاينة (مجتمع دراسي معلوم) فعينات الكرة الثلجية تقع في تحيزات عديدة:

• تحيز المسافة الاجتماعية: يخضع احتمال الاتصال الاجتماعي بين شخصين لنوع المسافة الاجتماعية بين الأفراد. وعلى سبيل المثال، فالأشخاص الذين لديهم الكثير من الأصدقاء هم أكثر عرضة للتجنيد في العينة.

• نموذج الجزيرة والدوائر المتداخلة: هناك مجموعات فرعية من الأفراد، تكون فرص الاتصال الجماعي بينها محدودة أو منعدمة، بينما تكون فرص الاتصال الداخلي بين مفرداتها أكيدة وعشوائية، كما أن فرص اتصال الأفراد بمختلف المجموعات تكون متاحة.

• تحيز منعكس: إن ترشيح شخص لآخر يزيد نظريا من فرص ترشيح الشخص الأول مرة أخرى.

• تحيز ميداني قسري: ستكون لبعض الأفراد فرص أكبر للاختيار بسبب بعض الخصائص الاجتماعية مثل "الشعبية" أو "الشهرة".

- قد تفضي إلى نتائج غير دقيقة ومتباينة. ويعود ذلك أساسا إلى اعتمادها اعتمادا كبيرا على مهارة الباحث في إجراء المعاينة الفعلية، ومدى قدرته على التوسع في الشبكات الاجتماعية للعثور على عينة مناسبة. ولكي تكون ناجحة تتطلب اتصالات سابقة ضمن المناطق المستهدفة، والقدرة على الحفاظ على استمرار تدفق المعلومات عبر المجموعة المستهدفة حتى استنفاذ الحصول على وجهات نظر جديدة من أفراد العينة الجدد.

- وثمة عيب آخر قد يضاعف من أثر العامل السابق وهو عدم وجود معرفة أكيدة بمدى دقة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة المستهدف. فمن خلال استهدافها لعدد قليل فقط من المفردات المختارة، فهي ليست دائما مؤشرا على الاتجاهات الفعلية داخل المجموعة المستهدفة. وإذا كانت تعتبر طريقة جيدة لجمع

وجهات النظر المختلفة التي توجد في المجموعة، فإنها لا تمكننا من الحصول على صورة دقيقة لتوزيع الآراء.

ـ كما أن تحديد الشخص المناسب لإجراء المعاينة، فضلا عن تحديد الأهداف الصحيحة (المبحوثين) هي عملية تستغرق وقتا طويلا مما قد يجعل فوائدها بالكاد تفوق تكاليفها، فقد تكون عملية المعاينة شاقة ومكلفة في بعض الأحيان إن لم يخطط لها بشكل صحيح، حيث من الممكن أن تستجد بعض القضايا غير المتوقعة، كما قد يرفض بعض المبحوثين الإجابة أو التعاون في تقديم إحالات مفيدة، مما قد يؤدي إلى فقدان معلومات مفيدة وإضاعة الوقت في محاولة وجود مبحوثين جدد.

وللمساعدة في تخفيف هذه النقائص، من المهم أن لا نعتمد في جمع بيانات أكثر دقة على تقنية معاينتية واحدة مهما كان نوعها (http://en.wikipedia.org/ wiki/Snowball_sampling, 1-4-2010) بما فيها الإلكترونية(°). كما يمكن تخفيف شدة التحيز: فإذا كان الشائع سابقا أنه من المستحيل القيام بتقديرات غير متحيزة في عينات كرة الثلج، فإن نسخة جديدة لعينة كرة الثلج تدعى "المعاينة الموجهة من المبحوث" (Respondent Driven Sampling) أو "عينة كرة الثلج الاحتمالية" تسمح للباحثين بتقديم تقديرات غير منحازة كليا أو نسبيا (سيتم عرضها لاحقا).

(°) انطلاقا من الأدبيات المتخصصة يمكن القول أن الاعتماد على الفيسبوك (منذ 2004) وباقي شبكات التواصل الاجتماعي كاستراتيجية معاينتية يفيد في: التوصل إلى حالات عينية من التي يصعب الوصول إليها (Hard to reach)، توسيع حجم العينة، تعزيز الصدق التقاطعي للبيانات بواسطة استعمال المعاينة المتسلسلة وتحسين النطاق التفسيري لدراسة المجموعات المستخفية، بالإضافة إلى أن الحصول على المعلومات بواسطة الاستبيانات الإلكترونية يمكن أن يكون مكملا فعالا لزيادة معدل الإجابات والصدق الخارجي (Baltar F. & al.: 2011, 98).

ومع ذلك، فإن نجاح هذه التقنية يعتمد بدرجة كبيرة على الاتصالات الأولية والعلاقات المقامة. وبالتالي من المهم التواصل مع الذين يحظون بشعبية وثقة لإيجاد المزيد من الفرص للنمو، ولكن أيضا لتوفير سمعة موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى **مثال تطبيقي** تعكسه دراسة أجريت حول "مدمني الهيروين خارج نظام العلاج في مدينة لاهاي" الهولندية (Eland-Goossensen, M.A.: 1975).

- *الهدف*: تهدف الدراسة إلى وصف أوجه التشابه والاختلاف بين متعاطي المخدرات المنخرطين في نظام العلاج وغير المنخرطين فيه. مع الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام المعاينة في موقع محدد، لأن ذلك يتطلب معلومات أكثر حول تحركات متعاطي المخدرات من التي كانت متاحة..

- *الخطوة الأولى: بناء خريطة الشبكات:*

إن هذا الجزء لم يكن سهلا، كان من الصعب على المبحوثين وصف "ثقافتهم الفرعية"، وبعد أربعة أشهر من العمل الميداني، تم بناء أول خريطة، ثم تم تحسينها بعد عام ونصف من جمع البيانات. وكان من بين المبحوثين:

• مدمنو هيروين بلا مأوى: وكان المدخل من خلال هذه المجموعة من الملاجئ المحرومة.

• مدمنو الهيروين من "سورينام": في عام 1975، تنقّل العديد من سكان سورينام إلى هولندا، وكان معظمهم من متعاطي الهيروين ومروجيها.

• بغايا مدمنات على الهيروين. وكانت هذه المجموعة صعبة المقاربة بسبب توقيت عملها المعكوس (العمل ليلا والنوم نهارا)، بالإضافة إلى قلة اهتمامهن بالمقابل المادي التي كانت تدفع للتعاون في التحقيق.

• مدمنو الهيروين في الضواحي.

- *عملية الترشيح (الإحالة المرجعية):*

في البداية فشل هذا الإجراء مرات عديدة، لكن كل شيء بدأ يتحسن عندما تم دفع مقابل مادي لمن يرغب في المشاركة.

- *المقابلة*: عندما تم اختيار المبحوث والاتصال به، كان من المهم جدا تهيئة الظروف المثلى للمقابلة: البحث عن مكان هادئ، غرفة في مركز للمحرومين وحتى في منازل المبحوثين.

في حالة التعاطي المكثف للمخدرات، تدنت نوعية الردود، بعضهم بقي نائما وبعضهم الآخر أصبح نشطا بشكل مفرط، مما استدعى إعادة جدولة المقابلات.

- *النتائج*: ن = 62، المقابلات الـ 26 الأولى أجريت دون استخدام كرة الثلج. بينما تم اختيار عينة المبحوثين الموالين عشوائيا من بين الـ 243 مرشحا، وكان هناك في المتوسط 2.1 من المراحل الفرعية للمرشحين. وهناك شرط يجب أن يتحقق في هذا النوع من الدراسات هو أنه يجب استبعاد الترشيحات المزدوجة أو المتكررة.

- *استنتاجات*:

• من المستحيل تحديد ما إذا كانت مرحلة الصفر عشوائية حقا، وذلك بسبب عدم وجود إطار للمعاينة.

• في مثل هذه الدراسات، توجد فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق. فالعديد من الخطوات تكون مرتجلة في اللحظة الأخيرة.

• لتحسين مصداقية نتائجها يمكن اللجوء إلى استخدام نسختها الجديدة والمتمثلة فيما يسمى بالعينة "الموجهة من قبل المبحوثين" والتي يقال عنها أنها

تفضي إلى تقديرات غير منحازة كليا أو نسبيا على الأقل، كما سيتضح ذلك من عرضها في المبحث الموالي.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن النصوص التشعبية (Hypertext) والانتقال بين المواقع بالإحالة عبر الإنترنت تعتمد على فكرة الكرة الثلجية، وأن عينة الكرة الثلجية، التي استحدثت أصلا لمعاينة الفئات "المستخفية" والمضغوطة اجتماعيا، أصبحت تستعمل في دراسات أخرى ومنها الخاصة بتحليل المحتوى. ومثالها معاينة ما كُتب (الأدبيات المتوافرة) حول موضوع معين، حيث يمكن للباحثين البدء بنص حديث ثم يسجلون مراجعه ويدرسون الأعمال المرصدة فيها وهكذا... حتى لا تفضي عملية البحث إلى مراجع جديدة (أي اعتماد إحالة مراجع على أخرى). وفي حالة كثرتها، يمكن قبول بعض الحدود كمؤشرات للحد من التنامي الهندسي للعينة مثل الإحالات المتعددة على مرجع معين وأن لا تكون ظرفية وأن لا يتجاوز حجم العينة حدا معقولا وقابلا للتداول (Manageable size) (Krippendorff : 2004, 118).

ـ المعاينة الموجهة من المبحوثين

إن الكثير من الدراسات التي أجريت على المجتمعات المستخفية -وهي تتكون عموما من الأفراد المهمشين اجتماعيا، والذين تصعب معرفتهم وتقدير حجمهم المجتمعي-، مع الرغبة في استعمال العشوائية في معاينتها، ينتهي بها الأمر إلى استعمال المعاينة القصدية أو المريحة، مما يجعل من غير الممكن تحديد ما إذا كانت البيانات المجمعة تتفق مع الواقع، بالزيادة أو النقصان، من حيث التعبير عن تمثيل سلوك مفردات هذه المجموعات. ثم اجتهد البعض في طرح بعض الحلول كان أهمها المعاينة بالكرة الثلجية التي سبق ذكرها.

وبعد تجريب هذه الأخيرة والأخذ بعين الاعتبار الانتقادات الموجهة لها، تأتي تقنية "عينة كرة الثلج الاحتمالية" أو "المعاينة الموجهة من المبحوثين/ المستجيبين" (Respondent driven sampling) في إطار محاولة إيجاد بعض الحلول التحسينية لمعاينة مثل هذه المجموعات المستخفية. وهي تعتبر نظاما معاينتيا من نوع السلسلة المرجعية التي تستهدف الحصول على حجم عينة تمثيلية من مجتمعات الدراسة المهمشة عادة، بالنظر إلى أن الاختيار العيني يتوسع في مستويات ذات أعماق مختلفة وداخل شبكات اجتماعية مختلفة. وهذا يسمح بأن تكون العينة المحصل عليها متكونة من مجموعة سكانية غير متجانسة وكبيرة نسبيا (أنظر:Ramírez-Valles J. & al.: 2005a, 2005b ; Kendall C : 2008).

فهي إذن شكل معدل لعينة الكرة الثلجية، يسمح للباحثين بتجنيد المجموعات المهمشة اجتماعيا من الذين لا يتجمعون في أماكن معروفة. وهي لا توفر فقط تقنية احتمالية للوصول إلى حجم العينة المطلوب، ولكنها تسمح أيضا لمجموعة البحث بتحديد الشبكات وخصائص المنتمين إليها (Heckathorn: 2002).

- عرض تاريخي

من الناحية التاريخية مرت تجربة معاينة المجتمعات المستخفية بعدة مراحل معاينتية مختلفة نستعرضها تبعا لـ"إسترادا وبارغاس" (Estrada J. H., Vargas L. R.) فيما يلي:

في عام 1961، قدم "غودمان" (Leo Goodman: 1961) لأول مرة تقنية لمعاينة المجتمعات المستخفية تسمى كرة الثلج، وقد حظيت بشعبية كبيرة في مجال البحوث الوبائية والسلوكية. ولكنها كانت -كما ذكرنا سابقا- مشوبة ببعض

التحفظات السلبية الخاصة بـ: حجم الشبكة الاجتماعية للاتصالات الأولى، الحماية الطوعية للخصوصية وإمكانية أن تتحول إلى معاينة أولية مريحة (عرَضية).

وفي عام 1985، اقترح كل من "إدوارد دو" و"ج. كالاهان" (Edward Deaux & John Callaghan: 1997)، تقنية "معاينة المخبرين الرئيسيين"، وذلك بهدف تفادي السلبيات التي تم تحديدها في تقنية كرة الثلج. والمخبرون الرئيسيون هم أفراد لا ينتمون إلى المجموعة السكانية المراد دراستها، ولكنهم يعرفون المشكلة قيد الدراسة، وهو الأمر الذي قد يسمح بالتغلب على العيوب المرتبطة بحماية أفراد المجموعة المعنية بالدراسة وبتقليل التحيز تبعا لذلك. ولكن للأسف، قد يؤثر دور المخبرين الرئيسيين في نوع الردود. ولكونهم لا ينتمون إلى المجتمع الفعلي، فلا يستطيعون عادة الوصول إلى معلومات خاصة ومفصلة.

وفي عام 1989، قدم "واترز و بيرناكي" (Watters & Biernacki: 1989) تقنية تسمى "المعاينة عن طريق استخدام خرائط إثنوغرافية" (أو المعاينة المستهدَفة: Targeted sampling)، محاولَيْن تحديد المجموعات السكانية المستخفية مباشرة في البيئة التي يعملون فيها. وتتطلب مرحلتها القبلية عملا ميدانيا واسعا قد يستغرق مدة طويلة، في الوقت الذي قد ينحاز الباحث بفعل معرفته الخاصة، فيستبعد أماكن اجتماعات لا تكون مقنعة أو واضحة جدا له.

وفي عام 2001، طور "مهيب فرزانة وآخرون" (Muhib Farzana & colaboradores: 2001) تقنية المعاينة الزمكانية (Time location sampling)، والتي يشار إليها أيضا بالانجليزية باسم (Venue sampling). وهي تحدد فضاءات الاجتماع في أوقات معينة، يكون فيها مجتمع الدراسة متمركزا ويكون الوصول إليه ممكنا. إن الجانب السلبي الواضح في هذه التقنية هو استبعادها لجميع الأفراد الذين لا يذهبون إلى المواقع التي حددتها مجموعة البحث في

الأوقات المختارة، والتي في حالة "فئة الشاذين جنسيا" مثلا يمكن أن تترك خارجها حتى 50٪ منهم.

كل هذه التقنيات السابقة لا تسمح بالحصول على عينة أولية عشوائية وتحصل على نتائج لا تعكس كل خصائص مجتمع الدراسة.

وبالنظر في أوجه القصور هذه، عرض كل من "برودهيد" و"هيكاثورن" (Broadhead & Heckathorn: 1994) في عام 1994 تقنية جديدة أثناء دراستهما للوقاية من فيروس فقدان المناعة البشرية لدى متعاطي المخدرات بالحقن في ولاية كونيتيكت الأمريكية. ولقد تم في وقت لاحق تكييفها وتحسينها ونشرها في عام 1997 من طرف "هيكاثورن" وحده، الذي أطلق عليها اسم "المعاينة الموجهة من المبحوثين". وهي تقوم -فيما تقوم عليه-على معرفة أن الأفراد الأكثر قدرة على الوصول إلى السكان المستخفين هم الذين ينتمون إليهم (Heckathorn: 1997).

- بعض إجراءات ومميزات المعاينة الموجهة من المبحوثين

تختلف تقنية الحصول على هذه المعاينة عن التقنيات الأخرى المشابهة، لأنها الوحيدة التي تقدم مكافأتين (تحفيزين) في أوقات مختلفة من البحث: الأولى، عند الإجابة على المقابلة الأولية والثانية، عند النجاح في تجنيد أفراد آخرين ينتمون للمجموعات المستخفية المدروسة. ويعتبر دفع هذين التعويضين أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الحجم العيني في أقصر وقت ممكن، فقد كان مفتاح الحصول في بعض الدراسات السابقة على العينة المرغوبة في وقت معقول يتراوح ما بين تسعة واثني عشر أسبوعا (Yeka W. & al.: 2006; Kendall C. & al.: 2008; Mantecón A.: 2008; Heckathorn D. & al: 2002).

ويسمح الحافز المزدوج للمبحوث بمكاسب مادية، وبتحقيق الحماية الذاتية له وللأقران الآخرين ولا يحتاج إلى كشفهم أمام الباحثين. وتتيح هذه الخاصية الأخيرة تقليص نسبة التخفي وتعطي مزيد من الحرية في اتخاذ قرار المشاركة في الدراسة، من دون خطر التعرض للكشف. كما تسمح بمتابعة المجنَدين لأن الحافز الثاني يعتمد على الحضور والقبول (Galárraga O. & al.: 2010; Salganik M. & al.: 2004; Johnston L. & al.: 2008a).

وتشير الدراسات الحديثة إلى أنه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تسليم المكافأة الثانية يتم كنتيجة للتجنيد الناجح للأقران، فإن هناك احتمال أن بعض المشاركين يتجنبون الاتصال بالأفراد المحتمل رفضهم للدعوة ويؤخرون استكمال حصتهم، وبالتالي تسليم قسيمة التجنيد (الكوبون). وقد أظهرت دراسات النمذجة الرياضية أن الجمع بين الأفراد ذوي الميل العالي لرفض الدعوة والأفراد المهيئين لتجاهل أقرانهم قليلي المشاركة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التحيز واحتمال كبير لحدوث "الخطأ المطلق المتوسط" الذي يمكن أن يؤدي إلى إجحاف أو مبالغة في التقدير الكمي لمجتمع الدراسة. لهذا، هناك إمكانية للمقارنة بين تكوين الشبكة الاجتماعية المذكورة من قبل المشاركين وبين عناصر المجموعة المجنَدة، لكي يتم بطريقة أمبريقية تحديد فعالية عملية التجنيد (Lu X. & al.: 2010).

أما بالنسبة لقيمة الحافز، فإنها لا ينبغي أن تكون عالية جدا، مما يمنع المتاجرة أو التفكير في تعويض أو تكرار المجنَدين. ومن المهم أيضا أن لا تكون منخفضة جدا، لأنها قد لا تشجع على المشاركة في الدراسة بحجة أنها "لا تستحق" ذلك (Johnston L. & al.: 2008a ; Johnston L. & al.: 2008b).

كما لا يعتبر حجم الشبكة الاجتماعية معيقا لتطوير المعاينة الموجهة من المبحوثين. فمنذ البداية ينبغي تسليم ثلاث قسيمات فقط للمبحوثين الذين يستوفون معايير الاختيار (أو التجنيد) ويطلب منهم الاتصال بثلاثة أشخاص (حصة التجنيد) يلبون متطلبات الاندماج ويقبلون أن يكونوا جزءا من الدراسة، ويعطىَ لكل منهم قسيمة تسمح بتحديد مجنِده بغض النظر عن حجم الشبكة الاجتماعية (Johnston L. & al.: 2008b; Heckathorn D. : 1997; Malekinejad M.: 2008).
إن الأشخاص الجدد الذين ينضمون كل أسبوع للدراسة عن طريق المقابلة الأولية يعتبرون موجات تجنيدية، والتي تستمر حتى الوصول إلى الحد الذي يتقلص فيه تباين العينة، وذلك بغض النظر عن عدد الموجات الجديدة المدرجة. وتعرف هذه الوضعية باسم "وضعية التوازن العيني" (Ramírez-Valles J. & al.: 2005a). وتبعا لـ"هكاثورن" (Heckathorn D.: 1997)، فإنه يتم الحصول بين الموجتين الرابعة والسادسة على سلاسل مرجعية طويلة وكافية من حيث العمق لتحقيق استقرار حجم العينة وتركيبتها، حيث يتم الحصول على التوازن المطلوب بالاعتماد على احتمالات الاختيار التي تقوم على أساس نظريات الشبكات الاجتماعية وعلى الجمع بين نماذج مختلفة من التجنيد.

وتسمح القسيمات المرمزة بتتبع كل بذرة من البذور مع إنباتها (زرعها) الخاص وفي أي وقت، بحيث، إذا لزم الأمر، يتم إجراء إعادة الإنبات للامتثال عدديا للحصص المحددة (Johnston L. & al.: 2008a; Johnston L. & al.: 2008b; Malekinejad M.: 2008). ومن المهم جدا أن يكون المجنِد (بكسر النون) والمجنَد (بفتحها) على معرفة مسبقة بعضهما ببعض، وأن ينشأ بينهما نوع من التواصل، في وقت يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر قبل بدء الدراسة. لأن بعض نجاح هذه التقنية يرجع إلى التقارب والتفاهم المتبادل بين المجنِد والمجنَد.

فبعض الدراسات تستنتج أن المجنِدين لا ينبغي أن يكونوا غير مألوفين لدى المجنَدين، وأنه من الأفضل أن ينتمي المجنِد إلى مجموعة فرعية رئيسة من مجموعة السكان الذين شملتهم الدراسة، وأن يكون قد قام ببعض الاتصالات مع المجنَد خلال الأشهر الستة السابقة على الأقل (Ramírez-Valles J. & al.: 2005a). وعلى سبيل المثال، لدراسة مجموعات من فئة "الشاذين جنسيا"، تقترح تقنية (المعاينة م. م.) أربع مجموعات فرعية يمكن أن نختار منها المجنَدين، ونحددهم من خلال خرائط إثنوغرافية (Yeka W. & al.: 2006): تتكون المجموعة الفرعية الأولى من الأفراد الذين يحضرون إلى مراكز الدعم المجتمعي، وتتكون الثانية من الأفراد الذين يترددون بكثرة على الأماكن العامة "للمستخفين" مثل الحانات والنوادي الليلية، وصالات فيديو الكبار، والخطوط "الساخنة"، ومواقع الإنترنت الإباحية وغيرها من المواقع الاجتماعية الشاذة والتي يشعرون بانتمائهم إليها، أما المجموعة الثالثة فتتكون من الأشخاص الذين يعرفون غيرهم من الأشخاص الذين يشكلون السكان المستخفين من خلال الشبكات الاجتماعية التي تربط بينهم، وأخيرا، المجموعة الرابعة، التي تتألف من أولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم عن طريق مؤسسات أو شبكات اجتماعية أو أماكن للقاءات العامة. ومع ذلك، هناك عدد غير معلوم الحجم من الأفراد الذين لا يرغبون في كشف هويتهم ولا يمكن الوصول إليهم حتى بهذه التقنية.

وهناك برنامج معلوماتي تم استخدامه في دراسة "كيندال وآخرون" (Kendall & al.: 2008) يسهل رصد (أو تتبع) القسيمات في وقت إجراء المقابلات، من خلال مجموعة من الرموز البرمجية التي تحدد من أي بذرة ينحدر كل مجنَد، وكذا الموجة التجنيدية التي ينتمي إليها، ورقم القسيمة التي تخصه ورمز القسيمات الجديدة التي ستعطى له، في حالة قبوله أن يستمر. ومن الواضح

أن البرنامج ليس شرطا أساسيا لأنه يمكن كتابة الرموز يدويا، بإيداع المعلومات في الأشكال التصميمية، وأن المهم ليس التعقيدات التكنولوجية، ولكن الإدارة السليمة للقسيمات والمعلومات التي تحتوي عليها.

وفي الأخير، يمكن القول أن تقنية المعاينة "م. م." (RDS) تجمع بين معاينة كرة الثلج وبين نموذج رياضي يعمل على ترجيح (وزن) العينة بالاستناد على إجراءات "ماركوف" (Markov) وعلى نظريات الشبكات الاجتماعية، للقضاء على التحيز الناتج عن عدم وجود العشوائية في الاختيار الأولي لبعض الأفراد الذين يعرفون باسم "البذور" أو "الموجة رقم *0" في عينة* الكرة الثلجية أو عندما يوصي بعض المبحوثين بعدد كبير من المبحوثين الآخرين وغيرهم يوصي بالقليل أو لا يوصي بأحد على الإطلاق، بينما تؤدي المعاينة (م. م.) إلى قراءة أقرب إلى الواقع لأن المستطلعين ليس لديهم الفرصة للتوصية إلا بعدد محدود من الأقران. وهو الأمر الذي يمنع "الحماس المفرط" بالنسبة للبعض. وبالإضافة إلى ذلك، يتم سؤال المشاركين في الاستطلاع عن عدد الأفراد الذين يعرفون في المجتمع المستهدف، ثم يتم استخدام هذه "الدرجات" لحساب احتمال إدماج أشخاص معينين من قبلهم، مما يسمح بترجيحٍ محدد لردودهم (أجوبتهم). وبهذه الطريقة، يتم تجنب مشاكل التمثيل التي تعاني منها المعاينات القصدية (Salganik M. & al.: 2004; Heckathorn D.: 2007; Gile K.: 2010).

ونشير في الأخير إلى وجود معلومات ومراجع عديدة لهذه التقنية عبر شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني لـ"Heckathorn": www.respondentdrivensampling.org 10/12/2012.

- المعاينة غير المباشرة

عندما لا يتوافر لدينا الإطار العيني الذي يحتوي على وحدات جمع البيانات المطلوبة (مثل المجموعات التي يصعب الوصول إليها: المشردين...)، ويكون لدينا بدلا منه إطار عيني يحتوي على وحدات مرتبطة بطريقة ما بقائمة وحدات جمع البيانات المرغوبة (مثل المصالح المقدمة لخدمات المأوى والمأكل...). يمكن حينها اختيار العينة من الإطار العيني المتاح بغية إنتاج تقدير للمجتمع المستهدف بالاعتماد على العلاقات الموجودة بين الإطارين. ويطلق على هذه المقاربة اسم المعاينة غير المباشرة (Indirect Sampling).

لكن تقدير خصائص المجتمع المستهدف المدروس عن طريق المعاينة غير المباشرة يشكل تحديا كبيرا، خاصة إذا كانت العلاقة بين وحدات المجتمعين غير ثنائية/متبادلة الأهداف. وتتمثل المشكلة أساسا في صعوبة ربط احتمال الاختيار، أو الوزن التقديري، بالوحدات المجتمعية المراد دراستها. وقد تم تطوير "المنهجية المعممة لتقاسم الأوزان" (GWSM/ MGPP) من قبل "لافالي" (Pierre Lavallée : 1995, 2002) من أجل حل هذا النوع من مشاكل التقدير. وتوفر هذه المنهجية حساب وزن تقديري لكل وحدة مستطلعة من المجتمع المستهدف. ولقد عرضنا سابقا (في مبحث "المعاينة الزمكانية") مثالا تطبيقيا على حساب الأوزان من خلال منهجية تقاسم الأوزان (ولمزيد من التفصيل انظر: JeanClaude Deville et Pierre Lavallée: 2006, 185-196).

- عينة الفاعل الاجتماعي

يذكر "أ. بيرس" (Pires Alvaro: 1997, 12) في تصنيفه للمعاينات في البحوث الكيفية نوعين من تقنيات المعاينة: المعاينة بالحالة الواحدة والمعاينة

بالحالات المتعددة، ويعدد ثلاثة أنواع من العينات أحادية الحالة: عينة الفاعل الاجتماعي (L'échantillon d'acteur)، عينة الوسط الجغرافي أو المؤسستي، والعينة الحدثية.

وإذا كنا قد عرضنا العينة الحدثية فيما سبق ضمن تقنيات المعاينة الاحتمالية، فسنعرض تباعا وبإيجاز عينة الفاعل الاجتماعي ثم عينة الوسط، وذلك في مبحثين مستقلين ضمن تقنيات المعاينة غير الاحتمالية.

ولكن قبل الحديث عنهما، تجدر الإشارة إلى طبيعة المعاينة بالحالة الواحدة وخصائصها وكيفية اختيارها:

ـ العينة التجريبية بالمفرد أو أحادية الحالة

يمكن القول أن البحث بالحالة الفريدة يستند على عينة تجريبية والتي تُمثل في صيغة المفرد وتقتضي دراسة متعمقة. وتكون لدينا حالة فريدة إذا كانت الإجابة على السؤال "ما هو الدعامة أو الوسيلة التجريبية الرئيسة لهذه الدراسة؟" هي: "إنها الشخص الفلاني، العائلة الفلانية أو الوسط الفلاني (أو المؤسسة الفلانية) أو الحدث الفلاني"، أي عينات: الفاعل الاجتماعي أو الوسط أو الحدث. إن فكرة "الحالة الفريدة" تغطي مجموعة واسعة من الحالات (Huberman & Miles : 1991, 47): البحث المرتكز على شخص واحد، دعوى قضائية، مدرسة، حي، الخ. كما يمكن أن تكون الحالة بسيطة أو معقدة (Stake : 1994, 236). ومن جهة أخرى، لاحظ "ستايك" (Stake : 1994) نفسه، أننا نقوم بدراسة حالة لاعتقادنا أنه يمكن أن نتعلم شيئا ما من حالة واحدة... فعندما يتم تحديد الحالة و"بناؤها بشكل جيد"، يتم تجاوز خصوصيتها، ويمكن أن يسهم ذلك إسهاما كبيرا في المعرفة. لأن في دراسة الحالة، لا نهتم فقط بخصائص الحالة المختارة

للدراسة (على الرغم من أنها قد تكون قيّمة ومهمة)، ولكن بقدرتها أيضا على أن تكون بمثابة بوابة إلى ظواهر أخرى أو جوانب/مظاهر/ أخرى من الواقع.

- كيفية اختيار الحالة

فيما يلي بعض المعايير التي تؤثر في اختيار الحالة:

- الأهمية -Pertinence- النظرية (فيما يتعلق بالأهداف الأولية للبحث).
- الخصائص والجودة الذاتية للحالة.
- النموذجية أو المثالية (Typicality/ Typicité or Exemplarity/ Exemplarité).
- إمكانية التعلم مع الحالة المختارة: يؤكد "ستايك" (Stake: 1994, 243) على أهمية هذا المعيار لأنه يشير إلى بعض الاهتمام بالمنهج الاستقرائي، فإذا كان الهدف الرئيس من البحث هو اختبار نماذج نظرية (بالمنهج الاستنباطي)، يصبح هذا المعيار أقل أهمية أو يأخذ معنى آخر.
- الأهمية الاجتماعية.
- قابليتها للبحث.

وبشكل عام، هناك علاقة منافسة وتكامل –في الوقت نفسه- بين هذه المعايير المختلفة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار وفي جميع الظروف المعيارين الأولين (الأهمية النظرية والجودة الذاتية). فإذا كانت الحالة غنية ولكنها غير مناسبة لأهداف الدراسة وجب اختيار حالة أخرى أو تغيير الأهداف. وكذلك إذا كانت الحالة فقيرة، ولكنها مناسبة تماما للأهداف دفع بنا ذلك إلى البحث عن حالة أخرى. ولاستبعاد أي سوء فهم حول مفهوم "المثالية" (Exemplarity)، نقول أنه لا ينبغي، عموما، الخلط بينه وبين فكرة "المثال". لأنه

عادة ما لا يتم اختيار الحالة لتوضيح الأطروحة التي تم بناؤها سابقا من دون هذه الحالة، فالأطروحة التي تنتج عن دراسة الحالة هي نتيجة بحثية بمعنى أنها تقوم على أساسها أو تنشأ جزئيا منها (الحالة المدروسة). وباختصار، فـ"المثالية" تعني أحيانا ("حالة نموذجية"/ Typicality)، وفي بعض الأحيان إمكانية أمبريقية للرصد (To enter/ Saisir) أو الاكتشاف أو الإثبات. وفي هذا المعنى الأخير، يكون معناها قريبا من معنى "إمكانية التعلم" (المعيار الرابع).

- عينة الفاعل الاجتماعي

تعتبر عينة الفاعل الاجتماعي عينة أمبريقية (ميدانية) تتكون أساسا حول شخص واحد أو عائلة واحدة. وعموما، نحصل على سيرة (Récit) شفوية أو كتابية من طرف الشخص المعني أو أفراد الأسرة المعنية بالدراسة. وغالبا ما تستخدم ثلاث طرق لجمع هذه السير الذاتية: أ- وثائق شخصية مكتوبة من قبل المبحوث بطريقة عفوية ودون تدخل من المحلل (السير الذاتية والرسائل واليوميات الشخصية، الخ.)، ب- الوثائق التي يكتبها المبحوث بطلب من المحلل (بتوجيه ممنهج أو من دونه ومن دون طلبات مراجعة)، ج- مقابلة أو مقابلات متعمقة مع الشخص نفسه.

وغالبا ما يتم إدراج هذا النوع من العينة كجزء من البحوث البيوغرافية (عن السير الحياتية). وعلى العموم، هناك نوعان رئيسان من السير الحياتية (Histoires de vie). سيرة حياة موسومة بالكاملة والتي تركز على حياة فرد أو أسرة بأكملها والتي تميل، من حيث المبدأ، لتغطية الأبعاد الرئيسة. وبالطبع، ستفضل بالضرورة بعض المواضيع، مما يعني انعدام مواضيع أخرى أو نقص (ضعف) تمثيلها. والثاني هو سيرة حياة مجزأة أو موضعية لأنها تدور حول

موضوع مركزي وتسعى فقط لتغطية بعض الأبعاد أو القضايا المحددة من حياة الفاعل الاجتماعي (حياة مهنية، تجربة طلاق، وما إلى ذلك). مع ملاحظة أن التفريق هنا يرجع لكل من (Kluckhohn :1945, 157) و(Denzin : 1970, 221-222). وللاستزادة حول "السير الحياتية" خصوصا والمنهج البيوغرافي عموما، يمكن الرجوع إلى مقالنا حول: "المنهج البيوغرافي: استعمال السير الحياتية في علم الاجتماع" (مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1999).

- عينة الوسط الجغرافي أو المؤسستي (L'échantillon de milieu, géographique ou institutionnel/ Geo. or Institutional environment sampling**):**

يؤكد "بيرس" (Pires Alvaro: 1997, 37) من خلال دراسات سابقة أنه يجب اختيار أي "وسط" (جغرافي أو مؤسستي) كمجال عمل لتكوين العينة التجريبية: منطقة في مدينة (Wirth: 1928 ; Whyte: 1943)، مستشفى للأمراض النفسية (Goffman: 1961)، ضاحية (Baumgartner: 1988)، الخ. وفيها يقارب المحلل مجال العمل بطريقة غير مجزأة وقابلة للفهم على العموم. إن عينة الوسط لا تتطلب بالضرورة أن تتم جميع الملاحظات في مكان واحد، ولكن أن يتم ببساطة التعامل معها بصفتها تتعلق عموما بنفس البيئة أو الوسط. فـ"غوفمان" (Goffman : 1961)، مثلا، ركز ملاحظاته في مستشفى "سانت اليزابيث" في واشنطن، لكنه قام أيضا بملاحظات في مستشفيات أخرى. ومع ذلك، لم يقصد بملاحظاته التمييز بين المستشفيات نفسها، ولكن إعطاء صورة شاملة معمقة عن نفس النوع من المؤسسات "الشاملة" وعن المسار الأخلاقي للمرضى عقليا.

4.2. المعاينة المختلطة

إذا كان الشائع، كما مر معنا، أن تقنيات المعاينة تصنف إلى قسمين (الاحتمالية وغير الاحتمالية)، فقد اجتهد البعض -لتجاوز بعض الصعوبات في اختيار العينة أو للإثراء المعرفي- القيام بالجمع بين عدة إجراءات معاينتية مختلفة الطبيعة وتكييفها مع احتياجات البحث. ونكون حينها أمام ما أصبح يسمى بالمعاينة المختلطة (Mixed Sampling/ Échantillonnage mixte) أو ذات الإطار العيني المزدوج (bi/dual) أو المتعدد (Multi). ويكون هذا الاحتمال أو الخيار مشروعا في حالة تبريره من قبل الباحث.

ولكن ليس هناك أدبيات كثيرة حول استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة في حد ذاتها في وقتنا الحالي، مع ملاحظة وجود مجلة أمريكية متخصصة في مناهج البحث المختلطة (Journal of Mixed Methods Research)، عالجت في بعض مقالاتها المعاينة المختلطة، ومنها مقال كل من "تدلي و يو" (Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 77-100).

وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاءا به من توصيف وأمثلة تشخيصية مطعّما ببعض الإضافات من مراجع أخرى تذكر في حينه:

مفهومها: تنطوي تقنية المعاينة المختلطة على اختيار مجموعة من وحدات التحليل (أفراد، مؤسسات، مواد...) أو الحالات، لدراسة بحثية باستخدام كل من العينات الاحتمالية (لزيادة الصدق الخارجي) والعينات القصدية (لزيادة قابلية التحويل المعرفي)[°] (Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 78).

[°] يشير الصدق الخارجي إلى قابلية تعميم نتائج دراسة كمية على مجتمعات وأوقات... أخرى. وأما قابلية التحويل فتشير إلى قابلية تعميم نتائج دراسة كيفية من سياق محدد مرسِل على سياق آخر محدد مستقبِل (Lincoln & Guba: 1985; Tashakkori & Teddlie: 1998).

- خصائص استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة

تعتبر خصائص استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة مزيجا من خصائص المعاينة الاحتمالية والمعاينة القصدية أو أنها تعتبر نقطة وسيطة بين موقعيهما. ويمكن إدراج معلومات الجدول الثاني في الجدول الأول بين الأعمدة التي تصف المعاينة القصدية والمعاينة الاحتمالية، ولكن المؤلفان اختارا تقديمهما بشكل منفصل حتى نتمكن من التركيز على السمات الخاصة لتقنية المعاينة المختلطة.

جدول مقارن بين تقنيات المعاينة الاحتمالية والقصدية

المعاينة القصدية	المعاينة الاحتمالية	أوجه الاختلاف
معاينة غرضية، معاينة غير احتمالية، معاينة كيفية.	معاينة علمية، معاينة عشوائية، معاينة كمية.	أسماء أخرى
مصممة لاختيار عينة تعالج تساؤلات البحث.	مصممة لاختيار عينة تعالج تساؤلات البحث.	الغرض العام من المعاينة
في بعض الأحيان تستهدف شكلا من أشكال التعميم (القابلية للتحويل).	تستهدف شكلا من أشكال التعميم (صدق خارجي).	مسألة التعميم
لمعالجة أغراض محددة ذات صلة بأسئلة البحث. يختار الباحث الحالات التي يستطيع أن يتعلم منها أكثر.	التمثيلية. يختار الباحث الحالات التي تكون في عمومها ممثلة للمجتمع.	الأساس المنطقي لاختيار الحالات/ الوحدات.
صغير أساسا (عادة 30 حالة أو أقل)	كبير بما يكفي لتكون تمثيلية (لا تقل عادة عن 50 وحدة)	حجم العينة
التركيز على عمق المعلومات التي تم جمعها بواسطة الحالات	التركيز على اتساع المعلومات التي تم جمعها بواسطة وحدات المعاينة	عمق/ اتساع المعلومات تبعا للحالة/ للوحدة.
قبل بدأ الدراسة، أثناء الدراسة أو كليهما	قبل بدأ الدراسة	متى يتم اختيار العينة
تستعمل رأي الخبراء	غالبا ما تقوم على تطبيق الصيغ الرياضية	كيف يتم الاختيار
إطار معاينتي غير رسمي يكون عادة أكبر إلى حد ما من العينة	إطار معاينتي رسمي أكبر بكثير من العينة	إطار المعاينة
التركيز على البيانات السردية، مع إمكانية إنتاج بيانات رقمية أيضا	التركيز على البيانات الرقمية، مع إمكانية إنتاج بيانات سردية أيضا	شكل البيانات التي تم جمعها

المصدر: Teddlie, Charles & Yu, Fen : 2007, 84

جدول يوضح خصائص استراتيجيات تقنيات المعاينة المختلطة

بُعد أو مؤشر التباين	تقنيات المعاينة المختلطة
الغرض العام من المعاينة	مصممة لإنتاج عينة ستعالج أسئلة البحث.
مسألة التعميم	بالنسبة لبعض فروع تصميم البحث، يتم التركيز على قضايا الصدق الخارجي. وبالنسبة لفروع أخرى، يتم التركيز على قضايا قابلية التحويل المعرفي.
عدد التقنيات	كل تقنيات المعاينتان الاحتمالية والقصدية على حد سواء.
الأساس المنطقي لاختيار الحالات/ الوحدات	بالنسبة لبعض فروع تصميم البحث، يتم التركيز على التمثيلية، وفي فروع أخرى يتم التركيز على البحث عن الحالات الغنية بالمعلومات.
حجم العينة	عينات متعددة وذات أحجام مختلفة تبعا لمجال البحث وطبيعة تساؤلاته: من عدد صغير من الحالات إلى عدد كبير من وحدات التحليل.
عمق/ اتساع المعلومات بالحالة/ بالوحدة	التركيز على عمق واتساع المعلومات (معًا) عبر مسارات البحث.
متى يتم اختيار العينة	يتم اتخاذ أكثر القرارات المتعلقة بالمعاينة قبل بدء الدراسة، ولكن الأسئلة الكيفية الموجهة قد تؤدي إلى ظهور عينات أخرى أثناء الدراسة.
الطريقة التي يتم بها الاختيار	تتخذ قرارات المعاينة بالتركيز على آراء الخبراء. وقد تتطلب بعض الفروع الكمية تطبيق صيغ المعاينة الرياضية.
إطار المعاينة	تستخدم كل من أطر المعاينة الرسمية وغير الرسمية.
شكل البيانات المجمعة	يتم عادة إنتاج البيانات الرقمية والسردية على حد سواء. وأحيانا قد تسفر استراتيجيات تقنيات المعاينة المختلطة عن بيانات سردية أو رقمية فقط.

المصدر: Teddlie, Charles & Yu, Fen : 2007, 85

وفي الواقع، تعتبر قدرة الباحث على الجمع بين التقنيات الاحتمالية والقصدية بشكل مبدع في الإجابة على أسئلة الدراسة هي واحدة من الخصائص المميزة لبحوث التقنيات المشتركة، والتي غالبا ما تنطوي على العمل التعاوني بين خبراء من ذوي خلفيات أكاديمية مختلفة (علماء النفس والاجتماع والإعلام والأنثروبولوجيا...).

إن مسار تصميم البحث المختلط هو بناء مهم قد يتضمن كغيره من المسارات ثلاث مراحل: المرحلة التصورية، والمرحلة التجريبية (المنهجية/ التحليلية)، والمرحلة الاستنتاجية. وعادة ما تكون هذه المحطات إما كمية أو كيفية، على الرغم من أن التحول من نوع إلى آخر يمكن أن يحدث أثناء سير الدراسة.

إن الباحث بالتقنيات المختلطة قد يختار أحيانا إجراءات تركز على اختيار عينات ممثلة، وأخرى تفضي إلى حالات ذات معلومات غنية. إن الجمع بين التوجّهين يسمح للباحث بإنتاج قواعد بيانات تكميلية تشمل معلومات عميقة ومتسعة بشأن الظاهرة قيد الدراسة.

وبالطبع عادة ما يقتضي ذلك استخدام عينات متعددة، وهذه العينات قد تختلف في الحجم (تبعا لطبيعة البحث وتساؤلاته) من عدد صغير من الحالات إلى عدد كبير من الوحدات. وباستخدام مثال تربوي، قد يختار أحدنا وبشكل مقصود أربع مدارس للبحث، ويوزع استبيانات على جميع معلميها، ثم يدير حوار ست مجموعات من الطلبة، يليها إجراء مقابلة مع عينة عشوائية من الطلبة.

وكما ورد في الجدول أعلاه، فإن المعاينة المختلطة عادة ما تنتج بيانات رقمية وسردية معا، ولكنها قد تسفر أحيانا عن بيانات سردية فقط أو بيانات رقمية

فقط. وبالتالي، من المهم تقديم مناقشة موجزة حول العلاقة بين تقنيات المعاينة وإنتاج أنواع مختلفة من البيانات.

ويعرض الجدول الموالي مصفوفة نظرية (لتقاطع محتويات ثلاثية: 3×3) تجمع بين تقنيات المعاينة الثلاث (الاحتمالية، القصدية، المختلطة) وبين أنواع البيانات التي يتم إنتاجها بواسطة الدراسة (الكمية فقط، الكيفية فقط، المختلطة).

جدول خاص بالمصفوفة النظرية العاكسة لتقاطع نوع تقنيات المعاينة حسب نوع البيانات المجمعة

نوع تقنية المعاينة	إنتاج بيانات كيفية فقط	إنتاج بيانات كمية فقط	إنتاج بيانات كيفية وكمية معا
تقنيات المعاينة القصدية	يحدث عادة (الخلية 1)	نادرا ما يحدث (الخلية 2)	يحدث أحيانا (الخلية 3)
تقنيات المعاينة الاحتمالية	نادرا ما يحدث (الخلية 4)	يحدث عادة (الخلية 5)	يحدث أحيانا (الخلية 6)
تقنيات المعاينة المختلطة	يحدث أحيانا (الخلية 7)	يحدث أحيانا (الخلية 8)	يحدث عادة (الخلية 9)

المصدر: Kemper, Stringfield, & Teddlie: 2003, p. 285 ، في: Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 87

إن الحس السليم يشير إلى أن الخلايا القطْرية (1، 5، 9) في الجدول تمثل المزيج أو المجموعات الأكثر تكرارا من تقنيات المعاينة وأنواع البيانات المنتجة. أما المعلومات الواردة في الخلايا الأخرى فتستند على تكهنات معرفية.

كما يوضح الجدول أن بعض أنواع تقنيات المعاينة هي من الناحية النظرية أكثر ترابطا مع أنواع محددة من البيانات: العينات الاحتمالية مع البيانات الكمية (الخلية 1)، والعينات القصدية مع البيانات الكيفية (الخلية 5)، والعينات المختلطة مع البيانات المختلطة (الخلية 9). وعلى الرغم من هذه الاتجاهات العامة، هناك

حالات أخرى ترتبط فيها تقنيات المعاينة أحيانا (الخلايا 3، 6، 7، 8) أو نادرا (الخليتان 2 و 4) مع الدراسات التي تنتج أنواعا مختلفة من البيانات.

ـ المفاضلة بين التمثيل والتشبع

يضطر الباحثون في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات معاينتية على أساس الموارد المتاحة (الوقت والمال). فقد يلجأون في بعض الأحيان إلى حل وسط بين متطلبات العينتين الكمية والنوعية في دراستهم، وذلك بنوع من المفاضلة بين ما أسماه "تدلي و يو" (Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 87): "التمثيل" و"التشبع". وتعني هذه المفاضلة وضع المزيد من التركيز على تمثيلية العينة الكمية، وأقل تركيز ممكن على تشبع العينة الكيفية، والعكس بالعكس.

ومن المعروف أن الهدف من المعاينة في البحث الكمي هو تحقيق "التمثيل". أي أن الباحث يريد من العينة أن تعكس خصائص المجتمع المستهدف، وهذا يتطلب عادة عينة من حجم معين نسبة إلى المجتمع. وأما في البحث الكيفي، فإن أهمية حجم العينة تنطوي على "التشبع" المعلوماتي. وهناك بالطبع عوامل أخرى هامة في تحديد حجم العينة الكيفية تشمل تحقيق الاختلاف في الفئات (Ranges)، وإنشاء المقارنات بين المجموعات ذات الصلة، والصفة التمثيلية التقديرية...

ويقدم المثال الموالي توضيحا لهذه الموازنة التمثيلية/التشبعية:

قامت إحدى الطالبات المحدودة الموارد ببحث أكاديمي حول خصائص القيادة عند مديري البرامج التكنولوجية (Aaron: 2005)، أرادت فيه الجمع بين متطلبات تمثيلية عينة المسح بالاستبيان وتشبع المعلومات المكتسبة من مقابلتها

مع عينة صغيرة. فاستخدمت أسئلة بحث كمية وكيفية، محاولة الإجابة على الأسئلة الكمية باستخدام استطلاع عبر الإنترنت موجه إلى جميع مفردات المجتمع (590 استجاب منهم 284)، وأجابت على الأسئلة الكيفية باستخدام مقابلة عبر الهاتف مع عينة صغيرة (12) منهم (من الذين كانت ردودهم على الاستطلاع تشير إلى اختلافهم في بعدين هامين: نوع البرامج المدارة ونوع أسلوب القيادة).

وإذا كان هامش الثقة يحدد إحصائيا بالنسبة لنسبة الاستجابة للاستبيانات (هنا ± 5٪)، فليس هناك معايير محددة بوضوح لمدى كبر حجم عينة المقابلة، الذي ينبغي أن يكون، للوصول إلى نتائج جديرة بالثقة. ولقد اعتمدت الطالبة في اختيار عدد "12 مديرَ برنامج" لإجراء المقابلات معهم على أساس حدسها بالإضافة إلى مشورة الخبراء في لجنة أطروحتها، ثم اختارت المبحوث الثالث عشر الذي شعرت أنه يمثل حالة خاصة غنية بالمعلومات (معاينة الحالة المتطرفة أو المنحرفة).

فلو حاولت الطالبة زيادة حجم عينة بيانات دراستها المسحية لتعكس لها مجتمع الدراسة بهامش ثقة ± 1٪، لاضطرت إلى القيام بجولة أخرى على الأقل من إرسال الاستبيانات المسحية لجميع الذين لم يشاركوا من قبل، مما سيقلص من الوقت الذي خصصته لاختيار المشاركين والتفاعل معهم بواسطة المقابلة. ومن جهة أخرى، لو أنها زادت من حجم عينة الدراسة الكيفية الأخيرة إلى 24 مقابلة، سيكون عليها تقليص كمية الوقت والموارد التي استثمرتها في الدراسة الاستقصائية الكمية. ويبدو أن خياراتها المعاينتية عملت على تلبية أو الجمع بين متطلبات تمثيل المصادر الكمية وتشبع المعلومات النوعية.

- أنواع استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة

ليس هناك على ما يبدو في الأدبيات المتخصصة تصنيف يحضى بقبول واسع يخص استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة. كما أن الراغب في تصنيفها قد تواجهه مشكلة تعدد التسميات والمصطلحات المستخدمة في بحوث التقنيات المختلطة.

وسنقتصر هنا على ذكر ثلاثة تصنيفات مع التركيز على آخرها:

- قدم الثلاثي "كولينس، أونيغبوزي وجياو" (Collins, Onwuegbuzie, & Jiao: 2007, 267) تصنيفهم الخاص بتقنيات المعاينة المختلطة. وهو ثنائي: المعاينة المختلطة **التتابعية** (Sequential)، والمعاينة المختلطة **التزامنية** (Concurrent)، ثم قسموا النوعين إلى ثمانية أنواع معاينتية مختلطة: تزامنية **متماثلة** (Identical)، تزامنية **متوازية** (Parallel)، تزامنية **متداخلة** (Nested)، تزامنية **متعددة المستويات** (Multilevel)، وتتابعية متماثلة، تتابعية متوازية، تتابعية متداخلة، تتابعية متعددة المستويات.

- وهناك تصنيف آخر ثنائي الأبعاد يتكون من أربعة فروع، أورده المؤلفان (Onwuegbuzie & Collins: 2007, 294). فالمعاينات المختلطة بالنسبة لهما تنقسم تبعا لمؤشر الزمن إلى: **تتابعية** أو **تزامنية،** وتبعا لطبيعة علاقتها بالعينات الكيفية والكمية إلى: **متماثلة** أو **متداخلة**.

- وأما "تدلي ويو" (Teddlie, Charles & Yu, Fen : 2007, 89-95)، فقد أوردا في نفس السنة تصنيفا خماسيا مؤقتا لاستراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة، تم توزيع مكوناته كما يأتي:

- الاستراتيجيات **الأساسية** لتقنية المعاينة المختلطة (الحصصية والعشوائية القصدية).

- تقنية المعاينة المختلطة **التتابعية**.
- تقنية المعاينة المختلطة **التزامنية**.
- تقنية المعاينة المختلطة **متعددة المستويات** أو (المراحل).
- تقنية المعاينة المختلطة **متعددة الاستراتيجيات**.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

- إن **الاستراتيجيات الأساسية لتقنية المعاينة المختلطة** هي عادة ما تناقش كأنواع من أنواع تقنيات المعاينة القصدية (Patton: 2002)، ولكن بحكم تعريفها فهي تشمل أيضا مكونا من المعاينة الاحتمالية (الطبقية، العشوائية). ويمكن استخدام هذه التقنيات الأساسية المختلطة لإنتاج بيانات سردية فقط في البحوث الموجهة نحو النوعية (الخلية 8 في الجدول السابق: ص.138) أو لإنتاج بيانات بحوث التقنيات المختلطة (الخلية 9 في الجدول نفسه).

ومن أهم أنواعها "المعاينة الحصصية"، التي عرضناها ضمن تقنيات المعاينة القصدية، و"المعاينة العشوائية القصدية"، وهي تنطوي على أخذ عينة عشوائية (إحصائية) متكونة من عدد صغير من الوحدات (200 حالة مثلا) من مجتمع أكبر بكثير (600 موقعا تربويا مثلا)، يليه اختيار قصدي لعدد أقل من الحالات (12 حالة مثلا).

- أما **تقنيت المعاينة المختلطة: التتابعية والتزامنية،** فمعظم أخصائيي المنهجية المختلطة يركزون عليهما مع بعض الاختلاف في تفصيلاتهما. تشمل تقنية المعاينة المختلطة التتابعية مجموعة من وحدات التحليل مع استخدام متسلسل لاستراتيجيات معاينتية احتمالية وقصدية (كمية-كيفية)، أو العكس (كيفية-كمية).

وتعتبر **المعاينة التتابعية الكمية-الكيفية،** هي الأسلوب الأكثر شيوعا في الأدبيات المتخصصة، "ففي الدراسات ذات النماذج التتابعية المختلطة، عادة ما

تكون المعلومات من العينة الأولى (المستمدة عادة من إجراء معاينتي احتمالي) ضرورية لتحديد حجم العينة الثانية (المستمدة عادة من إجراء معاينتي قصدي)" (Kemper, Stringfield, & Teddlie.: 2003, 284). أي أن المنهجية المستخدمة في الفرع الكمي تؤثر في المنهجية المستعملة في الفرع الكيفي، حيث تعتبر عينة الفرع الأول الإطار الذي تختار منه عينة الفرع الثاني.

وبالطبع قد تنطوي تقنيات الدراسات التتابعية المختلطة على أكثر من شقين (كمي-كيفي-كمي، كيفي-كمي-كيفي...).

ومن أمثلة المعاينة المختلطة التتابعية الكمية/ الكيفية: استعمال المعاينة العنقودية ثم العشوائية في الشق الكمي، ثم المعاينة الكثيفة والمتجانسة في الشق الكيفي، كما حدث في دراسة (Hancock, Calnan, and Manley: 1999) المتعلقة بقياس الرضا عن بعض الخدمات الصحية في بريطانيا، أو استعمال "الفيسبوك" كـأداة للمعاينة الاستكشافية (للشبكات الاجتماعية) ومعاينة كرة الثلج بموجات عشوائية في المرحلة الكمية، ثم المعاينة المريحة (لإجراء مقابلات معمقة) في المرحلة الكيفية، كما فعلت "فابيولا بلتار وآخرون" (Baltar F. & al.: 2011, 92-106) في دراستهم حول تطبيق المعاينة الافتراضية والتصميمات المختلطة على المجموعات المستخفية.

وأما مثال **المعاينة التتابعية الكيفية/الكمية** فيمكن تشخيصه من خلال دراسة (Nieto, Mendez, and Carrasquilla (1999) حول متابعة مرض الملاريا في كولومبيا والتي استُعملت فيها بداية مقابلة بعض قادة الرأي بغية اختيار أفرادٍ للمشاركة في مجموعات النقاش (المركزة/ البؤرية) ثم اختيار خمس مجموعات متجانسة داخليا تتوافر في مفرداتها خصائص معينة، وبعد الانتهاء من مناقشة أهم القضايا المرتبطة بمشكلة الدراسة ثم استخدامها في تصميم استبيان

كمي وزع على عينة موسعة من المنازل (1380 منزلا) باستعمال العينة العشوائية الطبقية.

- وأما فيما يخص الأمثلة المفصلة لتقنية **المعاينة المختلطة التزامنية** فتعتبر أكثر ندرة في الأدبيات المتخصصة. وهي تنطوي على اختيار مجموعة من وحدات التحليل مع الاستخدام المتزامن لكل من المعاينة الاحتمالية والمعاينة القصدية، إذ لا يمكن لنوع إجرائي واحد منهما تحديد المرحلة الأخرى في هذا النوع من الدراسات التزامنية، وبدلا من ذلك، يتم استخدام إجراءات المعاينتين الاحتمالية والقصدية في الوقت نفسه، لاستخراج عينة واحدة والوصول إلى نتائج تخدم الفرعين الكمي والكيفي من الدراسة. وهذا يحدث مثلا عندما تستجيب عينة من المشاركين تم اختيارها بالتطبيق المشترك للتقنيات الاحتمالية والقصدية لاستبيان مختلطة التقنيات بحيث يتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة.

ومن الأمثلة النادرة التي تعكس هذا النوع من الاستخدام المتزامن ما أورده (Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 93) عن دراسة الثلاثي (Parasnis, Samar, and Fischer: 2005) الذين استخدموا فيها عينة واحدة للاستجابة لمتطلبات فرعيْ الدراسة الكمي والكيفي: أجريت الدراسة في جامعة أمريكية تضم 1200 طالب، أرسلت لعينة منهم استمارة تضم عبارات مغلقة ومفتوحة وتم جمع البيانات الخاصة بالفرعين الكمي والكيفي في وقت واحد (بالتزامن) مع استعمال تحليل بيانات أحدهما في تحليل الآخر. وبالطبع تضمنت إجراءات تقنية المعاينة المختلطة تقنيات النوعين من المعاينة القصدية والاحتمالية. بداية، كان كل مفردات العينة العامة من الطلبة الصمّ، مما يعبر عن عينة منسجمة، ثم استخدم فريق البحث إجراءات معاينتية مختلفة لاختيار الأقلية الإثنية/ العرقية من الطلبة الصمّ ولاختيار الطلبة القوقازيين الصم. ولما كان عدد الطلبة القوقازيين

كبيرا جدا تم اختيار عدد منهم عشوائيا ليرسل لهم الاستبيان بالبريدين العادي والإلكتروني. ولأن عدد الأقلية الإثنية من الطلبة الصم كان محدودا جدا تمت معاينتهم كلهم باستعمال المعاينة القصدية (المسماة بالمجموعة الكاملة أو المعاينة المعيارية: Complete collection or Criterion sampling) على أساس معيار الأقلية الإثنية في إحدى الجامعات. وإجمالا وزع فريق البحث 500 استبيانا وتحصل على مجموع 189 ردا، 32 منها تم إلغاؤها لأنها كانت تخص طلبة أجانب، فتبقى 157 مستجيبا، 81 منهم كانوا من الأقليات الإثنية (الأفريقية-الأمريكية، الآسيوية، الأسبانية)، و76 منهم كانوا قوقازيين. ولقد أفضى الجمع بين تقنيات معاينتية قصدية (المجموعة الكاملة) واحتمالية (عشوائية) في هذه الدراسة التزامنية إلى عينة سمحت بإجراء مقارنات هامة بين مجموعات إثنية فرعية فيما يخص قضايا متنوعة، مثل تمثلاتهم للجو النفسي الاجتماعي في الجامعة ومدى قابلية مختلف الأدوار النمطية...

بينما استخدمت معظم الدراسات التي عرضت عمليا كيفية الجمع المتزامن بين التقنيتين باستعمال كل منهما على انفراد في دراسة واحدة، حيث يجيب كل منهما على التساؤلات التي هي من نفس طبيعته (معاينة احتمالية واستبيان كمي للإجابة على التساؤلات الوصفية الكمية، ومعاينة قصدية ومقابلة معمقة مثلا للإجابة على التساؤلات النوعية الكيفية)، أي تستعملان في خطين متوازيين بشكل تكاملي.

- وأما تقنية المعاينة **المختلطة متعددة المستويات** فهي استراتيجية معاينتية عامة تستخدم تقنيات المعاينة الاحتمالية والقصدية في مستويات مختلفة من الدراسة (Tashakkori & Teddlie: 2003[a], 712)، تكون فيها مختلف وحدات التحليل متداخلة ضمن بعضها بعضا، مثل المدارس والمستشفيات، وأنواع مختلفة من الأجهزة البيروقراطية.

وبالطبع تختلف تقنية المعاينة المختلطة متعددة المستويات عن تقنية المعاينة المختلطة المتزامنة، ولكن يمكن استخدام كليهما في الدراسات التي تجمع بين استراتيجيات تقنية المعاينة المختلطة. فبينما تتطلب تقنية المعاينة المختلطة المتزامنة على الأقل مسارين/ فرعين (Strands) وتركز عادة على مستوى واحد فقط أو وحدة تحليل فقط، فإن تقنية المعاينة المختلطة متعددة المستويات يمكن استخدامها داخل مسار بحثي واحد فقط وتتطلب على الأقل مستويين أو وحدتين من وحدات التحليل (Tashakkori & Teddlie: 2003[a], 92).

- وأخيرا، فإن تقنية **المعاينة متعددة الاستراتيجيات** تستعمل على الأقل استراتيجيتين من الاستراتيجيات السابقة.

- المبادئ التوجيهية لتقنية المعاينة المختلطة

إن من أهم المبادئ التوجيهية العامة، التي ينبغي أخذها في الاعتبار من طرف الباحثين عند القيام بدراسة تستخدم تقنيات مختلطة، ما يلي:

بداية، وعلى غرار كل الدراسات الأخرى، يجب أن تكون استراتيجية المعاينة المختلطة أخلاقية. فهي تتضمن اعتبارات أخلاقية هامة جدا تشمل قضايا محددة، تتصل بالمعاينة، مثل الموافقة المسبقة على المشاركة في الدراسة، القدرة على ذلك، ذكر الفوائد والمخاطر المحتملة على المشاركين، الحاجة إلى ضمانات مطلقة بالقدرة على الحفاظ على أي سرية موعودة، والحق في الانسحاب من الدراسة في أي وقت...

ثانيا، ينبغي أن تكون استراتيجية المعاينة عملية (قابلة للتنفيد) وفعالة. أي تقتضي الإجابة على التساؤلات العملية الآتية: هل لدى الباحثين الوقت والمال لاستكمال استراتيجية المعاينة؟ هل يمكن للباحثين الوصول فعلا إلى كافة مصادر البيانات؟ هل استراتيجية المعاينة المختارة منسجمة مع قدرات الباحثين؟ وأما

فاعليتها فتنطوي على تقنيات تركيز الطاقات المحدودة لفريق البحث على أسئلة البحث المركزية.

ثالثا، ينبغي لاستراتيجية المعاينة أن تتيح لفريق البحث إمكانية "تحويل" أو "تعميم" استنتاجات دراستهم إلى/ على أفراد آخرين وجماعات وسياقات أخرى... وتجدر الإشارة إلى كون الدراسات المختلطة لا تستهدف كلها التحويل أو التعميم. وفي حالة استهدافهما:

أ. من منظور التصميم الكيفي، يشير هذا المبدأ التوجيهي إلى ضرورة أن يعرف الباحثون الكثير من المعلومات عن خصائص كل من "سياقات الإرسال والاستقبال" المَعرفييْن (Lincoln & Guba: 1985, 297). وهكذا، عند اتخاذ قرارات المعاينة القصدية، ينبغي على الباحثين معرفة خصائص عينة الدراسة (سياق الإرسال) وكذا خصائص السياقات الأخرى التي يريدون تحويل نتائج دراستهم إليها (سياقات التلقي).

ب. من منظور التصميم الكمي، يشير هذا المبدأ التوجيهي إلى ضرورة استهداف الباحثين زيادة تمثيلية عينة الدراسة قدر الإمكان.

رابعا، ينبغي على الباحثين وصف استراتيجيتهم المعاينتية بالتفصيل الكافي بحيث يمكن أن يفهم الباحثون الآخرون ما تم وربما استخدام تلك الاستراتيجيات (أو متغيرات منها) في دراسات مستقبلية مشابهة أو أكثر تعقيدا، وخاصة إذا علمنا أن الأدبيات المتعلقة بتقنية المعاينة المختلطة لا تزال شحيحة في هذا المجال.

وأخيرا، يعتبر كل من "الإبداع" و"المرونة" في التصميم العملي لخطط تقنية المعاينة المختلطة عاملين حاسمين للنجاح في مثل هذه الدراسات (Lincoln & Guba: 1985, 97-98).

5.2. المعاينة والإنترنت

لقد أصبحت الإنترنت مؤخرا مصدرا قيما للبيانات المستخدمة بشكل متزايد لجميع أنواع البحوث الاجتماعية الأكاديمية والتجارية، وذلك بالرغم من محدوديتها المنهجية.

فبعض عناصر منهجية استخدامها من استبيانات ومعاينات إلكترونية في تطور مستمر، وهي متضمنة في العديد من المنشورات عبر الإنترنت نفسها (لمزيد من المعلومات أنظر: www. websm.org). وسيتم في هذا المبحث عرض تقنية المعاينة عبر الإنترنت بالاعتماد أساسا على النسخة الأسبانية لواحدة من أهم الوثائق التي نشرت في أوروبا في مطلع القرن الحالي في هذا المجال (معايير الجودة لإجراء الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت)، والتي حررتها في مايو 2001 "الرابطة الألمانية لمعاهد السوق والرأي" (ADM)، بالشراكة مع جمعيات أخرى، مثل "الجمعية الألمانية للأبحاث بالإنترنت"[°].

- إطار المعاينة الإلكترونية

على غرار أطر المعاينات التقليدية في الدراسات الكمية، يتم اختيار مفردات العينة الإلكترونية التمثيلية من إطار متكون من مجموعة من الأشخاص محددة بوضوح من حيث المكان والزمان.

إن التمثيل في الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت، يشير فقط وحصريا لمستخدمي الإنترنت ككل (المبحِرون)، ولكنه قد يشمل أيضا مجموعات محددة من مستخدمي الإنترنت، مثل مستخدمي بعض المواقع أو منصات خِدمية معينة

[°] "Standards zur Qualitätssicherung für Online-Befragungen". http://www.bvm-net.de/user/dokumente/kodex-Q02D.pdf. in: Raúl Páramo Flores: 09/2004.

أو مجموعات المستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى الشبكة عن طريق أي نوع من أنواع أجهزة التواصل. إن تمثيل مثل هذه المجموعات يكون ممكنا فقط عندما تكون نسبة استخدام الإنترنت في هذه المجموعات متقدمة بما فيه الكفاية (كأن تكون مثلا مشابهة لنسبة استخدام الهواتف المنزلية). كما يمكن الحصول على تمثيل المجموعات التي تنخفض فيها هذه النسبة من خلال توفير العناصر الضرورية لرفعها، أي، الحاسوب والاشتراك في الإنترنت والبريد الإلكتروني... لغير المستخدمين.

ويعرف "كوبيلس" (Cubiles: 2002, 286) المجتمع الذي قد يشارك في الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت بأنه يشمل "أولئك الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الوسائل المناسبة لاستكمال استبيان المسح عن طريق الإنترنت". ويحدد في مقالته (ص ص. 290-297) نوعين من المجتمعات الدراسية تبعا لدرجة تعامل مفرداتها مع الإنترنت: المجتمعين المتشبع وغير المتشبع مع تميزهما بعدم محدوديتهما جغرافيا. والمجتمع المتشبع في نظره هو الذي تصل نسبة تعامل مفرداته مع الإنترنت إلى 80٪ أو أكثر من المجتمع (متبنيا بذلك تقديرات "Trewin & Lee: 1988" الخاصة بالمكالمات الهاتفية). وهو يتكون في نظره من أربعة أنواع:

1. المجتمع-الجمهور (Audience) أو مجموع المستخدمين الذين يصلون إلى موقع إنترنتي معيّن أو إلى شبكة من المواقع (لأي سبب كان) لفترة من الزمن (فترة الدراسة)، ويمكن التفرقة هنا حسب طبيعة عناصر المعاينة بين عدد الزيارات أو عدد الزوار مع تطبيق نفس تقنيات المعاينة المناسبة لعموم المجتمع (العشوائية البسيطة، المنتظمة، الطبقية: ساعات اليوم، أيام الأسبوع، المواقع... الخ).

2. المجتمع المحدَّد (المشخَّص) أو مجتمع مستخدمي الإنترنت من الذين قد تتوافر عنهم قائمة بكافة العناصر والمعلومات لتحديد موقعهم (على سبيل المثال طلبة الجامعات والشركات والجمعيات، الخ.)، ويمكن هنا تطبيق نفس تقنيات المعاينات التقليدية.

3. مجتمع مستخدمي الإنترنت الذي يشير إلى جميع مستخدمي الإنترنت بغض النظر عن الموقع الذي يزورونه وعن الهدف من ذلك (على الأقل مرة واحدة في آخر سبعة أيام – حسب: Callejo: 2001)، والتي تكون وحدات معاينتهم الأولية هي المواقع الانترنية، وأما مستخدميها فهم وحداتها في المرحلة الثانية وفي فترة الدراسة طبعا، الخ.

4. مجتمع إنترنتي متخصص، حيث يجب أن يتوافر في عناصره تخصص معين مطلوب للانضمام إلى المجتمع المستهدف، مثل أن يكونوا من المستهلكين لمنتج معين أو يعيشون في منطقة معينة...

وأما "المجتمع غير المتشبع" فيتميز في نظره (ص ص. 296-297) بإتاحته فرصة تطبيق الاستبيانات المعتمدة على الإنترنت ومن خارجها، لأن نسبة تعامل عناصره مع هذه الأخيرة أقل من 80٪ من المجتمع، فيوسع نطاق تطبيق الاستبيانات ليشمل باقي مفرداته من خارج الإنترنت. وحينها قد يستخدم عدد مستخدمي الإنترنت المتاح كملحق لإطار العينة غير الإنترنتي أو كوسيلة لمراقبة جودة الاستبيان المطبق على هذه الأخيرة أو تُتبنى معاينة ذات إطار مزدوج (من داخل الإنترنت ومن خارجها). ومع ذلك، فإنه من الممكن تحقيق نتائج عينية ممثلة لمجتمع الدراسة في هذا النوع من الاستبيانات في حالة تجهيز عناصر العينة بالوسائل الضرورية التي تجعلهم ينتمون لمجتمع مستخدمي الإنترنت (الإنترنتيين)، "أي تحويل المجتمع غير المتشبع إلى مجتمع متشبع".

- **أنواع المعاينة الإلكترونية**

لقد مر معنا من قبل أن الشائع هو تصنيف تقنيات المعاينة إلى نوعين: الاحتمالية وغير الاحتمالية. إن واحدة من أكثر النقاط مناقشة وعلى نطاق واسع في منهجية الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت هي مدى تمثيلية العينة والاختيار العشوائي لمفرداتها.

وفي هذا السياق هناك من يقترح (Couper, M: 2000, 464-481) تصنيفا على أساس احتمال اختيار المبحوثين، يميّز فيه بين استبيانات احتمالية وأخرى غير احتمالية، مع الأمثلة التالية:

*** استبيانات احتمالية:**

• استبيانات "دخيلة" أو ذات اختيار عشوائي لزوار صفحة أو موقع على الإنترنت.

• استبيانات مرسلة عن طريق البريد الإلكتروني إلى عينة عشوائية تَم اختيارها مسبقا.

• نماذج مختلطة من استبيانات على صفحات إلكترونية ومراسلات بالبريد الإلكتروني.

• مجموعات عينية (Panels) احتمالية (في دراسات ذات موجات متوالية أو متكررة على العينة المختارة نفسها) من مجتمع ذي اختيار نشط/إيجابي (من اختيار الباحث) أو ضمني/سلبي/ذاتي (أنظر لاحقا عنصر التجنيدين النشط والسلبي).

*** استبيانات غير احتمالية:**

• استبيانات ترفيهية -"صوّت هنا"-.

• استبيانات إلكترونية ذات اختيار ذاتي.

• مجموعات عينية بالمشاركة الطوعية.

وبغض النظر عن نوع التصنيف المستخدم، توصي "معايير الجودة" بتطبيق نوع الاستبيان الإلكتروني الذي يلبي بشكل أفضل أهداف البحث، طالما أنه يفي بمعايير التمثيل والاختيار الاحتماليين. بالنسبة للتقنيات الأخرى التي لا تفي بهذه المعايير ولا تدّعي التمثيلية –مثل مجموعات النقاش (التركيز أو البؤرية/ Focus groups) الإلكترونية أو استبيانات الترفيه عبر الإنترنت...- فإن هذه المعايير لا تنطبق عليها.

ولكن عموم الأدبيات المتخصصة تفضل مناقشة نوع البحث المراد إنجازه من خلال الإنترنت وطبيعة المجتمع الإنترنتي المستهدف مع إشارتها إلى صعوبة أو استحالة تطبيق المعاينة الاحتمالية لعدم توافر حدود المجتمع الزمانية والمكانية، فالدخول إلى شبكة الإنترنت لا يفترض أن يكون فاعلوه مسجلين في أي تعداد أو قائمة، وبالتالي لا يمكن القيام باختيار عشوائي من زوار الإنترنت باستخدام فقط الإنترنت كمعيار للاختيار. وتبعا لذلك، تقترح وثيقة "معايير الجودة" الألمانية استخدام إطار عيني مزدوج أو الجمع بين أساليب التجنيد "داخل الشبكة" و"خارجها"، أي من خلال توجيه دعوات للمشاركة تنشر على صفحات الشبكة والقيام بحملات إعلانية عبر الإنترنت، وكذلك من خلال وسائل أخرى مثل التجنيد بالهاتف أو التجنيد الشخصي.

وبهذا الصدد تذكر وثيقة "معايير الجودة" سابقة الذكر النقاط الهامة التالية لأخذها في الاعتبار عند تصميم البحوث الاستطلاعية عبر الإنترنت: المعاينة واختيار أو تجنيد المشاركين، والتحكم ومعدلات المشاركة، وأوزان العينة.

ـ اختيار مفردات العينة

لقد مر معنا أنه يمكن اختيار أو تجنيد المشاركين في الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت عن طريق تقنيات "إنترنتية" (باستخدام شبكة الإنترنت كأداة للاختيار) وتقنيات "غير متصلة بالإنترنت" (أو دون استخدام الإنترنت، بالهاتف مثلا أو بالمقابلات الشخصية).

وتصلح هذه القاعدة المزدوجة للاستعمال على حد سواء في كل من الدراسات الآنية أو الطولية ذات الموجات المتعددة أو الدراسات المتكررة على العينة نفسها (بالمجموعات -Panels- عبر الإنترنت). وهي المفضلة لأن تمثيل جميع مستخدمي الإنترنت يتطلب استخدام أساليب التجنيد "غير الإنترنتية" كتقنيات رصد أو متابعة لأنه لا يوجد معيار لا لبس فيه يمكن أن يعتمد للقيام باختيار تمثيلي حصري ووحيد عبر الإنترنت. ولا يمكن إجراء اختيار أو تجنيد عشوائي باستخدام شبكة الإنترنت كوسيلة في حين لا توجد قوائم للمستخدمين ولا صفحات إنترنتية تصنف زوارها بطريقة تكون ممثلة لجميع مستخدمي الإنترنت. فتتيح بذلك اختيار المشاركين بالمعاينة الحصصية. فهذه الأخيرة لن تكون مفيدة إلا عند توفر دراسات موثوقة عن بنية مرجعية حصصية لمستخدمي الإنترنت. ولذلك وجب اختيار وتجنيد المشاركين من مصادر متنوعة (إنترنتية وغير إنترنتية) لتحسين النتائج وتحقيق أقصى امتداد لعينة المستخدمين.

وعلى كل وكما أوضح "مونيوز وآخرون" (Muñoz Reyes, Ana M. (Et al.): 2002, 325): "فعندما تستهدف الدراسة "مجتمع غير متشبع" عبر الإنترنت، فإن إطاره (العيني) سيخص بالضرورة هذا المجتمع سواء ارتبطت عناصره بالإنترنت أم لم ترتبط [...] ومع ذلك، فإنه من الممكن تطبيق تصميم

بإطار مزدوج، والاستفادة من تخفيض التكلفة الذي يفترضه إجراء المقابلات عبر الإنترنت.

وبالطبع، تقتضي أخلاقيات منهجية البحث العلمي توفير معطيات التوزيع بالحصص للمبحوثين وكذا التوزيع الجهوي أو القطاعي للعينة أو لشريحة مستخدمي الإنترنت المعنيين بالدراسة، في حال كان ذلك ضروريا للبحث.

أما اختيار أو تجنيد المشاركين بالنسبة للمعاينات عبر الإنترنت التي تستهدف تمثيل مجموعات خاصة من مستخدمي الإنترنت، فيمكن القيام به عن طريق قوائم عناوين البريد الإلكتروني طالما يتم تحديثها وتصفيتها وذلك لضمان استجابتها لخصائص المبحوثين المستهدفين.

وأما المعاينات الإنترنتية التي تستهدف تمثيل مستخدمي صفحة ويب معينة، فإن اختيار المشاركين يمكن أن يتم إما باستخدام خوارزمية تقوم بحساب تواتر الزيارات واقتراح المشاركة على كل عدد "ن" من الزوار (دوريا)، أو باستخدام رمز لاختيار وعرض المشاركة على زوار الصفحة على فترات عشوائية. وهذا يتطلب مراعاة المعايير المختلفة لاحتمالية الاختيار لكل من المشاركين الذين يزورون الموقع للمرة الأولى والمنتظمين منهم والتأكد من عدم قيام الفرد بملء الاستبيان الواحد مرتين.

- التجنيدان "النشط" و"السلبي"

عند اختيار العينة عبر الإنترنت هناك نوعان من التجنيد: التجنيد النشط (الإيجابي)، وهو الذي يشارك فيه الباحث في عملية الاختيار ويكون على علم بهوية المشاركين، والتجنيد السلبي وهو الذي لا تُعرف فيه هوية المشاركين عند إجراء الدراسة.

ويعني الاختيار "النشط" أن الباحث يعرف ويقرر في جميع الأوقات، على من تقترح المشاركة عند كل استبيان. أي أنه يختار المشاركين حسب معاييره الخاصة، ولا يترك الباب مفتوحا أمام المشاركة "بالاختيار الذاتي". ولذلك ينبغي أن يتم تجنيد أو اختيار المشاركين في الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت، بطريقة "نشطة" من قبل الباحث أو مؤسسة البحث التي تنجز المشروع حتى تكون العينة ممثلة وعالية الجودة. ويوفر هذا النظام الاختياري أساس المعايير الإحصائية- الرياضية للاختيار العشوائي والخصائص الاجتماعية والديموغرافية الضرورية لتحديد الحصص المعاينتية.

أما الإشارة العامة إلى الاستطلاع عبر الإنترنت عن طريق إعلان ينشر عبر شبكة الإنترنت (على سبيل المثال عن طريق "راية" -"Banner"- أو إعلان إنترنتي) فإنها لا تفي بمتطلبات المنهجية اللازمة للاختيار والتجنيد في الدراسات الاستقصائية العلمية. ففي هذه الحالات لا تستطيع مؤسسة البحث تحديد من الأفراد الذين تعرض عليهم المشاركة وفق معايير الاختيار المحددة مسبقا.

إن هذا النوع من الاختيار أو التجنيد "السلبي" يتسبب في تشويه العينة أو تحيزها نتيجة التجنيد الذاتي، وذلك لأنه عادة ما يكون، مثلا، تمثيل المستطلَعين "المهنيين" أو المحترفين (صائدي الجوائز) مبالغا فيه. فالمشاركين المختارين بهذه الطريقة، لا يمثلون مجموع مستخدمي الإنترنت ولا مجموعات من مستخدمي صفحة ويب معينة أو ملامح محددة من المشاركين.

كما لا يمكن القول أن المشاركين المختارين بطريقة "سلبية" من الذين تتوافر فيهم شروط مسبقة ولكنهم يتميزون بملامح أو صفات اجتماعية وديموغرافية أو نفسية أخرى مختلفة، يمثلون المجتمع المستهدف.

ـ التحكم في الاختيار أو التجنيد الذاتي (السلبي)

وفي حالة عدم توافر الاختيار النشط والعشوائي إحصائيا، فمن الضروري على الأقل التحكم في "الوصول الذاتي" إلى الاستبيان من طرف الإنترنتيين بالقيام بـ"اختبار مراقبةٍ" لتحديد هوية الأفراد (طلب بياناتهم الشخصية) لتجنب المشاركات المتعددة وأنواع أخرى من الأخطاء (بعض البيانات المزيّفة...)، بالإضافة طبعا إلى تبرير معايير الاختيار السلبي التي تم بها تطبيق الاستبيان.

لهذا، فإنه لا يكفي طلب عنوان البريد الإلكتروني للمشترك، ولكن على الأقل طلب الحصول على بيانات البريد العادي والهاتف أو بطاقة الهوية لمنع احتمال المشاركة المتعددة في نفس الاستبيان، وإدخال بيانات مزيفة أو المشاركة المزدوجة للحصول على الحوافز.

وعلى كل، ينبغي طبعا (من الناحية الأخلاقية) توثيق تدابير الرقابة المتخذة وضمان خصوصية بيانات المشاركين.

ـ معدل المشاركة أو نسبتها

للقيام باختيارات عشوائية من المشاركين، من الضروري الأخذ في الاعتبار، توثيق معدل المشاركة (أو النسبة المئوية للأفراد الذين أتموا ملء الاستبيان من مجموع الذين وصلتهم دعوة المشاركة فيه) واعتبارها عنصرا من عناصر الجودة.

في الاستبيانات المهيكلة في شكل حصص، لا يعتبر معدل المشاركة مهما بالنسبة لجودة الدراسة. فمعرفته غير ممكنة أصلا، لأن حالات التجنيد "النشط" فقط هي التي تسمح بالحصول على معدل المشاركة من طرف مؤسسة البحث المشرفة على الدراسة، حيث يكون العدد الإجمالي للأفراد الذين تلقوا دعوة

المشاركة معروفا. بينما، في حالة حصص المشاركة المستهدفة، يتم الاعتماد بشكل كبير على الاختلافات الخاصة بكل مجموعة مدروسة، كعنصر من عناصر الجودة.

وقد تشير حصص المشاركة التي تكون أقل من المتوسط إلى أوجه قصور نوعيةٍ في البحث. ومن الضروري طبعا توثيقها وتبريرها تبريرا مناسبا. وبعد الحصول على البيانات المرجعية حول حصة المشاركة يتم التحقق مما إذا كانت خصائص العينة التي تم الحصول عليها تلبي معايير التمثيلية لمجموع مفردات المجتمع.

وكذلك الأمر في حالة إجراء استبيانات عبر الإنترنت بتقنية المعاينة المتكررة بالمجموعة (Panel) والمختارة مسبقا من مستخدمي الإنترنت، حيث تكون حصة المشاركة (النسبة المئوية من أعضاء المجموعة الذين طبقوا الاستبيان) عنصرا نوعيا هاما لأن انخفاض معدل المشاركة في مجموعة من الإنترنتيين يمكنه إظهار أخطاء جودة الدراسة.

- الوزن/ الترجيح

في الاستبيانات عبر الإنترنت، قد تحدث انحرافات (تحيزات) منتظمة للعينة العشوائية البسيطة فيما يتعلق بقيم مجتمع الدراسة. ولتكييف هيكلة العينة تبعا للخصائص الاجتماعية والديموغرافية وعادات الاستخدام "الإنترنتي" لمجتمع الدراسة، قد يكون ضروريا أو على الأقل مفيدا ترجيح النتائج تبعا لأوزان هذه الخصائص (مدى أو نسبة تواجدها في المجتمع)، التي يجب بالطبع اكتساب بعض المعلومات عنها.

وكالعادة نختم هذا العنوان الفرعي بالإشارة إلى البعد الأخلاقي المتمثل في ضرورة توثيق مصدر هذه المعلومات وطبيعة تكييفها مع جميع مفردات مجتمع الدراسة، وكذا توزيع العوامل المرجحة، في التقرير المنهجي للمشروع.

ـ مصادر الخطأ

أشار "غروفس" (Groves: 1989) في مؤلفه إلى أربعة مصادر رئيسة للخطأ في أي دراسة استقصائية وهي تنطبق أيضا على الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت: أخطاء المعاينة والتغطية والقياس وعدم الاستجابة.

• ينتج خطأ المعاينة عن إجراء دراسة استقصائية لمجموعة فرعية من المجتمع بدلا من العدد الإجمالي لمفردات المجتمع. ويمكن تخفيض نسبة وقوع هذا النوع من الأخطاء في الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت لأنه من السهل زيادة حجم العينة دون تكبد زيادة مفرطة في تكاليف الدراسة. فلقد أثبت "شايفر" (Schaefer: 2001)، أنه يمكن للتكلفة المتوسطة للاستبيان الإلكتروني أن تكون ثلاث مرات أقل من تكلفة الاستبيان الكتابي.

• يشير خطأ التغطية إلى الاختلافات بين مجتمع مستخدمي الإنترنت وعامة المجتمع، واحتمال كون عينة من مستخدمي الإنترنت غير ممثلة لبقية مفردات المجتمع العام. والملاحظ أن هذا الخطأ يقل تدريجيا مع الازدياد المضطرد لمستخدمي الإنترنت في معظم أنحاء العالم.

• أما خطأ القياس فيشير إلى نتيجة الحصول على إجابات غير مناسبة نتيجة سوء التصميم في الاستبيان أو اتخاذ مواقف في ردود معينة أو تأثير الباحث على أجوبة المبحوث.

• وأخيرا، فإن خطأ عدم الرد، ينتج عن عدم مشاركة كل أفراد العينة المختارة في الاستبيان، بسبب عدة عوامل أهمها مشاكل التفاعل مع الاستبيانات الإلكترونية (شاشة الاستقبال غير مناسبة، تعليمات معقدة...).

- خلاصة بعض متطلبات المعاينة الإلكترونية

نختم هذا المبحث الخاص بالمعاينة عبر الإنترنت بعرض قائمة من النقاط الهامة التي يأخذها الباحث في الاعتبار قبل القيام بالدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت، وهي مأخوذة من وثيقة "معايير الجودة" التي حررتها الجمعيات الألمانية لمعاهد أبحاث السوق والرأي، سابقة الذكر، ولكننا اجتزأنا منها فقط ما تعلق بالمعاينة من متطلبات وفي شكل تساؤلات:

- هل يتم اختيار الأفراد من خلال التجنيد النشط (وفقا لنموذج العينة العشوائية أو الحصصية) أو على العكس من ذلك، بشكل سلبي، أي من خلال الاختيار الذاتي؟

- في حالة الحصول على نسبة استجابة منخفضة في اختيار عشوائي، هل يمكن الإثبات بعديا من خلال البيانات المرجعية المناسبة ما إذا كانت العينة المحصل عليها تعكس جيدا سمات وبنية مجتمع الدراسة؟

- هل يمكن تجنب تشوهات العينة بتقديم تسهيلات تقنية إلى المبحوث؟ وهل تضمن المؤسسة المسؤولة على البحث امتلاكها القدرة التقنية الكافية لضمان نشر الاستبيان والوصول إليه عبر الإنترنت خلال المدة التي يستغرقها نشره؟

- هل الوقت المخصص للنشر كبير بما فيه الكفاية حتى يتسنى لجميع مفردات العينة أن تكون لديهم الفرصة للوصول إلى الاستبيان؟

- هل تقدم حوافز مادية "محايدة" (غير مبالغ فيها وغير موجهة إلى جماعة معينة) بناءً على أهداف البحث والمجموعة الخاضعة للتحليل، لتشجيع المشاركة، ولكن في الوقت نفسه لا تشوه العينة؟

- هل تتخذ تدابير الرقابة الميدانية الكافية لمنع المشاركة المتعددة والإجابات العشوائية؟

- بعض مزايا (+) وعيوب (-) العينة عبر الإنترنت

+ يمكن للمبحوثين استكمال الإجابة على الأسئلة في الوقت الذي يناسبهم.

+ تكون عملية استرجاع البيانات سريعة واقتصادية.

- محدودية تمثيلية العينة نظرا لعدم تعميم إمكانية الدخول إلى الإنترنت في الدول المتقدمة وهي محدودة أكثر في البلدان الأقل تقدما.

- تمثيل عال للمتعودين على استخدام الإنترنت (احتمال كبير لإدراجهم في العينة).

- بعض إشكالات المعاينة الإنترنتية في بحوث تحليل المحتوى

اكتشف الباحثون عددا من المشاكل المنهجية عند معاينة تحليل محتوى الإنترنت (بعضها يشمل دراسات الجمهور أيضا). وسيتم عرض أهمها بالاعتماد أساسا على ما أورده "شياوبنغ وانغ" في مقال له (Xiaopeng Wang: 2006):

يشير كل من "غونتر" (Gunter, B.: 2003) و"نويندورف" (Neuendorf K. A.: 2002) إلى أن عدم خطية أو ثبات محتوى الشبكة وبنيَتها الخاصة تنتهكان الافتراضات الأساسية لتقنية تحليل المحتوى التقليدية، لأن مستخدمي الإنترنت قد يطّلعون على محتواها وحتى على مواقعها من خلال الارتباطات الإضافية في النصوص التشعبية (Hypertextuality)، كما أن خاصية التفاعل الإنترنتي والعديد

من الصفات الهامة الأخرى قد تجعل تحليل محتوى الإنترنت معقدا إلى حد ما ويؤثر في عمليتي التمثيل والتعميم.

أما "ماكميلان" (McMillan, S. J.: 2000) فقد أشار من جهته إلى خمس قضايا رئيسة تظهر عند دراسة محتوى الشبكة، نتيجة مرونته وتعقيده وعدم ثباته أصلا:

1. كيف نتعرف على وحدات المعاينة؟

2. كيف نجمع البيانات ونصنفها بحيث تكون قابلة للترميز مع العلم أن محتوى الشبكة يتغير بسرعة؟

3. كيف يتم حل قضايا حقوق المؤلف في حالة تحميل الباحثين صفحات الشبكة بغية تحليلها؟

4. كيف يتم توحيد وحدات التحليل ونحن نتعامل مع خصائص الوسائط المتعددة للشبكة (نصوص، صور، مقاطع فيديو...)؟

5. كيف يتم التحقق من صدق وثبات التحليل المعلوماتي بالحاسوب؟.

وبالطبع ينبغي على محللي المحتوى ضبط كيفية تحديد إطار معاينتي ملموس، وكيفية الجمع بين كون حجم العينة عمليا وفعالا في الوقت نفسه (Krippendorff, K.: 1980).

وفي هذا الإطار، اشتكى "دومينيك" (Dominick, J. R.: 1999) من عدم وجود إطار معاينتي على الشبكة. لأن، من جهة، يعتبر مقدار المعلومات على شبكة الانترت هائلا ويتوسع بمعدلات هندسية، ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة اللامركزية للفضاء الإلكتروني تسمح لأي مستخدم للشبكة بإنشاء ونقل مختلف أشكال المعلومات في أي وقت ومن أي مكان.

كما أن غفليتها/ مجهوليتها (Anonymity) تجعل من الصعب أيضا تقدير أطر المعاينة في بحوث تحليل المحتوى (Weare and Lin: 2000). فلا عجب إذن أن يصف "ريف ولاسي وفيكو" (Riffe, Lacy & Fico: 1998, 101) شبكة الإنترنت بأنها "مدينة بلا دليل هاتف أو خريطةٍ لتوجيه الناس".

وفي الممارسة العملية، يستخدم عادة المحللون محتوى محركات البحث عبر الإنترنت والدلائل المتاحة لتحديد أطر عينات دراستهم. وعلى سبيل المثال، عثر "بول" (Paul M. J.: 2001) على 64 صفحة استقبال إغاثة في حالات الكوارث باستخدام العديد من محركات البحث عبر شبكة الإنترنت، وقام "ليو وآخرون" (Liu & al.: 1997) بتحليل مواقع الأعمال على شبكة الإنترنت باستخدام مؤشر "فورتشن 500 شركة" (Fortune 500 companies index). ومع ذلك، يبقى استخدام محركات البحث والدلائل المتنوعة صعبا بسبب ظهور واختفاء المواقع عبر شبكة الإنترنت بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن تتبعها أو رصدها، كما أن اختيار الكلمات الرئيسة للبحث هو عمل لا يفيد كثيرا، فحتى محركات البحث الأكثر تطورا لن تجد سوى كمية صغيرة من حجم ضخم من المعلومات المتوافرة عبر الإنترنت.

فالبعض يدعي أن حجم البيانات "غير المرئية" بالنسبة لمحركات البحث هي 500 مرة المحتوى الذي يمكن البحث فيه (Javed Mostafa : 2005: 66-68).

ويعتبر حجم العينة مشكلة أخرى تخص المعاينة عبر الإنترنت، والتي، للأسف لم تجد إلا قليلا من الاهتمام من طرف محللي محتوى الإنترنت. وقد يرجع ذلك جزئيا إلى صعوبة اختبار فعالية حجم العينة لأن الباحثين ليسوا على علم حتى بحجم أطر المعاينة، بما في ذلك البيانات المرئية وغير المرئية. وهكذا، فإن الجزء المخفي من محتوى الشبكة عن محركات البحث يؤدي أساسا إلى

حقيقة أن الباحث بالكاد يمكنه استخلاص مجرد عينة مريحة باستخدام محركات البحث. فيصبح تمثيل العينة من البيانات المرئية مشككا فيه بشكل كبير.

ولذلك قد تجعل التساؤلات حول تقنية المعاينة عبر الإنترنت الباحثين يشعرون باليأس. ولكنهم يجب أن يعرفوا كذلك أن أطر المعاينة على الشبكة ليست كلها غير قابلة للتحديد، بل الأمر يخضع لطبيعة وحدات التحليل. وعلى سبيل المثال، فإن تحليلات مجموعة من المواقع عبر شبكة الإنترنت قد تبدو في البداية مشوبة بمجموعة المشاكل في تحديد مجتمع الدراسة، وذلك لأن هذه المواقع هي أساسا مستقلة أو منعزلة في عالم الإنترنت، ولا يمكن للباحثين اكتشافها إن لم تكن مترابطة. وقد أنشأت محركات البحث شكلا من أشكال الربط لجمع هذه المواقع عبر شبكة الإنترنت، بشكل جزئي طبعا وليس بشكل شامل، مما يسبب مشكلة تحديد أطر المعاينة.

وعلى العكس من ذلك، يكون لتصميمات البحوث الطولية إطار معاينة واضح نسبيا، مثل أطر دراسة "لي" لتصميمات صفحات الصحف الإلكترونية (Li, Xigen: 1998)، ودراسة "ماسي وتشانغ" (Massey Brian L. & Chang L. A.: 2002, 987) التحليلية لصحف الويب الآسيوية والدراسة المقارنة لـ"كاسيدي" (Cassidy W. P.: 2005, 53) بين المواقع الإخبارية ومواقع الصحافة اليومية الإلكترونية المحضة في مقالات أو صفحات ويب ضمن موقع معين بدلا من المواقع المعزولة عبر شبكة الإنترنت.

فمنذ أن تم ربط المقالات والصفحات الإلكترونية بموقع ويب معين، أصبح جميعها مرئيا. وبالتالي أصبح في مقدور الباحثين تقدير أطر المعاينة – كل المقالات أو الصفحات الإلكترونية أو صفحات ويب ضمن إطار زمني معين.

وفي إطار استكشاف أحجام العينات الإنترنتية، يمكن اعتبار من جهة أخرى أن مسألة الحجم المثالي للعينة هي، في الواقع، "مسألة العلاقة بين التكلفة والفائدة" (Krippendorff, K.: 1980, 69). حيث يكون حجم العينة مناسبا وفعالا عند نقطة لا تؤدي فيها زيادة عدد الحالات إلى تحسن واضح في الطابع التمثيلي لنتائج العينة (أي تحقيق التشبع المعلوماتي)، في حين يضر خفض عددها بصدقها بشكل كبير.

إن الحجم الفعال والمناسب للعينة في مجال بحوث تحليل المحتوى من شأنه أن يؤدي إلى عقلنة تكلفة تحليل الكم الهائل من البيانات، وخاصة البيانات الهائلة عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه إلى تقليص الخطأ العيني بغية الحفاظ على صدق تعميمي معقول.

ومعروف بالطبع أن الحد الأدنى الفعال لحجم العينة في بحوث تحليل وسائل الإعلام التقليدية الذي توافق عليه معظم الأدبيات المتخصصة هو 12 عددا من أسبوعين صناعيين "مبنيين" لتمثيل محتوى سنة بكاملها (Stempel Guido H.: 1952, 333-334)، وأن الاختيار العشوائي لأربعة عشر عددا في السنة أو عددا واحدا عن كل شهر في السنة (كعينة طبقية) ستمثل بكفاءة عاما كاملا (Lacy Stephen, Robinson Kay & Riffe Daniel: 1995)، وأن السحب العشوائي ليومين في الشهر كاف لتحليل مضمون الأخبار التلفزيونية لمدة سنة واحدة.

وإذا كانت لا توجد مبادئ توجيهية عامة لتحديد عينة فعالة بشكل كاف عند تحليل محتوى الإنترنت. فقد طبق محللو المحتوى تقنيات معاينتية مختلفة في أبحاثهم الطولية. بعضهم اعتمد تقنيات معاينة وسائل الإعلام التقليدية، حيث استخدم "بيتس" (Pitts Mary Jackson: 2003) مثلا عينة أسبوع مبني واحد

لفحص مواقع ويب التلفزيون على مدى ستة أشهر. كما استخدم "كرافت و وانتا" (Craft Stephanie & Wanta Wayne: 2004, 124) عينة الأسبوع الصناعي أيضا لتمثيل شهر واحد من المقالات على المواقع الإخبارية. كما استخدم البعض الآخر وبشكل تعسفي عددا أكثر أو أقل من الأيام (من 3 إلى 10 في الشهر الواحد...) رغم علمهم المسبق بالاستقرار النسبي لتصميمات الصفحات الإلكترونية للمواقع الإخبارية.

6.2. تقنيات معاينة غير مناسبة

قد تواجه الباحثين بعض الصعوبات العملية تؤدي بهم إلى الوقوع في بعض الممارسات المعاينتية الخاطئة، ومن بينها ما يلي:

- *تجاوز حدود مجتمع الدراسة*: يجب أن لا تشمل العينة مفردات من غير المنتمين لمجتمع الدراسة. ففي عينة كرة الثلج مثلا، غالبا ما يحدث أن بعض المبحوثين يقترحون أشخاصا لا ينتمون إلى نفس مجموعة الدراسة. وحينها إما نرفضهم أو نعدل الحدود الأولية لمجتمع الدراسة لكي تستوعبهم.

- *عينة من الحالات النموذجية*: إن الهدف من دراسة مجموعة غير متجانسة يكمن غالبا في تحديد ما هو مشترك ونموذجي بين معظم الحالات في مجتمع الدراسة. لهذا الغرض المنطقي، تستخدم أحيانا المعاينة لتحديد الحالات الأكثر شيوعا في العينة، مع استبعاد جميع الحالات غير العادية. ومع ذلك، فمن غير المستحسن اختيار عينة من الحالات النموذجية لأنه عند اختيارنا لحالات "نموذجية" فإنه سيكون للأحكام المسبقة للباحث (والتي قد تكون خاطئة) تأثير كبير على نتائج البحث. فقد يختار الباحث، دون أن يلاحظ ذلك، جميع الحالات التي تدعم أفكاره المسبقة أو فرضياته. خلاصة القول، إذا كنا نريد اختيار الحالات الوسطية أو الأكثر شيوعا من مجتمع الدراسة، فالطريقة الأفضل هي تصنيف جميع عناصر مجتمع الدراسة ثم اختيار عينة عشوائية، أو اختيار عينة عشوائية بداية لاستخراج النموذج الأكثر شيوعا. أما الحالات النموذجية فهناك من يخصها بدراسات كيفية متعمقة... وليس بغرض التمثيل أو التعميم طبعا.

- *عينة من المتخصصين*: قد تبدو لنا فكرة معقولة أن نسأل مباشرة متخصصين، فعددهم غالبا ما يكون محدودا، وهم يعرفون الكثير عن موضوعنا،

بدلا من سؤال عينة كبيرة من الناس العاديين المختارين عشوائيا، والذين قد تكون معرفتهم جزئية ومتناقضة. وهكذا، فإنه يمكننا على سبيل المثال:

• بحث تفضيلات المستهلك الخاصة بالأجهزة الكهرومنزلية، بإجراء مقابلات مع البائعين.

• دراسة سبل حياة مستأجري الشقق والمنازل بواسطة استبيان موجه لأصحابها أو مديريها.

• تطوير نموذج جديد من السيارات العائلية بعد أخذ رأي بعض سائقي سباقات السيارات ثم تجريبه وتقييمه.

• تقييم مناخ العمل في شركة بإجراء مقابلات مع مديري وحداتها.

• تقييم مناهج الدراسة من وجهة نظر أساتذة علم النفس التربوي، الخ...

إذا كانت ميزة مقابلة المتخصصين تتمثل في اقتصار عينتنا على عدد قليل من الناس تفضي مناقشتهم إلى تحقيق أهدافنا بسرعة، فإنه لا يجب التفكير في اعتبارهم عينة ممثلة لـ"غير المتخصصين". إنهما مجموعتان مختلفتان. يجب عدم تعميم نتائج "المتخصصين" على أية مجموعة أخرى من المبحوثين. ولذلك ينصح بالعمل مع عينة عن كل مجموعة أو استخدام نتائج المتخصصين في وقت لاحق كافتراضات يتم اختبارها مع عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ككل أو مع عينة من غير المتخصصين فقط، أي يمكن استخدام عينة المتخصصين أو الخبراء في دراسة أولية أو استكشافية.

ـ *العينة المعيارية*: يعتبر الجانب المعياري مقبولا في مشاريع تطوير أو تحسين نماذج مماثلة في المستقبل، لكن من الأفضل الاحتفاظ به خارج المعاينة لأنه لا يتوافق مع مبادئ التمثيل والتعميم.

تعتبر الدراسة المعيارية لـ"عينة من أفضل الأعمال" تقليدا يُعمل به عادة في تاريخ الفن. والفكرة من وراء ذلك أنها تمثل الأعمال الأكثر أصالة في عصر معين. لكن لهذا الاختيار المتعمد من قبل الباحث، مخاطر جدية. فمن الواضح أنها ليست عينة نموذجية عن العصر المعني بالدراسة ولا تمثل الأعمال الفنية العادية (المتوسطة). هذا لا يعني أنه لا ينبغي دراستها، ولكن إذا قمنا بذلك، لا نسميها "عينة" إذا كان مجتمع دراستنا يخص أعمال كبار الفنانين فقط. وبالطبع يمكننا لاحقا، في مرحلة تحليل البيانات، الحفاظ على الجانب المعياري، وذلك باستخدام أساليب دراسة الحالة المعيارية والمقارنة المعيارية والتصنيف المعياري... فليس هناك حاجة للخلط بين إجراءات المعاينة والاعتبارات التحليلية المعيارية.

الفصل الثالث

حجم العينة وقضايا التعميم

1.3. حجم العينة

إذا كان الغرض الرئيس من المعاينة هو توفير الجهد والتكلفة، فما ما هو أصغر حجم "عيني" (Sample size/Taille de l’échantillon) ممكن يستجيب لذلك وتكون بياناته حول المجتمع الكلي موثوقا بها إلى حد كبير؟ إن الجواب يختلف بالطبع باختلاف طبيعة البحوث (كمية أم كيفية) وخاصة طبيعة العينة (عشوائية أم غير عشوائية):

- العينات العشوائية

إن البيانات التي نحصل عليها من العينة عادة ما تكون مختلفة قليلا عن بيانات مجتمع الدراسة. والسبب هو أن الاختيار العشوائي لا يجلب فقط إلى العينة المفردات المتوسطة من المجتمع، ولكن أيضا بعض المفردات غير العادية أو الاستثنائية. ولا يمكننا توقع العدد الذي سيختار منها باستخدام نظرية الاحتمالات. كما قد نقع في خطأ التحيز بالحصول على بيانات خاطئة بسبب هذه الحالات الاستثنائية. وعلى العموم، فالخطر الاحتمالي يتناسب (تقريبا) طردا مع درجة تباين المتغيرات وعكسا مع حجم العينة.

وإذا استخدمنا الصيغة أو المعادلة بطريقة عكسية، في حالة معرفتنا المستوى المطلوب للدلالة الإحصائية للبيانات التي سنسجلها من العينة، يمكننا حساب حجم العينة المطلوب على أساس عدد المتغيرات ودرجة تبايناتها. فهي غالبا ما تكون غير معروفة مسبقا، ولكن يمكن اعتماد بعض التقديرات التقريبية بدلا منها.

فعلى سبيل المثال، إذا قمنا بقياس متغيرين لعينة صغيرة، ووجدنا أن معامل الارتباط هو 0.26، فمن الممكن أن يكون منشأ مثل هذا الارتباط في العينة

ذا طابع عشوائي وليس ذا طابع حقيقي في مجتمع الدراسة. وإذا أردنا أن يكون احتمال وقوع حادث من هذا القبيل أقل من 1 ٪، ثم نظرنا في جدول اختبارات "ت" (t-test)، سوف نجد أن هناك حاجة إلى عينة من مائة حالة قبل أن ينخفض احتمال الحصول عن طريق الخطأ على ارتباط من 0.26 إلى 1 ٪.

مثال آخر: في حالة دراسة النسب وأردنا أن نكون على يقين بنسبة 95 ٪ بأن النسبة المئوية التي قمنا بقياسها من العينة هي صحيحة في مجتمع الدراسة. هنا يمكننا استخدام معادلة "مجال الثقة":

$$m = \pm 1{,}96 \sqrt{p(100-p)/n}$$

حيث:

p = النسبة المئوية كما تحسب من العينة

n = حجم العينة

وهذا يعني أنه مثلا إذا كانت لدينا (p) بالمائة من مفردات العينة (95 ٪ من الحالات مثلا) تفضل مُنتَجا معينا، فإن هناك نسبة 5 ٪ من احتمالات عدم الثقة (أي تقع خارج مجال الثقة).

وإذا كان مجال الثقة، وفقا للمعادلة السابقة واسعا جدا، يمكننا تقليصه باستخدام عينة أكبر. من المعادلة يمكننا أن نستنتج أنه إذا تضاعف حجم العينة أربع مرات، سوف يتقلص مجال الثقة إلى النصف. فالمعادلة مستقلة عن حجم المجتمع.

إن المعادلات الحسابية صحيحة لكن استخدامها مرهقا بعض الشيء بسبب العدد الكبير من الخيارات المعنية، لذلك لن نستعرضها هنا. وهناك قاعدة مضمونة تقريبا تقول أنه من أجل إجراء تحليل التباين نحتاج إلى 30 حالة ولإجراء تحليل الانحدار 40 حالة مضروبة في عدد المتغيرات، ولاختبار (Chi) ما لا يقل عن خمس حالات في كل خلية من جدول التوزيع. ففي المشاريع

الكبرى ذات الموارد الوافرة، يفضل عادة مراجعة خبير إحصائي لحساب حجم العينة. أما في مشروع بحثي ذي موارد محدودة، فالقاعدة العامة هي: استخدام أكبر حجم عيني يمكننا تحمله.

مع الإشارة إلى أنه أصبحت لدينا عدة تطبيقات معلوماتية عبر الانترنت (Random Integer Set Generator...) تتيح الحساب الآلي لحجم العينة العشوائية بالاعتماد على بعض المتغيرات الكمية مثل: حجم المجتمع (ن) ومستوى الثقة (عادة: 95 بالمائة) وهامش الخطأ (عادة: 5 بالمائة).

وعلى سبيل المثال، إذا أردنا تحليل جميع تغريدات الرئيس ترامب (حوالي 39000)، فإننا ندخل هذا الرقم في خانة "حجم المجتمع" ونحدد مستوى الثقة وهامش الخطأ اللذين نريدهما (95٪ و5٪ كما هو شائع)، حينها سنحتاج إلى دراسة 381 رسالة (تغريدة). أما إذا أردنا الحصول على نتائج أكثر موثوقية، فيمكننا زيادة الثقة بنسبة تصل إلى 99٪ وتقليل هامش الخطأ إلى 2٪ مثلا. في هذه الحالة، قد يصل حجم العينة إلى 3760 رسالة.

وهنا، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هامش الخطأ يعني أن الفروق الأقل من تلك النسبة المئوية غير موثوقة. أي، إذا تعاملنا مع هامش خطأ بنسبة 5٪ وأظهر تحليل المحتوى لدينا أن الرئيس ترامب يستخدم تعبير "أخبار مزيفة" في 52٪ من رسائله ولا يستخدمه في 48٪ منها (الفرق: 4٪)، فهذا يعني على العموم أن النتيجة غير قطعية الدلالة (Francisco Segado-Boj : 2018).

ومن دون استخدام الإجراءات الرياضية، تعتبر عادة العينة صغيرة إذا كانت أقل من 30 مفردة. وإذا كانت الدراسات تخص مجتمعا كبيرا بما يكفي إلى حد اعتباره لا متناهٍ من الناحية الإحصائية، فمن المستحسن أن لا تقل العينة عن 10٪ من مجموع السكان. ففي مجتمع متكون من 1000 شخص، يمكن اعتبار 100

مفردة عينة كافية، إذا كان بالطبع نوع الدراسة لا يتطلب غير ذلك. وبالطبع، هناك إجراءات رياضية لتحديد بدقة حجم العينة، مع افتراض خطأ صغير تبعا لمستوى الثقة (انظر: Arnau, J. : 1980, 216).

وفي حالة وسائل الإعلام، عادة ما يتم تقدير حجم العينة –بالاعتماد على بعض الدراسات الكلاسيكية (Stempel Guido H.: 1952 ; Riffe, Aust & Stephen: 1993; Stephen, Kay & Riffe: 1995…)- بـ12 عددا أو برنامجا أو مقطعا... في السنة، لكن بعض الدراسات الحديثة توصلت إلى أن نصف هذا العدد (6) كاف، ومنها الدراسة الاستكشافية لفعالية وكفاءة أحجام العينات العشوائية لتحليل محتوى مواقع الصحف عبر الإنترنت والتي قام بها الثنائي (Xiaopeng Wang and Daniel Riffe : 2010)، حيث أظهرت مقارناتهما أن حجم عينة ستة أيام كان فعالًا لتمثيل سنة واحدة من محتوى جريدة "نيويورك تايمز الإلكترونية"، لكنهما أوصيا بتوخي الحذر عند الرغبة في تعميم النتائج على تحليلات المحتوى لمواقع الأخبار الأخرى عبر الإنترنت وذلك بسبب اختلاف أشكال ومحتويات مواقع الويب.

-- حساب هامش الخطأ تبعا لمستوى الثقة المطلوب

إن احتمال أن تمثل عينة مجتمعا ما، تبعا لقوانين الاحتمالات، يسمى مستوى الثقة: إنها الثقة التي لنا عن دقة النتائج. والمعيار الذي نقبل به عادة ما يكون 95٪، وهذا يعني، إذا أخذنا عدة عينات من نفس السكان، 19 مرة من أصل 20 (95٪ من المرات) سوف تكون العينة ممثلة تمثيلا وفيا للمجتمع.

وأما هامش الخطأ فهو دقة النتيجة المتحصل عليها نظرا لمستوى الثقة الذي نكون على استعداد لقبوله.

- العينات غير العشوائية

لا توجد صيغة لتحديد حجم العينة غير العشوائية. ففي كثير من الأحيان، لا سيما في مجال البحوث الكيفية، يمكننا فقط القيام بتوسيع تدريجي للعينة وتحليل النتائج تباعا. عندما لا تقدم لنا الحالات الجديدة معلومات إضافية، نستطيع أن نستنتج أن عينتنا تشبّعت، وننهي العمل. لكن هذا الأسلوب، مُعرض للمعاينة المنحازة نظرا لتقديرنا الذاتي لحد التشبع، لذا علينا أن نكون حذرين ونتأكد من عدم إغفال أي مجموعة من مجتمع دراستنا.

مع التذكير أيضا أنه لا جدوى من زيادة حجم العينة إذا كان مبدأ العينة منحازا، لأن العينة المضافة ستكون منحازة تماما ما دمت تستخدم نفس طريقة اختيار العينة الأولى، بل يفضل حينها العمل بطريقة أخرى في اختيار العينة ثم مقارنتهما وهي وسيلة ممتازة للحكم على وجود تحيز في أي منهما.

وإذا كانت أهمية حجم العينة في البحوث الكيفية تنطوي، كما مر معنا، على تشبع المعلومات، فإن هناك عوامل أخرى هامة في تحديد حجم العينة الكيفية تشمل: تحقيق الاختلاف في الفئات (Ranges)، وإنشاء المقارنات بين المجموعات ذات الصلة، والصفة التمثيلية أحيانا (Teddlie, Charles & Yu, Fen: 2007, 98).

وفي الأخير نقدم في الجدول الموالي ما عرضه "أونيوغبوزي وكولينس" (Onwuegbuzie & Collins: 2007, 288-289) في مقالهما من مقترحات لتحديد أحجام عينية لتصميمات بحثية مختلفة، معتمديْن في ذلك على ما ذكره "ساندلوفسكي" (Sandelowski: 1995)، حول إمكانية تحديد أحجام العينات كميّا في البحوث الكيفية أيضا. فهو يعتبر أن من المفاهيم الخاطئة الشائعة حول المعاينات في البحوث الكيفية هي أن الأرقام غير مهمة في ضمان كفاية

استراتيجية المعاينة (ص. 179). ولذلك، قدم بعض أخصائيي المنهجية مبادئ توجيهية لاختيار أحجام العينات في الدراسات الكيفية على أساس: تصميم البحث (مثل: دراسة الحالة، الاثنوغرافيا، الظاهرتية، النظرية المتجذرة)، تصميم المعاينة (أي تصميم معاينة مجموعة فرعية وتصميم معاينة متداخلة)، أو أدوات جمع البيانات (أي المقابلة أو مجموعة التركيز/النقاش-Focus group-).

وقد وردت هذه التوصيات ملخصة في الجدول الموالي. وبشكل عام، فإن أحجام العينات في البحوث الكيفية يجب أن لا تكون صغيرة بحيث تجعل من الصعب تحقيق التشبع المعلوماتي، التشبع النظري، أو التكرار المعلوماتي. وفي نفس الوقت، يجب أن لا تكون العينة كبيرة بحيث يصعب التعمق في تحليل الحالات.

ومن جهة أخرى، ليس صحيحا دائما ما يشاع عن الارتباط المطلق للعينات صغيرة الحجم بالبحوث الكيفية وكبيرة الحجم بالبحوث الكمية. فهو تمثيل مبسط ومضلل. لأن في الواقع، قد تكون الظروف ملائمة لاستخدام عينات صغيرة في البحوث الكمية، في حين أن هناك مناسبات يبرر فيها استخدام عينات كبيرة في البحوث الكيفية (Onwuegbuzie & Collins: 2007, 282).

جدول مقترحات للحجم العيني الأدنى لأكثر تصميمات البحوث الكمية والكيفية ذيوعا

منهج/تصميم البحث	الحد الأدنى المقترح لحجم العينة
تصميم البحث[°]	
علائقي/ارتباطي (Correlational)	64 مشاركا بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف/ذات متغير واحد (One-tailed Hypotheses)؛ 82 مشاركا بالنسبة للفرضيات ثنائية الطرف (Onwuegbuzie et al., 2004)
سببي-مقارن (Causal-Comparative)	51 مشاركا عن كل مجموعة بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف (Onwuegbuzie et al., 2004)؛ 64 مشاركا بالنسبة للفرضيات ثنائية الطرف (Onwuegbuzie et al., 2004)
تجريبي	21 مشاركا عن كل مجموعة بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف
دراسة حالة (Case Study)	5-3 مشاركين (Creswell, 2002)
ظاهرتي (*Phenomenological*)	≥ 10 مقابلات (Creswell, 1998)؛ ≤ 6 (Morse, 1994).
النظرية المتجذرة (*Grounded Theory*)	20-15 (Creswell, 2002)؛ 30-20 (Creswell, 2007)
إثنوغرافي	مجموعة ثقافية واحدة (Creswell, 2002)؛ 50-30 مقابلة (Morse, 1994)
علم السلوك/الأخلاقيات(Ethological)	200-100 وحدة ملاحظة (Morse, 1994)
تصميم العينة	
تصميم عينة المجموعات الفرعية	≤ 3 مشاركين عن كل مجموعة فرعية (Onwuegbuzie & Leech, 2007a)
تصميم المعاينة المتداخلة	≤ 3 مشاركين عن كل مجموعة فرعية
إجراءات جمع البيانات	
المقابلة	12 مشاركا (Guest, Bunce, & Johnson, 2006)
مجموعة التركيز أو النقاش (*Focus Group*)	9-6 مشاركا (Krueger, 2000)؛ 10-6 مشاركا (Langford, Schoenfeld, & Izzo, 2002; Morgan, 1997)؛ 12-6 مشاركا (Johnson & Christensen, 2004)؛ 12-6 مشاركا (Bernard, 1995)؛ 12-8 مشاركا (Baumgartner, Strong, & Hensley, 2002) 6-3 مجموعات مركزة (Krueger, 1994; Morgan, 1997; Onwuegbuzie, Dickinson, Leech, & Zoran, 2007)

[°] بالنسبة للتصاميم العلائقية، السببية-المقارنة والتجريبية، تمثل أحجام العينة المقترحة تلك الضرورية للحصول على متوسط (باستخدام معيار: Cohen, 1988) علاقة ذات دلالة إحصائية وحيدة الطرف أو على تباين بقوة 0.80 عند مستوى الدلالة 5٪.

وكتكملة لهذه التوصيات يمكن الرجوع إلى ما تم ذكره سابقا (مبحث: عينة الأسبوع الصناعي والعينة الدورية، ص ص. 65-71) حول ما شاع في الدراسات الإعلامية من مقترحات عامة تخص تحديد الحد الأدنى من حجم العينة لدراسة الخصائص العامة لمختلف وسائل الإعلام (يوميات، أسبوعيات، إذاعة وتلفزيون، إنترنت...).

1.1.3. حالات عدم استجابة المبحوثين

كثيرا ما يحدث أن بعض المفردات في العينة لا يمكن الوصول إليهم، أو تفشل التدابير في التعامل معهم، أو يرفضون التعاون، الخ. فيكون رد فعلنا الطبيعي متمثلا في المبالغة قليلا في حجم العينة، مع التغاضي ببساطة عن الحالات الناقصة... إلا إذا كان من المحتمل أو المؤكد أن هذه الحالات تُدخل التحيز في النتائج، حينها يجب محاولة التعويض عن التحيز عن طريق إعطاء أوزان مختلفة للبيانات ذات الرد المباشر والتي تأتي فقط بعد معاودة الاتصال بالمبحوثين. انظر تفسير هذا الأسلوب في "مشكلة عدم استجابة المبحوثين" عبر الرابط (http:// www2.uiah.fi/ projects/metodi/ 12/12/2012).

وللتقليل من حالات عدم الاستجابة، ينصح عادة بـ:

- الزيادة في عدد الاتصالات (زيارات متكررة، تحديد مواعيد...).
- اللجوء إلى محاورين/قائمين بالمقابلات/ (Interviewers) ذوي خبرة.
- تقديم تعويضات مالية.
- استخدام نموذج الأجوبة العشوائية لتعويض الفراغات...
- بالإضافة طبعا إلى ما سبق ذكره من المبالغة قليلا في حجم العينة، أي بتحضير قائمة احتياطية من المبحوثين لتعويض حالات عدم الاستجابة المتوقعة.

وقد يتطلب ذلك تقدير عدم الاستجابة المتوقعة، من خلال تقدير نسبة أو معدل عدم الاستجابة (Durand Claire : 2002):

- **تقدير نسبة أو معدل عدم الاستجابة المتوقعة:** يسمى هذا التقدير أحيانا معدل القابلية للاختيار أو الأهلية ومعدل صدقية القائمة، حيث يتم تحديد حجم عينة الانطلاقة المطلوب استنادا إلى هذه المعلومات:

يتم احتساب العينة الأولية المطلوبة عن طريق أخذ العينة النظرية (أي حجم العينة التي نرغب في الحصول عليها عند الانتهاء من البحث) مضروبة في معكوس معدلات (Taux/ Rate) الصدق والقابلية للاختيار (أو الأهلية) والاستجابة المقدرة.

وذلك تبعا للمعادلة الآتية:

ن الانطلاقة= ن النظرية × 1/م س استجابة × 1/م س قابلية الاختيار × 1/ م س الصدق. أو:

ndépart = nthéorique * 1/tx réponse * 1/tx éligib * 1/ tx validité

حيث:

- "ن الانطلاقة" هي عدد الوحدات الذي يفترض استخراجه من قاعدة العينة أو الإطار العيني.

- "ن النظرية" هي العينة النظرية، أو عدد الوحدات التي نريد أن يقتصر عليها التحليل.

وتكون مختلف المعدلات معبر عنها بالأعشار (أي 0.6 بدلا من 60٪). على سبيل المثال:

إذا كان مستوى الاستجابة المتوقع هو 60٪ (0.6).

ومعدل القابلية للاختيار (الأهلية) 95٪ (0.95).

ومعدل الصدق 80٪ (0.8).

وإذا كنا نريد أن تكون لدينا عينة نظرية حجمها 384 مبحوثا (هامش الخطأ فيها 5٪ عن نسبة - proportion - 0.5 مع مستوى ثقة 95٪).

سوف نقوم بالحساب الآتي:

ن الانطلاقة= 384 × 0.6/1 * 0.95/1 * 0.80/1 = 842 أو

*ndépart = 384 * 1/0.6 * 1/0.95 * 1/0.80= 842*

يمكننا إذن تقدير أنه يجب سحب 842 وحدة من إطار العينة للحصول على عينة نظرية من 384 مشاركا بالشروط المذكورة أعلاه.

إن مجموع العوامل المذكورة أعلاه (الصدق -Validité-، والأهلية/ الأثر- éligibilité/ incidence- ومعدل الاستجابة) تؤدي بنا إلى الكلام عن مردودية الخطة العينية، أي النسبة المتوقعة من الاستبيانات الكاملة بالنظر إلى عينة الانطلاقة. ويمكن الحصول على هذا العدد أو النسبة من خلال تقسيم العينة النظرية (التي نرغب في الحصول عليها) على عينة الانطلاقة (الأولية).

وسنقول بأن العائد أو المردود المتوقع في الخطة العينية هو: 842/384، أي: 45.6٪.

وسنحصل على نفس العدد عن طريق ضرب معدل الاستجابة في معدل الصدق (الصلاحية) في معدل الأهلية (0.6 * 0.95 * 0.8 = 0.456).

2.3. قضايا الصدق والثبات والتعميم والتشبع في العينات غير الاحتمالية

إذا كانت مسألتا الصدق والثبات (والموضوعية والتعميم... تبعا لذلك) بالنسبة للمعاينة الاحتمالية وما ينتج عنهما من إمكانية التعميم قد عولجت إحصائيا لتقييم البحث الكمي، فهي تطرح بعض الإشكالات فيما يتعلق بكيفية تقييم نموذج البحث الكيفي.

فمنهم من اقترح تعويض هذه المصطلحات التقييمية بأخرى تتناسب أكثر مع طبيعة المعاينة غير الاحتمالية ونموذج البحوث الكيفية، ومنهم من دعى إلى تكييف مضامينها وإثرائها تبعا لطبيعة البحوث (الكمية والكيفية)، على اعتبار أن لكل نوع من أنواع البحوث شكل معين من أشكال التقييم، الصدق والثبات والتعميم...:

بداية، نعرض التوجه الأول من خلال ما خلص إليه كل من "أونيوغبوزي وكولينس" (Onwuegbuzie Anthony J. & Collins : 2007, 281-316) على لسان بعض المتخصصين، حيث قدم ما دعا إليه "دنزين ولينكولن" (Denzin and Lincoln: 2005) من "إعادة التفكير جديا في مصطلحات مثل الصدق (Validity)، والتعميم (Generalizability)، والموثوقية (أو الثبات/ Reliability)، والتي سبق إعادة صياغتها في خطابات ما بعد الوضعية، ما بعد البنيوية، النقدية، النسوية، التفسيرية... وذلك بغية محاولة إيجاد حل لمشكلة "كيفية تقييم الدراسات الكيفية في الزمن ما بعد البنيوي المعاصر". ويتمثل جزء من الحل في نظرهما في إعادة تصور صدق المفاهيم التقليدية عن طريق تسميات جديدة (Lincoln & Guba: 1985, 1990).

وعلى سبيل المثال، اقترح "لينكولن وقوبا" (Lincoln and Guba: 1985) الأنواع البديلة الآتية: المصداقية/ Credibility (بديلا عن المفهوم الكمي للصدق الداخلي/ Internal validity)، القابلية للتحويل والمقارنة/ Transferability & Comparability (بديلا عن المفهوم الكمي للصدق الخارجي والتعميم/ External validity & Generalizability)، الاعتمادية/ Dependability (بديلا عن المفهوم الكمي للموثوقية أو الثبات/ Reliability)، والتأكيدية/ Confirmability (بديلا عن المفهوم الكمي للموضوعية/ Objectivity).

وهناك تصنيف شائع آخر عن الصدق في البحوث الكيفية قدمه "ماكسويل" (Maxwell: 1992)، اقترح فيه خمسة أنواع من الصدق:

• الصدق الوصفي (Descriptive Validity): أي دقة الوقائع المرصدة كما هي موَثّقة (موصوفة) من قبل الباحث. وقد يكون ذلك من خلال تطبيق استراتيجية التقاطع الثلاثي أو المتعدد (Triangulation) باستخدام عدة ملاحظين مثلا.

• الصدق التأويلي (Interpretative Validity): أي إلى أي مدى يمكن لتفسير ما تمثيل فهم وجهة نظر المجموعة الأساسية والمعاني المرتبطة بكلمات الأعضاء وأفعالهم؟. ويمكن التعبير عنه بالدقة في تمثيل تصورات "المبحوثين" للظاهرة قيد الدراسة، والتي قد تتحقق من خلال رصد ردود الفعل البعدية لـ"المبحوثين" (Participants feedback)، للتأكد من مدى تطابقها مع تأويلاتنا لتصوراتهم.

• الصدق النظري (Theoritical Validity): أي إلى أي درجة يمكن أن تكون فيها دلالات البيانات المجمعة متسقة مع التفسير النظرى. ويمكن التعبير

عن ذلك بالمعقولية النظرية للنتائج، وخاصة إذا تم ذلك من خلال الاحتكام إلى عدة نظريات (Theory triangulation).

• الصدق التقييمي (Evaluative Validity): أي إلى أي مدى يمكن تطبيق إطار تقييمي على مفردات الدراسة؟، وذلك في مقابل أطر وصفية، تأويلية أو تفسيرية.

• والقابلية للتعميم (Generalizability): أي إلى أي مدى يمكن للباحث تعميم عرض حال (وصف) أو سياق معين أو مفردات... وهو ما عبر عنه "لنكلن وقوبا" (Lincoln & Guba: 1985, 316) بقابلية التحويل والمقارنة. ولتمييزه أكثر عن التعميم الكمي أشارا إلى أنه ليس من صلاحية الباحث تقديم مقياس للتعميم والتحويل بل تقديم بيانات غنية بما فيه الكفاية لقارئها أو مستعمليها حتى يحدد هو بنفسه أبعاد التحويل الممكنة. كما رأيا (ص.300) أن هذا يعتبر نوعا من أنواع الصدق الخارجي، وهو يتضمن آثارا مختارة، سياقية، تاريخية (ظروف فريدة وغير قابلة للمقارنة)...

وعلى العموم، ومن حيث مصداقية البيانات الكيفية، يجب أن تكون للبيانات المجمعة علاقة مثالية مع الواقع. ولتلبية هذا المطلب، قد يستخدم التقاطع الثلاثي (المتعدد أو المتنوع)/ (Triangulation)، كما تقترح ذلك معظم المقاربات الكيفية. وبالتالي، ينصح بالجمع بين العديد من تقنيات جمع البيانات (خرائط المفاهيم، المقابلات الفردية والجماعية، دفتر الملاحظات، الاجتماعات غير الرسمية...) للتعويض عن التحيزات الكامنة في كل منها.

وفي الأخير، نعرض مسألتي التعميم والتشبع، باعتبار خصوصيتهما في في البحوث الكيفية وعلى وجه أخص في المعاينة أحادية الحالة (PIRES, Alvaro : 1997, 55-60, 66-68):

ـ **مسألة "التعميم":** يمكن القول بداية أن هناك معان وأشكالا مختلفة من التعميم وكلها ليست قابلة للتطبيق على جميع أنواع البحوث أو البيانات أو المواضيع. وثانيا أن هناك من المؤلفين من لا يميز بين مصطلحي "التعميم" و"الاستدلال" أو "الاستقراء". وثالثا أن هناك من يميز بين مستويين من التعميم (النظري والميداني)، وبين نوعين من التعميم الميداني (الإحصائي والميداني-التحليلي). وفي الواقع، قد يتخذ التعميم الميداني شكلا رقميا (أو إحصائيا) أو شكلا ميدانيا-تحليليا. وهذا الأخير هو خاص بالبحوث الكيفية. ويستخدم الباحث الكيفي تعبيرا واحدا، "التعميم (أو الاستقراء) التحليلي"، للدلالة على مستويين من التعميم: التعميم الميداني-التحليلي والتعميم النظري (أو أيضا التحليلي-النظري). وهذا له ما يبرره لأنه من النادر جدا في البحوث الكيفية، التمكن من الفصل بوضوح بين المستويين.

وإذا كان الشائع القول أن البحث الكيفي لا يمكنه القيام باستدلالات إحصائية ولا حتى بوصف كمي للظاهرة، مع تحديد تكرارها وتوزيعها، الخ. فإن ذلك لا يعني بالطبع، أن الباحث الكيفي لا يمكنه تقدير، كيفيا، نسبة الأحجام والكثافة والتوزيع والنمطية، الخ. ولكنه لا يستطيع ولا يريد تكميم هذه التقديرات.

وفي هذا السياق، اقترح "زنانيكي" (Znaniecki :1934, 250-251) التمييز بين "الاستقراء الإحصائي" (أو التعدادي/ Ēnumérative) و"الاستقراء التحليلي"، لأهمية ذلك بالنسبة لفهم الأشكال المختلفة من التعميم. فهو يقول أن الأول يبحث عن الميزات المشتركة بين عدد كبير من الحالات، وبسبب عموميتها (أو اتساعها) يفترض أنها ضرورية لكل الحالات. وعلى العكس من ذلك، يبحث الاستقراء التحليلي في حالة معينة (أو في حالات قليلة) عن الخصائص التي هي

أساسية بالنسبة لها (أي خصائصها التكوينية) ويعممها، مع افتراض ضرورة تطبيقها على حالات أخرى مشابهة لأنها أساسية.

إن دراسات الحالة الفريدة من النماذج الاجتماعية تستهدف معرفة العمليات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية... ومن ثم يشير التعميم هنا إلى الاستدلالات التحليلية انطلاقا من الملاحظات حول بنية وعمليات ووظيفة النظام أو الحياة المجتمعية. وهو يساعد أيضا على فهم بعض القضايا الفاعلة المتعلقة بالتحولات الاجتماعية والثقافية انطلاقا من الظواهر "الطبيعية" والروتينية، والتي حتى وأن لم تكن متطرفة (قصوى) أو خارقة أو استثنائية تبدو كموصلات ممتازة لتحليل مختلف جوانب المجتمع بسبب دورها الدلالي أو الكاشف (Révélateur).

وأخيرا، يثير أحيانا هذا النوع من البحوث بعض الحرج أمام فكرة التعميم كما نفهمها بشكل حدسي. فعندما تنجز هذه البحوث بإتقان، فإنها تسمح بوصف متعمق للحالة، مما يؤدي إلى ثروة من التفاصيل وإبراز بعض السمات المتميزة ومتعدية الدلالات: فعمليتي التعمق والتعميم تعملان ظاهريا في اتجاهين متعاكسين لكن قد يخدم أحدهما الآخر. ففي دراسته لحالة النظام الأخلاقي في إحدى القرى، يعبر "بومغارتنر" (Baumgartner : 1988, 14) عن هذه الصعوبة أو هذا الحرج بقوله:

"لا يمكن لأي قرية (أو بلدة) أن تمثل جميع القرى الأخرى، ولا توجد قرية ليست لديها سمات خاصة قد تميزها عن القرى الأخرى. ومع ذلك، فإن دراسة قرية واحدة تسمح بجمع معلومات تفصيلية يمكن أن تلقي الضوء على مجموعة متنوعة من القرى المشابهة" (في: PIRES, Alvaro: 1997, 60)؛ فقد تمثل في الواقع، العينة بالحالة في كثير من النواحي حالات أخرى، حيث يمكن

للباحث التعميم لأنه يستطيع الاحتفاظ، في إطار روح نقدية، بسلسلة من المفاتيح التي يمكن أن تساعد على فهم ما يحدث في مكان آخر (التعميم التحليلي، التشكيلي...). ولكننا لا نعمم الحالة في مجملها وبتفاصيلها، ولا نبالغ في تحديد محتوى التعميم التحليلي، لأن أي محاولة في هذا الاتجاه لن تكون مجدية وستقلل خاصة من ميزة التعميم المتمثلة خاصة في بعده الاستكشافي التنظيري وفي محتواه التعددي.

لذلك وجب البحث في سياق التحليل، عن توازن بين بعض "التدقيقات" وبعض "الإسترخاءات" من أجل تحقيق بعد استكشافي أكبر. والسؤال الرئيس بالنسبة لهذه العينات ليس، على سبيل المثال، كم عدد المستشفيات الضروري للتعميم على جميع المستشفيات؟، ولكن: ما هي الخصائص والميكانزمات المميزة لهذا المؤسسة؟، كيف تعمل وما هي الآثار أو الوظائف التي يمكن استخراجها؟، الخ. فمن المؤكد إذن، عدم جدوى التعميم إذا لم يكن البحث متقنا.

- **مبدأ التشبع البياناتي أو المعلوماتي:** إنه ببساطة عبارة عن معيار يتم التوصل إليه أو تحقيقه عندما تصبح المقابلات الجديدة (أو أي أداة جمع بيانات أخرى) لا تقدم معلومات جديدة.

ويرى "بيرس" (PIRES, Alvaro: 1997, 66)، أننا مدينون بمفهوم "التشبع" لكل من "غلاسر وشتراوس" (Glaser & Strauss: 1967, 61-71)[°].

[°] ولكنه يعتبر لاحقا أن اكتشاف "ظاهرة التشبع" سابق عن ظهور المفهوم عند "غلاسر وشتراوس". فجذورها –في رأيه- تعود إلى الاستقراء التحليلي، الذي يتضمن فكرة أنه إذا تم تحليل مجموعة من البيانات بشكل جيد، "فليس لدينا أي شيء مهم لتعلمه عن المجموعة التي تتعلق البيانات بها عن طريق مزيد من تراكم البيانات التي تنتمي إلى نفس المجموعة" (Znaniecki : 1934, 249).

ولقد تم استخدامه وتعديله لاحقا من طرف (Denzin: 1970; Blankevoort, Landreville & Pires: 1979; Bertaux: 1980, 1981…). مما سمح اليوم، بالتحدث عن نوعين من التشبع: "التشبع النظري" (Theoretical saturation) وما يسميه هو: "التشبع الميداني/الأمبريقي"، بالاعتماد على ما وجد من إشارات عند "غلاسر وشتراوس" (المرجع نفسه: 62) حول الجانبين (النظري والميداني) من المفهوم عند كلامهما عن فكرة "التشبع النظري". وعلاوة على ذلك، فإنهما يبينان بوضوح الوظائف المنهجية والإجرائية لمفهوم التشبع، والتي تتشابه في كلا النوعين.

وينطبق التشبع النظري عند "غلاسر وشتراوس" على مفهوم يستخرج من البيانات وتتم مواجهته لاحقا بسياقات ميدانية مختلفة، فيطور الباحث خصائصه ويعمل على ضمان أهميته النظرية وطابعه الاستكشافي التنظيري. وبعد تطبيقات متعاقبة، وعندما لا تضيف البيانات أي خاصية جديدة لهذا المفهوم، يمكن القول أن المفهوم المعني مشبع.

وفي مقابل التشبع النظري، يذكر "أ. بيرس" أن مفهوم "التشبع الميداني" أو "المعرفي"، على حد تعبير "برتو" (Bertaux: 1981, 37)، ينطبق أكثر على البيانات نفسها أو على الجوانب الميدانية المهمة بالنسبة للمحلل، ومن خصائص المفاهيم كما هي عليه. فيشير التشبع الميداني إذن إلى الظاهرة التي يقدر بواسطتها الباحث أن آخر الوثائق والمقابلات والملاحظات لا تقدم المزيد من المعلومات الجديدة أو المختلفة بما فيه الكفاية لتبرير الزيادة في المواد الميدانية.

ويعطي "برتو" (Bertaux: 1980, 205) تعريفا مشابها عن التشبع (المعرفي): "التشبع هي الظاهرة التي يشعر فيها الباحث أو فريق البحث، بعد

عدد من المقابلات (البيوغرافية أم غيرها)، أنه لا يتعلم أي شيء جديد، على الأقل في ما يتعلق بالهدف السوسيولوجي من البحث".

وليس التشبع مجرد معيار لتكوين العينة بقدر ما هو معيار تقييم منهجي لها. أنه يحقق مهمتين رئيستين: من وجهة النظر الإجرائية، فإنه يشير إلى الوقت الذي يجب أن يتوقف فيه الباحث عن جمع البيانات، وبالتالي تجنب الهدر (الإضاعة) غير الضروري للأدلة والوقت والمال. ومن وجهة النظر المنهجية، فإنه يسمح بتعميم النتائج على المجتمع الذي تنتمي إليه مجموعة التحليل (تعميم ميداني-تحليلي).

ومع ذلك، نلاحظ على العموم أن عملية التشبع الميداني تتطلب محاولة تحقيق أقصى قدر من التنويع الداخلي (أو داخل المجموعة) أثناء جمع البيانات. ويعتبر التنويع الداخلي مهما خاصة في مجال البحوث التي تنطوي على المقابلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنويع الداخلي لا ينطبق بالضرورة على الدراسات الوثائقية حصرا. في هذه الحالة، وببساطة فإن عدم وجود مواضيع جديدة هو الذي ينتج التشبع (أنظر: Martel: 1994).

خاتمة

في الختام يمكن القول عموما أن **عملية المعاينة المناسبة** تكون بالضرورة منسجمة ومتسقة مع المواقف المعرفية والنظرية والمنهجية لنوع البحث المستهدف: على الصعيد المعرفي، بالنسبة للبحوث الكيفية، يترجم ذلك غالبا باعتماد عينة قصدية، باعتبار محاولة الباحث فهم وجهة نظر الأشخاص "المعنيين" بموضوع الدراسة. وسيتم تبرير العينة وعملية المعاينة، كما سيتم توجيههما من قبل مؤشرات نظرية، وسيعكسان الأسس المنهجية للمقاربة البحثية المعتمدة.

كما يجدر الختم بالإشارة إلى ثلاثة افتراضات لـ (Pires, Alvaro: 2007): الأول هي أن الخاصية العلمية للبحوث لا تعتمد على نوع العينة ولا على طبيعة البيانات (كمية أو نوعية)، ولكن، على العموم، على كونها **"بنيت بشكل جيد"**. والثاني هي أن "الخيارات التقنية الأكثر" تجريبية/أمبريقية" لا يمكن فصلها عن خيارات بناء المواضيع الأكثر "نظرية" (Bourdieu: 1992, 197). الافتراض الثالث هو أن وظيفة المنهجية لا تتمثل أساسا في إملاء قواعد معرفية مطلقة، ولكنها تساعد أصلا المحلل على التفكير في تكييف قدر الإمكان مناهجه وتقنيات معاينته وإجراءاتها وطبيعة البيانات مع موضوع البحث قيد الإنجاز.

وأما مسك الختام، فيتعلق **بالمعيار الأخلاقي**، حيث يجب الإشارة إلى أهمية احترام المبادئ التوجيهية لمعظم مرجعياته الأكاديمية: احترام الفرد وتوخي مصلحة الآخرين والإنصاف وعدم الإيذاء. بالإضافة إلى احترام كلمة أفراد العينة وعدم إصدار الأحكام كهاجس مركزي سواء عند جمع البيانات أو أثناء تحليلها.

وفي سياق المعيار الأخلاقي نفسه، لا يسعني سوى تقديم أسمى معاني الامتنان والشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد (أهل، مؤسسات علمية، مؤلفين، زملاء، طلبة...) في إنجاز هذا الجهد المتواضع، سائلين الله أن ييسر لنا جميعا طرق العلم النافع والعمل الصالح، فهو ولي التوفيق.

فهرس مترجم للمصطلحات

الأجنبية	العربية
Anonymity/ Anonymat	**الغفلية/ المجهولية/ التنكير**
Accidentals S.: Convenience, Available/ Disponible, Opportunity, Remaining/ Restants, Permitted…	**المعاينات العرضية: المريحة، المتاحة، الظرفية، المتبقية، المسموحة...**
Census/Recencement	التعداد (المسح الشامل)
Complete collection or Criterion sampling	**المعاينة القصدية بالمجموعة الكاملة أو المعاينة المعيارية**
Concurrent M. S.	**المعاينات المختلطة التزامنية**
Confirmability	التأكيدية
Consecutive-day sampling	معاينة الأيام المتتالية
Constructed week/ Semaine construite	**المعاينة الدورية وعينة الأسبوع الصناعي (المبنِي)**
Cluster Sampling/éch. de grappes, aréolaire	**المعاينة العشوائية العنقودية، المساحية...**
Credibility	المصداقية
Dependability/dépendance	الاعتمادية/التبعية
e-sampling (online)	**المعاينة الإلكترونية (عبر الإنترنت)**
Ech. de l'acteur social	**معاينة الفاعل الاجتماعي**
Ech. du milieu geographique, institutionnel	**معاينة الوسط الجغرافي والمؤسستي**
échantillon de volontaires/ Volunteer sample	**عينة المتطوعين**
Event Sampling	**المعاينة الحدثية**
Expert Sample	**عينة الخبراء**
Generalizability	التعميم
Heterogeneity Sampling	**المعاينة غير المتجانسة**
Identical… M. S.	**المعاينات المختلطة ... المتماثلة**
Indirect Sampling	**المعاينة غير المباشرة**

Internal & external validity	الصدق الداخلي والخارجي
Interpretative validity	الصدق التأويلي
Matched Sampling/éch. Apparié	**المعاينة العشوائية التطابقية**
Mixed Samp./éch. mixtes	**المعاينات المختلطة**
Modal Instance Sampling	**المعاينة المنوالية**
Multistage Sampling	**المعاينة متعددة المراحل**
Nested… M. S.	**المعاينات المختلطة ... المتداخلة**
Nonprobability samp./éch. Non probabilistique	**المعاينة غير الاحتمالية**
Nonrandom samp.	**المعاينة غير العشوائية**
Panel Sampling	**المعاينة العشوائية بالمجموعة**
Parallel… M. S.	**المعاينات المختلطة ... المتوازية**
Population	مجتمع الدراسة
Probability sampling/ éch. Probabilistique	**المعاينة الاحتمالية**
Purposives S./ Raisonné	**المعاينات الغرضية/القصدية**
Quantitative	كمية
Qualitative	كيفية (نوعية)
Quota Sampling	**المعاينة الحصصية**
Random sampling/Ēchant. aléatoire	**المعاينة العشوائية**
Reliability/fiabilité	الثبات/ الموثوقية
Representativity	التمثيلية
Respondent Driven Sampling/Ēch. guidé par les répondants	**المعاينة الموجهة من المبحوثين**
Sample/échantillon	العينة
Sampling/échantillonnage	المعاينة
Sampling frame/Cadre ou base de l'échantillonnage	إطار المعاينة
Saturation	التشبع

Sequential M. S.	**المعاينات المختلطة التتابعية**
Simple random samp.	**المعاينة العشوائية البسيطة**
Sistematic /Systematique…	**المعاينة العشوائية المنتظمة**
Snowball Sample/ Ēch. boule de neige	**عينة كرة الثلج**
Stratified/stratifié…	**المعاينة العشوائية الطبقية**
Survey/Enquête	المسح
Targeted sampling	**المعاينة المستهدَفة**
Theoritical Sampling	**المعاينة النظرية**
Time-Location Sampling or Venue sampling/ éch. Lieux-moments	**المعاينة الزمكانية**
Transferability/Transférabilité	القابلية للتحويل أو الصدق الكيفي
Triangulation	تقاطع ثلاثي، متعدد أو متنوع (التثليث)
Typical, Extreme, deviance, Intensity, Homogeneous, Maximum Variation, explorat. Critical Case, Disconfirming/Confirming, Politically Important, Random Purposeful, emergent …	**عينة الحالات النموذجية، القصوى/المتطرفة، الانحرافية، الكثيفة، المتجانسة، التباين الأقصى، الاستكشافية، الحرجة، التأكيد والنفي، السياسية الهامة، القصدية العشوائية، الصاعدة...**
Unit sampling/Unité d'éch..	وحدة المعاينة
Validity/Validité	صدق/ صلاحية
Weighted/ Pondéré	العينة العشوائية **المرجحة**

جدول الأرقام العشوائية

45 49 27 29 39	17 91 90 95 80	76 48 35 67 34	86 35 01 52 76	33 25 73 09 10
65 16 29 82 00	02 04 61 63 20	37 40 52 80 24	96 42 47 89 64	05 48 20 54 37
06 36 03 08 35	64 47 33 95 15	00 25 90 20 23	03 93 50 64 19	53 89 26 42 08
59 76 62 43 04	97 43 67 67 88	65 11 13 31 38	15 07 67 37 09	29 25 90 01 99
33 68 17 17 12	77 08 11 95 98	53 66 23 03 64	47 61 73 15 80	70 99 79 80 12
70 91 92 19 11	85 98 33 81 65	70 61 72 69 36	50 68 27 07 34	17 47 57 06 66
32 97 30 40 23	39 74 90 79 86	14 26 34 30 35	06 24 18 57 45	05 08 01 06 31
79 85 38 62 18	47 52 38 05 73	18 48 57 66 68	92 56 16 05 02	02 76 97 26 85
24 56 12 49 83	09 87 82 46 28	48 75 35 55 90	48 70 54 32 05	35 21 33 57 63
35 84 38 27 35	44 03 52 93 60	82 42 83 80 35	78 47 96 52 03	53 57 64 79 73
98 39 07 50 50	33 34 09 97 60	58 05 94 10 22	07 86 56 90 14	67 77 01 52 98
51 78 56 77 52	01 42 52 40 29	48 82 56 72 50	32 77 82 80 39	31 54 50 80 11
17 78 17 71 68	10 06 54 47 18	78 00 67 74 13	83 80 89 28 06	34 96 29 45 83
62 10 91 60 29	93 64 47 36 90	51 79 66 76 36	01 84 75 50 86	00 02 54 68 88
13 41 83 47 23	68 13 56 78 93	28 89 60 82 91	69 49 76 51 87	48 73 46 59 99
44 65 81 21 40	86 71 95 03 73	74 69 77 04 58	50 09 85 46 17	74 76 11 48 65
63 37 55 38 14	53 82 57 11 21	74 23 82 31 45	15 80 70 72 17	35 56 43 12 80
55 26 60 28 96	37 42 16 52 45	10 02 60 23 43	14 72 27 40 77	17 98 09 35 74
18 64 05 40 94	90 39 11 62 76	03 72 68 93 36	48 91 22 25 66	03 68 62 91 69
98 45 21 38 54	22 88 77 29 96	88 67 75 42 46	14 85 56 22 14	05 05 32 89 09
48 00 92 08 37	23 99 08 75 94	54 35 28 16 46	86 76 92 47 68	23 45 91 49 91
41 23 08 05 42	40 33 03 14 53	35 41 73 29 70	58 08 03 94 26	98 45 69 33 80
13 64 20 22 22	81 08 04 60 57	75 65 92 97 32	54 79 74 15 85	49 19 48 10 44
15 58 72 70 28	39 94 48 64 96	97 46 07 86 12	40 20 00 10 11	42 37 07 55 12
90 17 73 20 07	82 70 17 65 43	63 25 95 21 40	84 44 53 50 16	29 93 64 60 63
27 05 26 58 42	93 95 45 39 65	29 37 43 92 51	74 77 74 45 26	46 04 69 19 61
66 94 15 21 33	18 01 61 39 82	48 38 78 36 59	53 99 07 27 95	66 52 44 47 15
73 59 74 92 92	92 25 04 19 91	31 44 24 62 54	87 43 75 89 67	73 85 72 55 94
70 66 14 70 25	59 20 11 07 03	67 87 84 86 16	21 87 40 34 97	13 62 11 48 42
62 25 28 52 05	63 96 22 25 26	16 14 59 93 68	37 98 88 20 73	17 83 37 52 23
72 24 71 33 65	36 93 27 96 61	26 10 25 86 45	27 38 63 24 75	94 24 35 49 04
29 95 72 28 23	91 23 28 69 54	96 38 96 11 96	59 81 18 05 64	54 76 99 54 00
33 93 33 10 90	24 00 45 97 77	62 54 13 35 33	54 93 90 89 26	07 53 31 96 35
06 01 52 56 78	92 48 12 02 13	00 97 94 60 83	42 68 72 42 43	91 83 80 80 59
41 29 74 61 70	47 36 08 91 93	77 40 14 28 77	86 22 09 39 01	36 52 88 05 46
38 18 41 39 85	57 71 7431 86	07 70 70 56 05	41 52 92 37 87	97 05 90 17 32
38 63 89 11 97	23 24 39 74 18	00 00 66 95 15	04 52 74 11 20	06 14 46 23 69
07 25 28 96 84	06 68 43 67 66	85 15 92 41 40	79 53 87 75 01	30 14 54 56 19
41 95 66 82 20	33 00 79 04 59	43 45 79 66 43	46 72 60 47 19	38 49 51 15 45
76 11 45 01 05	56 54 03 54 01	53 15 88 88 34	51 08 81 16 36	94 19 43 86 94
08 80 10 11 04	56 61 80 76 23	86 54 55 83 88	00 88 97 56 75	78 64 00 58 59
53 99 44 95 95	07 42 90 71 17	22 70 29 82 90	63 87 34 79 23	41 73 80 50 38
00 92 26 46 05	00 34 76 06 82	91 00 68 19 56	27 61 81 68 94	68 06 27 69 30
36 08 99 29 96	76 56 76 33 08	41 40 22 63 49	37 74 82 27 18	59 56 39 44 65
58 03 13 34 97	11 89 54 98 17	06 46 74 47 07	94 22 27 19 13	64 02 75 26 27

قائمة المصادر

- أحمد عبادة سرحان، ثابت محمود أحمد: مقدمة العينات، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1971.
- ا. لارامي، ب. فالي: البحث في الاتصال: عناصر منهجية، ترجمة "فضيل دليو وآخرون"، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، ط.2، 2010.
- فضيل دليو: أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية: 130 سؤالا وجوابا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- فضيل دليو: "المنهج البيوغرافي: استعمال السير الحياتية في علم الاجتماع"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 27، العدد 2، الكويت، صيف، 1999.

- A. Abad De Servin y L. A. Servin Andrade, Introducción al muestreo, México D. F., Limusa, 1978, p. 190.
- Ardilly, P., et Le Blanc, D.: "Échantillonnage et pondération d'une enquête auprès de personnes sans domicile: un exemple français", *Techniques d'Enquêtes*, Vol. 27, No.1, 2001. pp. 117-127.
- Aaron, L. S. (2005). Responsibilities and leadership styles of radiologic technology program directors: Implications for leadership development. Unpublished doctoral dissertation, Louisiana State University, Baton Rouge. In Teddlie, Charles & Yu, Fen (2007).
- Arnau, J.: Psicologia experimental, 3ª. reimp., Ed. Trillas, México, 1980. in : http://www.mariapinto.es/e-coms/muestreo.htm
- Atkinson Michael : Key Concepts in Sport and Exercise Research Methods, London, Sage Pub. 2012.
- Baltar Fabiola & al.: Aplicación de muestreo virtual y diseños mixtos en el estudio de poblaciones ocultas. En Jaime Andreu Abela y Ana Maria Pérez Corbacho: Actas conferebcia iberoamericana de investigacion cualitativa, vol.2, 2011, pp.92-100, Granada. Disponible en: www.espacual.es.
- Baumgartner, M.P.: *The Moral Order of a Suburb*, Oxford, Oxford University Press, 1988.
- Bertaux, D.: «L'approche biographique: sa validité, ses potentialités », *Cahiers internationaux de sociologie, vol.* 69, 1980, p. 197-225.
- Bertaux, D. (Dir.): *Biography and Society, The Life* History *Approach in the Social Sciences,* Beverly Hills, Sage, 1981.
- Blankevoort, V., Landreville, P., et Pires, A.P.: « Les coûts sociaux du système pénal : notes méthodologiques », *Crime et/and justice, vol.* 7-8, no 3-4, 1979, p. 180-189.
- Bourdieu, P.:Réponses pour une anthropologie réflexive,Paris,Seuil,1992.
- Bourdieu, P., Chamboredon, J.-C., et Passeron, J.-C.: Le métier de sociologue, Paris, Mouton, 1973.

- Boutin, Gérald: L’entretien de recherche qualitatif. Sainte-Foy: Presses de l’Université du Québec, xiii, 1997, 169 p.
- Broadhead R., Heckathorn D.: AIDS prevention outreach among injection drug users: Agency problems and new approaches. Social Problems 1994;41:473-495.
- Brousse, C., Guiot de La Rochère, B. and Massé, E.: ‘L’enquête de l’Insee auprès des usagers des services d’hébergement et de distributions de repas chauds. Une méthodologie inédite pour étudier les sans domicile’, Courrier des statistiques, No. 104. 2002. http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/cs104d.pdf .12/12/2012.
- Burt, M.R. and Cohen, B.E.: America's homeless. Numbers, characteristics, and programs that serve them. Washington: The Urban Institute Press. 1989. M. Quaglia and G. Vivier / Methodological Innovations Online (2010) 5(2) 17-25.
- Callejo, J. (2001). «Investigar las Audiencias. Un análisis cualitativo. Papeles de Comunicación 34». Paidós. 2001.
- Casley D. J. & Lury D.A.: Data collection in developing countries,Oxford University Press, 1981.
- Cassidy William P.: “Web-only Online Sites More Likely to Post Editorial Policies Than Are Daily Paper Sites,” *Newspaper Research Journal* 26 (Winter 2005).
- Castellani, Donatella (comp.): *Lenguajes y actores en pantalla y en papel: estudios comunicacionales*. Buenos Aires: Nueva Generación, 2000.- Dodge Y,: The Oxford Dictionary of Statistical Terms, OUP. 2003. http://en.wikipedia.org/wiki/Quota_sampling . 27/3/2011
- Cohen L., Manion L. & Morrison : Research methods in education, UK, Routledge, 2007, 114
- Couper, M.: “Web Surveys a review of Issues and Approaches” Public Opinion Quarterly, volume 64, n. 4, 2000, pp. 464-481.
- Collins, Kathleen M. T. ; Onwuegbuzie, Anthony J. & Jiao Qun G.: A Mixed Methods Investigation of Mixed Methods Sampling Designs in Social and Health Science Research, *Journal of Mixed Methods Research* 2007; 1; 267-294.
- Craft Stephanie and Wanta Wayne: “Women in the Newsroom: Influences of Female Editors and Reporters on the News Agenda,” Journalism & Mass Communication Quarterly 81 (spring 2004).
- Creswell, J. W.: Qualitative inquiry and research design: Choosing among five traditions. Thousand Oaks, CA: Sage, 1998.
- Creswell, J. W.: Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research. Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, 2002.

- Creswell, J. W.: Qualitative inquiry and research method: Choosing among five approaches (2nd. ed.). Thousand Oaks, CA: Sage, 2007.
- Cubiles de la Vega, MªDolores (Et al.): "e-Encuestas Probabilísticas I. Los marcos" Estadística Española, revista del Instituto Nacional de Estadística. Vol 44, N. 151, pp. 281-305, 2002.
- Deaux E, Callaghan J.: Key informant versus self-report estimates of health behavior. En: Heckathorn D. Respondent-Driven Sampling: A new approach to the study of hidden populations. Social Problems 1997; 44(2):174-199.
- Deming, W. E.: Theory of sampling, New York, Wiley, 1950.
- Dennis, M.L. and Iachan, R.: 'A multiple frame approach to sampling the homeless and transient population', Journal of Official Statistics, Vol.4, 1993. pp.747-764.
- Denzin, N. K.: *The Research Act: A Theoretical Introduction to Sociological Methods,* Chicago, Aldine, 1970.
- Dominick, Joseph R.: "Who Do You Think You are? Personal Home Pages and Self-Presentation on the World Wide Web," *Journalism & Mass Communication Quarterly* 76 (Winter 1999): 646-658.
- Durand Claire: L'échantillonnage et la gestion du terrain, Montreal-Canada- 8 mars 2002- 5 in www.mapageweb.umontreal.ca/durandc/.../echantillon.pdf.
- Eland-Goossensen, M.A.: "Snowball sampling applied to opiate addicts outside the treatment system", 1975. www.dpye.iimas.unam.mx/.../ Muestreo Bola de Nieve.doc -
- Emmanuelli, J., Jauffret-Roustide, M., Desenclos, J.C., Laporte, A., Arduin, P. and Quaglia M.: Étude multicentrique multisites sur les fréquences et les déterminants des pratiques à risque de transmission de VIH et VHC chez les usagers de drogue (étude Coquelicot) – Phase de faisabilité, Rapport de fin d'étude. Paris: Institut de Veille Sanitaire, No. 80. 2003.
- Estrada John H., Vargas Leonardo R.: El muestreo dirigido por los entrevistados (MDE) para acceder a poblaciones en condiciones de vulnerabilidad frente al VIH: su aplicación en grupos de hombres que tienen sexo con hombres. Rev. Fac. Nac. Salud Pública 2011; 28(3): 266-281. in: www.scielo.unal.edu.co/scielo.php?
- F. azorin Poch: Curso de muestreo y aplicaciones, Madrid, Aguilar, 1982.
- Francisco Segado-Boj: Técnicas de muestreo para el análisis de contenido en Redes Sociales. 9 de septiembre de 2018. In: https://franciscosegado.wordpress.com/2018/09/09/tecnicas-de-muestreo-para-el-analisis-de-contenido-en-redes-sociales/
- Galárraga O., Sosa-Rubí S., Infante C., Gertler P., Bertozzi S.: Willingness to accept conditional economic incentives to reduce HIV risks: Evidence

from men who have sex with men in Mexico City. in: http://www.med.yale.edu/eph/faculty/labs/fletcher/omar.pdf. Julio 2010.
- Gayet, Cecilia ; Fernández-Cerdeño, Araceli: Time Location Sampling and Respondent Driven Sampling: techniques implementation for monitoring concentrated HIV/AIDS epidemic in Mexico.2009. in: iussp2009.princeton.edu/papers/93359. 12/12/2012.
- Gile K., Handcock M.: Respondent-Driven Sampling: An Assessment of Current Methodology. [Internet] [Acceso 13 de julio de 2010] En prensa; 2009. Disponible en: http://arxiv.org/PS_cache/ arxiv/pdf/0904/0904.1855v1.pdf.
- Ginzburg, C.: « Signes, traces, pistes », *Le débat. Histoire, politique, société, vol.* 6, novembre, 1980, p. 4-44.
- Glaser, B. G., Strauss, A. L.: *Discovery of grounded theory*. Chicago: Aldine, 1967. Trad. Mecanografiada de cap. III: El muestreo teórico.
- Goffman, E.: Asiles. Études sur la condition sociale des malades mentaux (1968), Paris, Minuit, 1961.
- Goffman, E.: *Les cadres de l'expérience* (1991), Paris, Minuit, 1974.
- Goodman Leo: Snowball sampling. Annals of mathematical statistics. Ithaca, United States of America 1961; 32:148-170.
- Gratton, F.: Les suicides d'"ÊTRE" de jeunes québécois. Ste-Foy: PUQ, 1996, 338 pages.
- Groves, R. M.: “Survey Errors and Survey Costs” New York, Wiley, 1989.
- Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L.: How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. *Field Methods, 18,* 2006, 59-82.
- Gunter, Barrie: News and the Net, Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum, 2003.
- H. M. Blalock Jr.: Estadística social, México D. F., Fondo de Cultura Económica, 1966.
- Hancock, M., Calnan, M., & Manley, G.: Private or NHS dental service care in the United Kingdom? A study of public perceptions and experiences. Journal of Public Health Medicine, 21(4), 1999, 415-420.
- Heckathorn D.: Respondent-Driven Sampling: A new approach to the study of hidden populations. Social Problems 1997;44(2):174- 199.
- Heckathorn D., Semaan S., Broadhead R., Hughes J.: Extensions of Respondent-Driven Sampling: A New Approach to the Study of Injection Drug Users Aged 18-25. AIDS and Behavior 2002; 6(1).
- Huberman, A.M., et Miles, M.B.: Analyse des données qualitatives. Recueil de nouvelles méthodes, Bruxelles, De Boeck, 1991.
- J. L. Weinberg y K. P. Goldberg : Estadística básica para las ciencias sociales, México, Interamérica, 1982.

- J. L. Sanchez Crespo : Muestreo de poblaciones finitas aplicado al diseño de encuestas, Madrid, INE, 1984.
- Jacinto Rodriguez Osuna : Métodos de muestreo, Centro de Investigaciones Sociológicas, Madrid, 1991.
- Jauffret-Roustide M., Emmanuelli J., Quaglia M., Barin F., Arduin P., Laporte A. & Desenclos J.C.: 'Impact of a Harm-Reduction Policy on HIV and Hepatitis C Virus Transmission Among Drug Users : Recent French Data-The ANRS-Coquelicot Study', Substance Use & Misuse, Vol. 41, No. 10-12, 2006. pp. 1603-1621.
- Javed Mostafa: "Seeking Better Web Searches," *Scientific American* 292 (February 2005): 66-68.
- JeanClaude Deville et Pierre Lavallée: Échantillonnage du Sondage indirect : les fondements de la méthode généralisée du partage des poids, Techniques d'enquête, décembre 2006 , Vol. 32, N o 2, pp. 185-196 in : www.statcan.gc.ca/ads-annonces/12-001-x/9551-fra.pdf. 12/12/2012.
- Jociles Rubio, María Isabel. *El análisis del discurso: de cómo utilizar desde la antropología social la propuesta analítica de Jesús Ibáñez*. Disponible en internet. 06/11/2012.
- Johnson, R. B., & Onwuegbuzie, A. J.: Mixed methods research: A research paradigm whose time has come. Educational Researcher, 33(7), 2004, 14-26.
- Johnston L., Khanam R., Reza M., Khan S., Banu S., Alam S. (a): The Effectiveness of Respondent Driven Sampling for Recruiting Males Who have Sex with Males in Dhaka, Bangladesh. AIDS and Behavior 2008;12:294-304.
- Johnston L., Malekinejad M., Kendall C., Iuppa I., Rutherford G. (b): Implementation Challenges to using Respondent Driven Sampling methodology for HIV biological and behavioral surveillance: field experiences in international settings. AIDS and Behavior 2008;12:S131-S141.
- Journalistic Role Performance. (2021). Content Analisis. In: https://www.journalisticperformance.org/copia-de-overall-approach. 19/01/2023.
- Kelle, Udo: "Emergence" vs. "Forcing" of Empirical Data? A Crucial Problem of "Grounded Theory" Reconsidered. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research [On-line Journal], 2005, 6(2), Art. 27, paragraphs 49 & 50.
- Kemper, E., Stringfield. S., & Teddlie, C.: Mixed methods sampling strategies in social science research. In A. Tashakkori & C. Teddlie (Eds.), Handbook of mixed methods in social & behavioral research (pp. 273-296). Thousand Oaks, CA: Sage, 2003.

- Kendall C., Kerr L., Gondim R., Werneck G., Macena R., Kerr M.: An empirical comparison of respondent-driven sampling, time location sampling, and snowball sampling for behavioral surveillance in men who have sex with men, Fortaleza, Brazil. AIDS and Behavior. Dordrecht, The Netherlands 2008;12:s97-s104.
- Kish, Leslie: Muestreo de encuestas, México D.F., Ed. Trillas, 1972.
- Kluckhohn, C.: « The Personal Document in Anthropological Science », dans L. Gottschalk, C. Kluckhohn et R.C. Angell (sous la dir. de), *The Use of Personal Documents in History, Anthropology and Socio*logy, New York, Social Science Research Council, 1945. p. 78-173.
- Krippendorf, Klaus: Metodología de análisis de contenido. Teoría y práctica, Paidós, Barcelona, 1990.
- Krippendorff, Klaus: Content Analysis, Beverly Hill, CA: Sage, 1980.
- Krippendorff, Klaus: Content Analysis, Beverly Hill, CA: Sage, 2nd Ed. 2004.
- Krueger, R. A.: Focus groups: A practical guide for applied research (3rd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage, 2000.
- Lacy Stephen, Robinson Kay & Riffe Daniel: “Sample Size in Content Analysis of Weekly Newspapers”, *Journalism Quarterly* 75 (summer 1995): 336-345.
- Lacy Stephen, Riffe Daniel, Stoddard Staci, Martin Hugh, & Chang Kuang-Kuo: “Sample Size for Newspaper Content Analysis in Multi-Year Studies”, *Journalism & Mass Communication Quarterly* 78 (winter 2001):836-845.
- Langford, Barry E.; Schoenfeld, Gerald, & Izzo, George: "Nominal grouping sessions vs focus groups", Qualitative Market Research: An International Journal, Vol. 5 Iss:1, 2002, pp.58 – 70.
- Lemp GF, Hirozawa AM, Givertz D, Nieri GN, Anderson L, Lindegren ML, Janssen RS, Katz M.: Seroprevalence of HIV and risk behaviors among young homosexual and bisexual men: the San Francisco/Berkeley Young Men’s Survey. JAMA. 1994;272:449–454. 1994.
- Leo A. Goodman: Snowball Sampling. Ann. Math. Statist. 32(1), 1961.
- Li, Xigen: “Web Page Design and Graphic use of Three U.S. Newspapers,” *Journalism & Mass Communication Quarterly* 75 (Summer 1998): 353-365.
- Lincoln, Y. S., & Guba, E. G.: Naturalistic inquiry. Beverly Hills, CA: Sage, 1985.
- Liu Chang, Arnett Kirk P., Capella Louis M., & Beatty Robert C.: “Web Sites of the Fortune 500 Companies: Facing Customers through Home Pages,” *Information & Management* 31(1997): 335-345.
- Lorraine Savoie-Zajc: Comment peut-on construire un échantillonnage scientifiquement valide? RECHERCHES QUALITATIVES – Hors

Série – numéro 5 –2007- pp. 99-111. In : http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html . 06/11/2012.
- Lu X., Bengtsson L., Britton T., Camitz M., Kim B., Thorson A., et al.: The Sensitivity of Respondent-driven Sampling Method. [Internet] [Acceso 15 de Julio de 2010] En prensa; 2010. Disponible en:http://128.84.158.119/abs/1002.2426.
- MacKellar DA, Gallagher KM, Finlayson T, Sanchez T, Lansky A, Sullivan PS.: Behaviors of Men Who Have Sex with Men—A National Application of Venue-Based, Time-Space Sampling. Public Health Rep. 2007 Supplement 1;122:39-47.2007.
- Magnani R, Sabin K, Saidel T, Heckathorn D.: Review of sampling hard-to-reach and hidden populations for HIV surveillance, AIDS 2005, 19 (suppl 2): S67-72. 2005.
- Malekinejad M., Johnston L., Kendall C., Franco L., Raven M., Rutherford G.: Using Respondent-Driven Sampling Methodology for HIV Biological and Behavioral Surveillance in International Settings: A Systematic Review. AIDS and Behavior 2008; 12:S105- S130.
- Mantecón A., Juan M., Calafat A., Becoña E., Román E.: Respondent-Driven sampling: un nuevo método de muestreo para el estudio de poblaciones visibles y ocultas. Adicciones 2008; 20(2):161-170.
- Marpsat, Maryse and Razafindratsima, Nicolas: Les méthodes d’enquêtes auprès des populations difficiles à joindre : introduction au numéro spécial.. Methodological Innovations Online (2010) 5(2) 3-16 In: www.pbs.plym.ac.uk/.../2.... 12/12/2012.
- Marpsat, M. and Firdion, J.M (editors): La rue et le foyer. Une recherche sur les sans-domicile et les mal-logés dans les années 90. Paris : Puf/Ined. 2000.
- Martel, J.: « Femme battue et mari "batteur" : une reconstruction médiatique dans *La Presse* au XIXe siècle », *Criminologie*, vol. 27, 1994, p. 117-134.
- Mason, J.: Qualitative researching (2nd ed.). London: Sage, 2002.
- Massey Brian L. & Chang Li-Jing A.: “Locating Asian Values in Asian Journalism: A Content Analysis of Web Newspapers,” *Journal of Communication* 52 (December 2002).
- Maxwell, J. A.: “Understanding and Validity in Qualitative Research”. Harvard Educational Review (1992), 62(3), 279-299.
- McMillan, Sally J.: “The Challenge of Applying Content Analysis to the World Wide Web”, *Journalism & Mass Communication Quarterly* 77 (Spring 2000): 80-98.
- Morin, E.: La rumeur d'Orléans, Paris, Seuil, 1969.

- Morse, J. M.: Designing funded qualitative research. In N. K. Denzin & Y. S. Lincoln (Eds.), *Handbook of qualitative research* (pp. 220-235). Thousand Oaks, CA: Sage, 1994.
- Miles, M., & Huberman, A. M.: Qualitative data analysis: An expanded sourcebook (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage, 1994.
- Muhib F., Lin L., Stueve A., Miller R., Ford W., Johnson W.: A venue based method for sampling hard to reach populations. Public Health Reports 2001;116(S1).
- Muñoz Reyes, Ana M. (Et al.): "e-Encuestas Probabilísticas II. Los métodos de muestreo probabilístico". Estadística Española, revista del Instituto Nacional de Estadística.Vol 44, N.151, 2002.
- Nieto, T., Mendez, F., & Carrasquilla, G.: Knowledge, beliefs and practices relevant for malaria control in an endemic urban area of the Colombian Pacific. Social Science and Medicine, 49, 1999, 601-609.
- Neuendorf , Kimberly A.: The Content Analysis Guidebook, Thousand Oak CA: Sage, 2002.
- Onwuegbuzie, A. J., Jiao, Q. G., & Bostick, S. L.: *Library anxiety: Theory, research, and applications*. Lanham, MD: Scarecrow Press, 2004.
- Onwuegbuzie Anthony J. & Collins Kathleen M. T.: A Typology of Mixed Methods Sampling Designs in Social Science Research. *The Qualitative Report* Volume 12 Number 2 June 2007, 281-316 http://www.nova.edu/ssss/QR/QR12-2/onwuegbuzie2.pdf
- Onwuegbuzie, A. J., & Leech, N. L.: Sampling designs in qualitative research: Making the sampling process more public. *The Qualitative Report*, *12*(2), 238-254 Retrieved August 31, 2007, from http://www.nova.edu/ssss/QR/QR12-2/onwuegbuzie1.pdf
- Paillé, Pierre: «L'analyse par théorisation ancrée». Cahiers de recherche sociologique, 23, 1994, p.147-181.
- Parasnis, I., Samar, V. J., & Fischer, S. D.: Deaf college students' attitudes toward racial/ethnic diversity, campus climate, and role models. American Annals of the Deaf, 150(1), 2005, 47-58.
- Patton, M. Q.: Qualitative research and evaluation methods (3rd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage, 2002.
- Paul, Mary Jae : "Interactive Disaster Communication on the Internet: A Content Analysis of Sixty-Four Disaster Relief Home Pages", *Journalism & Mass Communication Quarterly* 78(Winter 2001): 739-753.
- Peirce, Charles Sanders: Deducción, inducción e hipótesis. Buenos Aires: Aguilar, 1970.
- Pires, Alvaro: "Échantillonnage et recherche qualitative: essai théorique et méthodologique", in: Poupart, Deslauriers, Groulx, Laperrière, Mayer,

Pires (Dir.): *La recherche qualitative. Enjeux épistémologiques et méthodologiques,* pp. 113-169. Montréal: Gaëtan Morin, Éditeur, 1997, 405 pp.
- Pitts Mary Jackson: "Television Web Sites and Changes in the Nature of Storytelling," *Simile* 3(August 2003).
- Quagliaa, M. & Viviera, G.: Construction and field application of an indirect sampling method (time-location sampling): an example of surveys carried out on homeless persons and drug users in France. Methodological Innovations Online (2010) 5(2) 17-25. In : www.pbs.plym.ac.uk/.../3.%20Quaglia%20Englis...
- Ramírez-Valles J., Heckathorn D., Vázquez R., Díaz R, Campbell R. (a): From networks to populations: the development and application of respondent driven sampling among IDU and Latino gay men. AIDS and behavior. Dordrecht, The Netherlands 2005; 9:387-402.
- Ramírez-Valles J., Heckathorn D., Vázquez R., Díaz R., Campbell R. (b): The fit between theory and data in Respondent Driven Sampling: Response to Heimer. AIDS and behavior. Dordrecht, The Netherlands 2005; 9(4):409-414.
- Raúl Páramo Flores: Estándares de Calidad, Accesibilidad y Usabilidad para la realización y el diseño de Encuestas por Internet. In : www.netquest.com/.../Rparamo_Estandares_enco...09/2004.
- Riffe Daniel, Lacy Stephen & Fico Frederick G.: Analyzing Media Messages: Using Quantitative Content Analysis in Research, Mahwah NJ: Lawrence Erlbaum, 1998.
- Rose, G.: Deciphering Sociological Research, Londres, McMillan Press, 1982.
- Salganik M., Heckathorn D.: Sampling and Estimation in Hidden Populations Using Respondent-DrivenSampling. Sociological Methodology. Washington, U. S. A., 2004; 34: 193-239.
- Samaja, Juan: Epistemología y metodología: elementos para una teoría de la investigación científica. Buenos Aires: EUDEBA, 1994.
- Sandelowski, M.: Focus on qualitative methods: Sample sizes in qualitative research. *Research in Nursing & Health, 18*, 1995, 179-183.
- Schaefer, E.: "Web surveying: How to Collect Important Assessment Data Without any Paper" Office of Information & Institutional Research, Illinois Institute of Technology, 2001.
- Semaan S, Lauby J, Liebman J.: Street and Network Sampling in Evaluation Studies of HIB Riskreduction Interventions, AIDS Rev 2002: 4: 213-223. 2002.
- Sonia Sanahuja y Ana Silva: Muestreo teórico y estudios del discurso: Una propuesta teórico-metodológica para la generación de categorías

significativas en el campo del Análisis del Discurso. II Coloquio Nacional de Investigadores en Estudios del Discurso: La Plata, 6 al 8 de septiembre de 2001. in: http:// www.sai.com.ar/KUCORIA/discurso.html.06/11/2012.
- Stake, R.E.: « Case Studies », dans N.K. Denzin et Y.S. Lincoln (sous la dir. de), *Handbook of Qualitative Research*, Thousand Oaks, Sage, 1994, p. 236-247.
- Stempel Guido H. & Robert K. Stewart: "The Internet Provides both Opportunities and Challenges for Mass Communication researchers," *Journalism & Mass Communication Quarterly* 77 (Autumn 2000): 541-548.
-Stempel G.H.; Westley B.H. (eds.): Research Methods in Mass Communication, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1989.
- Stempel Guido H.: "Sample Size for Classifying Subject Matter in Dailies: Research in Brief," *Journalism Quarterly* 29 (summer 1952), 333-334.
- Strauss, Anselm L. & Juliet M. Corbin: Basics of qualitative research grounded theory procedures and techniques, Pbk. Newbury Park, Calif.: Sage, 1990, 270 p.
- Tashakkori, A., & Teddlie, C. (Eds.): Handbook of mixed methods in social & behavioral research. Thousand Oaks, CA: Sage, 2003a.
- Teddlie, Charles & Yu, Fen: Mixed Methods Sampling: A Typology With Examples, Journal of Mixed Methods Research, Vol.1, N.1, January 2007, 77-100_ 2007, Sage Publications. Downloaded from http://mmr.sagepub.com at UCLA on January 8, 2009.
- Trewin, D. & Lee, G.: «International Comparisons of Telephone Coverage. Telephone Survey Methodology». Ed. R.M. Groves, Bemer, P.P., Lyberg, L.E., Massey, J.T., Nichols II, W.L. and Waksberg, J. John Wiley & Sons. 1988.
- Van Dijk, Teun A.: La noticia como discurso: comprensión, estructura y producción de la información. Barcelona: Paidós, 1990.
- Véronique Truchot: Les règles à l'école secondaire : analyse de représentations d'élèves. Thèse de doctorat en éducation (Ph.D), Université du Québec, 05 sept. 2006. in: http://edutopia.info/these/These/3.htm . 06/11/2012.
- Victor Jupp: in The SAGE Dictionary of Social Research Methods. 2006. http://srmo.sagepub.com/view/the-sage-encyclopedia-of-social-science-research-methods/n304.xml.
- W. G. Cochran: Técnicas de muestreo, México D. F., Ed. Continental, 1984.
- Watters J, Biernacki P.: Targeted sampling: Options for the study of hidden populations. Social Problems 1989; 36(4): 416-430.

- Weare, Christopher & Lin, Wan-Ying: "Content Analysis of the World Wide Web: Opportunities and Challenges," *Social Science Computer Review* 18 (Fall 2000): 272-292.
- Whyte, W.F.: Street Corner Society : The Social Structure of an Italian Slum, Chicago, University of Chicago Press, 1943.
- Wirth, L.: *Le ghetto* (1980), Grenoble, Presses universitaires de Grenoble, 1928.
- Xiaopeng Wang: Exploring sample sizes for content analysis of online News Sites, August, 2006, In: www1. usfsp.edu/.../wangSampleSizes**Paper**.pdf.
-Xiaopeng Wang & Daniel Riffe : An Exploration of Sample Sizes for Content Analysis of the New York Times Web Site. May 2010. The web Journal of Mass Communication Research). In : https://wjmcr.info/2010/05/01/an-exploration-of-sample-sizes-for-content-analysis-of-the-new-york-times-web-site/
- Yeka W., Maibani-Michie G., Prybylski D., Colby D.: Application of respondent driven sampling to collect baseline data on FSWs and MSM for HIV risk reduction interventions in two urban centres in Papua New Guinea. Journal of urban health: Bulletin of the New York Academy of Medicine 2006; 83(7).
- Znaniecki, F.: The Method of Sociology, New York, Farrar and Rinehart, 1934.

---

http://changingminds.org/ explanations/research/sampling/modal_instance_.. 12/10/2014

http://en.wikipedia.org/wiki/Sampling_(statistics). 2012.

http://en.wikipedia.org/wiki/Snowball_sampling, 1-4-2010.

http://fr.slideshare.net/maryanbalmaceda/tipos-de-muestreo-probabilsticosenero-2012.

http://www2.uiah.fi/projects/metodi/ 2012.

http://www.socialresearchmethods.net/kb/sampnon.php..10/12/2012.

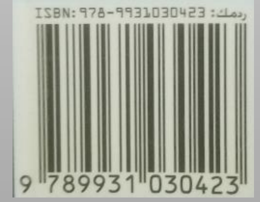
http://www. socialresearchmethods.net/.. 10/12/2012

http://www.statcan.gc.ca/edu/power-pouvoir/ch13/nonprob/5214898-fra.htm. 2012.

www.es.wiki/muestreo teórico.06/11/2012.

www.une.edu.au/WebStat/unit_materials/c6_common_statistical_tests/special_matched_samples.html. 10/12/2012.

www.respondentdrivensampling.org. 10/12/2012.


ISBN: 978-9931030423 ردمك:
9 789931 030423


دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
021 94 17 75
021 79 91 84
021 94 19 36
021 94 41 19
www.editionshouma.com
4/575